

من مطبوعات مؤسسة قرطبة
للشيخ عادل العزاوي

مَتَامِرُ الْمِنْتَرِ

في

فَتْحِ الْكِتَابِ وَصَحِيحِ الشُّنَّةِ

كِتَابُ النِّكَاحِ

كتبه

أبو عبد الرحمن
عادل بن يوسف العزاوي

مؤسسة قرطبة
٧٧٩٥٠٢٧



مؤسسة قرطبة
٧٧٩٥٠٢٧

ميدان الحسين

٥٨٨٣١١٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ

مقدمة الكتاب

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُوا إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَ لَكُم مِّنْهَا زَوْجَكُمْ وَبَيْنَهُمَا رَحْمًا وَكَلَّمَ ابْنَهُ نَبِيًّا وَقَسَاهُ الْآيَةَ الْكُبْرَىٰ فَبَدَّلَ الْآيَةَ قِسْمًا لِّدِينِهِ وَالْآيَةَ بِرَأْسِهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ١]. ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلَوْ لَوَا فَوْقَ أَعْيُنِكُمْ قُدْرًا وَسُلِّحَ لَكُمْ أَنْسَابُكُمْ وَفُتِحَتْ لَكُمْ أَعْيُنُكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد: فإن أصدق الحديث كتاب الله تعالى، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وبعد: فقد امتن الله عز وجل على عباده بنعمة النكاح فقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَحْمِلَ لَكُمْ مِنْ أَوْسَابِكُمْ بَيْنَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤

مؤسسة قرطبة

للطبع والنشر والتوزيع

٦٤ شارع الخليفة مدينة الأندلس

الهرم ب، ٧٩٥٠٢٧

٢٠٠٤ / ٩٠٩٩

رقم الإيداع

التجهيز الفني: حسن عبد الحليم

٧٤٢٠٤٧٨

وخلق الرجل من الأرض فجعل نعمته في الأرض .
 فالرجل مسئول أن يضرب في الأرض ويأتي برزق الله إلى المرأة لأن
 نعمتها فيه . وبهذا ينحقق السكن ، ويمكن أن نلخص فيما يلي :
 أ - لقاء كل منهما للآخر بعد خروج الرجل للعمل ، وعوده ليجد بيتا
 معذرا ، وامرأة مهيأة له - لا تغيره - .
 ب - تقديم الرجل المال والفقة والكسوة لزوجته ، يبعث ذلك المحبة
 بينهما ، لا التناحر ولا التشاجر .
 ج - استشعار المرأة بحاجتها لزوجها ، يبرز معاني الأتونة ، ويبعث النودود
 له واللفظ ، ومقابله جميله بكلمات الشكر والعرفان ، وحسن التجميل والنهيز
 له ، وغير ذلك مما حريم منه كثير من بيوتات الموظفات حاملي المملات .
 د - ينمكس هذا النظام والنود والرحمة بطاعة الأولاد لأبائهم ،
 وتعلقهم بهم ، واحترامهم ، وسمو أخلاقهم في المجتمعات .
 أخى الكريم : لا يسع هذا المختصر أن أعدد فيه جميل الاتصال لأمر
 الزواج ، لكن ليعلم كل ذي عقل أنه لن تحقق سعادة إلا بكتاب الله وسنة
 رسوله ، قال تعالى : ﴿رَأَيْتُمْ نُفُوسَهُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [النور : ٥٤] ، وسوف يظهر
 لك في هذا الكتاب كيف اعنى الإسلام بأمر الأسرة ، ووضع الحدود ،
 والقيود ، والشروط ، والأحكام ، فشان بناء الأسرة شأن عظيم ، وكيفيك في
 هذا أن الله سبحانه سمي هذا الارتباط «ميثاقا غلبطا» فقال : ﴿وَكَيْفَ

هو ؟ والسؤال عن الحواجز والامتيازات كم بلغت ؟ وأين صارت ؟ !!
 وتمرد كثير من النساء على أزواجهن ، لأنها ترى أنها متعبه مثله ، وأنها في
 غنى عنه في نفقة أو كسوة ، وامتنع كثير من الرجال من النفقة على زوجاتهم
 اكتفاء منهم بأن لهم مرتبات تكفيهن ، فكان نتيجة ذلك : التباغض بين
 الزوجين ، حتى استغنى كل منهما عن إعفاف صاحبه ، خاصة وقد وجد كل
 منهما تسليته في مكان عمله من الاختلاط والمضاحكة ، وبث الهوم للزملاء
 والزميلات !! وربما وقع انحراف في السلوك ، والمعصوم من عصمه الله .
 وأمام هذا الانهيار ضاع الأولاد ، ونتج عن ذلك ضياع في الأخلاق ففد
 هربت المرأة عن ميدان عملها الحقيفي - وهو البيت - وأسقط الرجل
 مسئوليته عن تدير ورعاية أهله وأولاده ، وأصبح جل الاهتمام للطعام
 والشراب فحسب .
 لقد أوضح الإسلام الطريق ، ووضع المنارات التي يسلكون بها إلى
 النجاة ، فجعل وقار المرأة وصيانتها في فرارها وسكونها فقال تعالى : ﴿وَقَرْنَ
 فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب : ٣٣] فلا تخرج إلا لضرورة ملحة ، أو لعمل لابد لها
 منه بضوابط شرعية تحفظ كيائها ووقارها .
 ولتعلم المرأة أنها خلفت من الرجل فقال تعالى : ﴿الَّذِي خَلَقَكَ مِنْ نَفْسٍ
 وَجَدَةٍ وَخَلَقَ بَيْنَهُمَا رَجْعًا﴾ [النساء : ١] .
 قال ابن عباس : «خلقت المرأة من الرجل فجعلت نعمتها في الرجل ،

تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴿٢١﴾ [النساء: ٢١].

هذا، وقد تم لي - بحمد الله - أحكام العبادات من طهارة، وصلاة وصيام وزكاة وحج، وصدر ذلك في رسائل مستقلة في سلسلة «تمام الفقه في فقه الكتاب وصحيح السنة»، وكنت أرغب أن أكتب في المعاملات المادية من البيوع والشركات ونحوها، ولكنني رأيت أن أكتب في أحكام الأسرة لاحتياج الكثير إلى هذه الأحكام، سواء منهم من أقام بناء الأسرة وما زال يجهل كثيراً عن هذه الأحكام، أو من هو في طريقه لبنائها فهو محتاج لهذه الأحكام ليبدأ حياته على علم بها.

والله أسأل أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه، وما كان من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ فعني ومن الشيطان، وأسأله سبحانه أن يجازينا على الإحسان إحساناً، وعلى السيئات غفراناً، وأن يشرح صدور عباده المؤمنين للخير والنسك بشرعه، وأن يجمعنا على كتابه وسنة نبيه ﷺ. وصل اللهم وسلم وبارك على عبدك ونبيك محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

أبو عبيد الرحمن

عادل بن يوسف العنازي

كتاب النكاح

معناه:

لغة: الضم والتداخل.

وشرعاً: عقد بين الزوجين، يحل به الوطء^(١)، وهو حقیفة في العقد، مجاز في الوطء وهو الصحيح، وفيل: مقول بالاشتراك على كل منهما^(٢).

الحث على النكاح:

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يا معشر الشباب من استطاع فاعليه بالصوم فإنه له وجاء»^(٣).

وعن سعيد بن جبير قال: قال لي ابن عباس رضي الله عنهما: «هل تزوجت؟» قلت: لا، قال: تزوج؛ فإن خير هذه الأمة أكثرها نساء»^(٤).

(١) نيل الأوطار (٢٢٧/٦).

(٢) انظر فتح الباري (١٠٣/٩).

(٣) البخاري (٥٠٦٥)، ومسلم (١٤٠٠)، وأبو داود (٢٠٤٦)، والترمذي (مفقا ١٠٨١)، والنسائي (٥٧/٦)، وابن ماجه (١٨٤٥).

(٤) البخاري (٥٠٦٩)، وأحمد (٢٣١/١).

وقد اختلف العلماء في معنى «الباءة»، وحاصل كلامهم أنه يدور حول إحدى معنيين أو كلاهما: القدرة على الجماع، والقدرة على مؤنه، يعني من نفقة وسكنى ونحو ذلك.

وهو الوجاء «أصله الغمز والطنين، يقال: وجأه بالسيف إذا طعنه ووجأ أنثيه» رضىهما بحيث يذهب شهوة الجماع، ومعنى «الأثنين» الخصيتين. وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يسألون عن عبادة النبي صلى الله عليه وسلم، فلما أخبروا كأنهم تقالُّوها، فقالوا: وأين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم؟ قد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، قال أحدهم: أما أنا فإني أصلى الليل أبداً، وقال آخر: أنا أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: أنا أعتزل النساء فلا أتزوج أبداً، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «أنتم الذين فلتتم كذا وكذا؟ أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(١). وعن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: «رد رسول الله صلى الله عليه وسلم على عثمان ابن مضمون التبتل، ولو أذن له لأحتصينا»^(٢). ومعنى «التبتل» الانقطاع للعبادة، وهو الإحصاء «شق الأثنين» الخصيتين. وانتزاع البيضتين.

(١) البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

(٢) البخاري (٥٠٧٤)، ومسلم (١٤٠٢)، والترمذي (١٠٨٣)، والنسائي (٦/

٥٨)، وابن ماجه (١٨٤٨).

وعن عمر بن العاص رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «الدنيا متاع، وخير متاعها المرأة الصالحة»^(١).

حكم الزواج

يختلف حكم الزواج حسب حال الشخص، وإليك جملة القول في هذه الأحكام:

(أ) إذا كان مستطيعاً وهو يتوق للزواج، ويخاف على نفسه العنت - وهو الزنا - فهذا يجب عليه الزواج لحديث ابن مسعود المتقدم، وفيه الأمر به، ولأن ترك الزنا واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

(ب) فإن كان مستطيعاً، وهو يتوق للزواج، لكنه لا يخاف على نفسه العنت، فقد اختلقوا في حقه؛ فمنهم من يرى استحباب الزواج له، ومنهم من يرى وجوبه، لحديث ابن مسعود المتقدم فإنه لم يفرق بين هذا وذاك، بل جعل الأمر على المستطيع للباة. وأيضاً: ففي ترك الزواج مع القدرة عليه تشبه بالنصاري وهو محرم، ولأنه ترك الزواج تفوته مصالح عظيمة، منه إعلاف الزوجة، والإنفاق عليها، وتكثير النسل الذي فيه قوة للأمة وغ ذلك من مصالح الزواج.

(ج) فإن كان غنياً لكنه لا شهوة عنده، فهذا يباح له الزواج إذا علم

(١) مسلم (١٤٦٧)، والنسائي (٦٩/٦)، وابن ماجه (١٨٥٥).

الزوجة بذلك ورضيت ، لأنه قد يحقق بعض المصالح كالإتفاق عليها .

(د) فإن كان غير مستطيع النفقة ، فعليه بالصوم الحديث ابن مسعود المتقدم ، وليسمه قول الله ﷻ : ﴿ وَلَسْتَ تَتَوَقَّؤُا الْآلِينَ لَا يَجِدُونَ يَكْفًا حَتَّى يَفِيَّيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [التور : ٢٣] .

ملاحظات :

- (١) قال القاضي عياض رحمه الله : (هو مندوب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة لقوله ﷻ : « فإني مكاثركم به »^(١) ولظواهر الحض على النكاح ، والأمر به ، وكذا في حق من له رغبة في نوع من الاستمتاع بالنساء غير الوطء ، فأما من لا ينسل ولا أرب له في النساء ولا في الاستمتاع فهنا مباح في حقه إذا علمت المرأة بذلك ورضيت ، وقد يقال : إنه مندوب أيضا لعموم قوله ﷻ : « لا رهانية في الإسلام »^(٢) .
- (٢) استدلل به بعض المالكية على تحريم الاستمتاع لأنه أرشد عند العجز عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة .
- (٣) واستدل بهذا الحديث الخطابي على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالأدوية ، وحكاها البغوي في « شرح السنة » .

(١) حسن : رواه أبو داود (٢٠٥٠) ، والنسائي (٦٥/٦) ، وابن حبان (٤٠٥٦) من حديث مقل بن يسار .

(٢) انظر فتح الباري (١١١/٩) .

قال الحافظ رحمه الله : (وينبغي أن يحمل على دواء يمسك الشهوة دون ما يقطعها أصالة ، لأنه قد يقدر بعد فيندم لفوات ذلك في حقه)^(١) .
قلت : وهذا هو الصواب ، فلا ينبغي لأحد أن يتناول من العقاقير ما يقطع الشهوة تماما ، لأن ذلك في معنى الإخصاء ، وهو محرم . وأما تسكين الشهوة فهذا لا بأس به ، والأولى معالجة ذلك بكثرة الصيام لورود النص به ، والله أعلم .

(٤) ويجوز كذلك استخدام الأدوية لمعالجة الضعف من الوطء إذا كان له زوجة ، شريطة أن يتجنب العقاقير المحرمة ، وألا يكون ذلك بإسراف يضر به نفسه .

قال القرطبي رحمه الله : (وإن رأى الرجل من نفسه عجزا عن إقامة حقها في مضجعها أخذ من الأدوية التي تزيد من بابه ، وتقري شهوته حتى يفيها)^(٢) .

(٥) ما تقدم من أحكام الزواج هي في حق الرجل ، وأما بالنسبة للمرأة فمباح لها الزواج ، لكنه لا يجب عليها في بعض الأحيان ، ومن أدلة عدم الوجوب :

(أ) قوله تعالى : ﴿ وَالْفَوَاحِشَ اللَّيْسَاءَ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا ﴾ [نور : ٦٠]

(١) المصدر السابق .

(٢) القرطبي (٨٢/٣) .

فهذا يدل على أن المرأة قد لا ترجو النكاح في حال كبرها ، فلا تلام لذلك .
(ب) قوله ﷺ : « الشهادة سبع سرى القتل : - ومنها - المرأة تموت بجمع »^(١) وجاء في تفسيرها أنها النساء ، وورد أبشاً أنها العذراء ، أي : التي ماتت بكرًا .

(ج) وأيضاً ما ورد في الحديث في وصف نساء قريش « أحناهن على ولد في صفره » ، وسبأئي^(٢) ، وه الحامية » هي التي تقوم على أولادها في تنهمم فلا تتزوج .

(د) ومن أدلة ذلك أيضاً ما رواه ابن أبي شبة عن حديث أبي سعيد الخدري ﷺ قال : إن رجلاً أتى بابنة له إلى النبي ﷺ ، فقال : إن ابنتي هذه أبت لأن تتزوج ، قال : فقال لها : « أطعبي أمك » ، قال : فقالت : لا ، حتى تخبرني ما حق الزوج على زوجته ؟ فرددت عليه مقالتها ، قال : فقال : « حق الزوج على زوجته أن لو كان به فرحة فليحسبها ، أو ابتدر منخراه صديداً أو دماً ، ثم لحسته ما أدت حقه » قال : فقالت : والذي يهلك ما لحق لا أتزوج أبداً ، قال : فقال : « لا تنكحوهن إلا بإذنه »^(٣) .

- (١) صحيح : رواه أبو داود (٣١١١) ، والنسائي (١٣/٤) ، وابن ماجه (٢٨٠٣)
(٢) البخاري (٥٠٨٢) ، ومسلم (٢٥٢٧) .
(٣) حسن : ابن حبان (٤١٦٤) ، والحاكم (٢٠٥/٢) ، والطبراني في الكبير (٥٢/٢) ، ورواه ابن أبي شبة (٥٥٦/٣) .

أحكام الخطبة

أولاً : اختيار الزوجين :

(أ) اختيار الزوجة ،

على الزوج أن يراعي في اختيار الزوجة ما يلي :

(١) أن تكون الزوجة صالحة : فمن أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ قال : « تنكح المرأة لأربع : لمالها ، ولحسبها ، ولجمالها ، ولدينها ، فاظفر بذات الدين تربت يداك »^(١) .

ومعنى « تربت يداك » أي لصقت بالتراب ، وعي كناية عن الفقر .
قال الحافظ ﷺ : (وهو حر بمعنى الدعاء ، لكن لا يراد حقيقته)^(٢) .

قال ابن عثيمين ﷺ : (فالذينة تعينه على طاعة الله ، وتصلح من يتولى على يدها من الأولاد ، وتحفظه في غيبته ، وتحفظ ماله ، وتحفظ بينه ، بخلاف غير الذينة فإنها قد تضربه في المستقبل)^(٣) .

- (١) رواه البخاري (٥٠٩٠) ، ومسلم (١٤٦٦) ، وأبو داود (٣٠٤٧) ، والنسائي (٦٨/٦) ، وابن ماجه (١٨٥٨) .
(٢) فتح الباري (١٣٦/٩) .
(٣) الشرح المنيع (١٢٢/٥) . ط . المكتبة الإسلامية .

(٢) ويستحب أن تكون بكراً : وهي التي لم توطأ ، فمن جابر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له : « يا جابر ، تزوجت بكراً أم ثيباً ؟ » قال : « ثيباً ، فقال : « هلا تزوجت بكراً نلاعها وتلاعبك »^(١) . وفي رواية للبخاري : « وتضاحكها وتضاحكك »^(٢) .

لكن قد يكون هناك بعض الأسباب لنكاح الثيب وتقدمها على البكر كما وقع ذلك لجابر رضي الله عنه فإنه قال للنبي ﷺ لما قال له مقرنته السابقة : « هلك أبي وترك سبع بنات ، أو سبع بنات ، فتزوجت ثيباً ، كرهت أن أجيئن بمنلهن ، فقال : « بارك الله لك »^(٣) - وفي رواية - « أصبت » . قال ابن عثيمين رحمته الله : « فإذا اختار الإنسان ثيباً لأغراض أخرى فإنها تكون أفضل »^(٤) .

(٣، ٤) أن تكون ولوداً ودوداً : فمن معقل بن يسار رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : « إني أصبت امرأة ذات حسب وجمال ، وإنها لا

(١) البخاري (٥٠٧٩) ، (٥٢٤٧) ، ومسلم (٧١٥) برقم (٥٤) ، وأبو داود (٢٠٤٨) ، والترمذي (١١٠٠) ، والنسائي (٦١/٦) ، وابن ماجه (١٨٦٠) .

(٢) البخاري (٥٣٦٧) ، ومسلم (٧١٥) .

(٣) البخاري (٥٣٦٧) ، ومسلم (٧١٥) برقم (٥٥) ، والترمذي (١١٠٠) ، والنسائي (٦١/٦) .

(٤) « الشرح المتح » (١٢٤/٥) . ط للمكية الإسلامية .

تلد فأزوجها ؟ قال : « لا » ، ثم أتاه الثانية ، فنهاه ، ثم أتاه الثالثة فقال : « تزوجوا الودود الولود فإني مكاثر بكم »^(١) .

وه الودود : هي المرأة التي تنودد إلى زوجها ، وتحبب إليه ، وتبذل وسعها في مرضاته .

وه الولود : التي تنجب الذرية ، ويعرف ذلك بسلامة بدنها ، والنظر إلى مثيلاتها من أخواتها وعماتها وخالاتها .

(٥) وأن تكون من يفة كريمة تتميز بصفات أخلاقية حميدة : ففي الحديث بقول النبي ﷺ : « الناس معادن كعمادن الذهب والفضة ؛ خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا »^(٢) .

ولذلك أنشأ النبي ﷺ على صالح نساء قريش لما يتميزن به من صفات الحسب على الأولاد ، والرعاية للأزواج ، فمن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ خطب أم هانئ فقالت : يا رسول الله إني كبريت ، ولي عيال ، فقال ﷺ : « خير نساء كين الإبل : صالح نساء قريش ؛ أحناه على ولدي صغره ، وأرعاه على زوج في ذات يده »^(٣) .

ومعنى ذلك أن النبي ﷺ مدحهن بشيئين :

(١) حسن : رواه أبو داود (٢٠٥٠) ، والنسائي (٦٥/٦) ، وابن حبان (٤٠٥٦) .

(٢) البخاري (٣٣٥٣) ، (٣٣٧٤) ، (٣٤٩٣) ، (٣٤٩٥) ، ومسلم (٢٥٢٦) .

(٣) البخاري (٥٠٨٢) ، (٥١٣٧) ، ومسلم (٢٥٢٧) .

الأول : جنوهن على أولادهن ، والمقصود كثرة الشفقة عليهم .
قال الحافظ رحمه الله : (هـ والحانية هـ على ولدها : هي التي تقوم عليهم في حال بتمهم فلا تزوج ، فإن تزوجت فليست بحانية)^(١) .

الثاني : رعايتها لزوجها في ذات يده ، يعني ماله ، وذلك بحفظه وصونها له بالأمانة فيه ، والصيانة له ، وترك التبذير في الإنفاق .

ثالثه : لا يعني هذا تحريم زواج الأرملة ، بل إنه مباح لها ، ولكنها إن قامت على أولادها فهو أفضل ، إلا أن تخاف على نفسها فتنة فيكون طلبها للزواج أفضل . والله أعلم .

(٦) ومن هذه الصفات الكريمة أيضًا ما لبث في الحديث : « خير النساء من إذا نظرت إليها سرتك ، وإذا أمرتها أطاعتك ، وإذا أقسمت عليها أبهرتك ، وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك »^(٢) .

(ب) اختيار الزوج ،

ثبت في الحديث قوله ﷺ : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير »^(٣) .

(١) فتح الباري (١٢٥/٩) .

(٢) رواه النسائي (٦٨/٦) ، وأحمد (٢٥١/٢) ، والبيهقي (٨٢/٧) ، والطبراني (١/٣٠٦) واللفظ له .

(٣) حسن لشواهد : رواه الترمذي (١٠٨٤) ، وابن ماجه (١٩٦٧) ، والطبراني =

لبراعى في اختيار الزوج ما يلي :

(١) أن يكون على دين وخلق للحديث السابق .

(٢) أن يكون من بيئة كريمة لما تقدم من الحديث : « الناس معادن » .

(٣) ويستحب للمرأة اختيار الزوج غير العقيم لحديث « فإني مكاثركم بالأمم » .

(٤) أن يكون قادرًا على النفقة عليها ، لأنه مقصود لدوام العشرة ، وقد ثبت في حديث فاطمة بنت قيس وقد سألت رسول الله ﷺ عن زواجها من معاوية فقال : « وأما معاوية فصعلوك لا مال له »^(١) .

قال الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم - حفظه الله - : (يحب على ولي المرأة أن يتقي الله فيمن يزوجه بها ، وأن يراعي خصال الزوج ، فلا يزوجه ممن ساء خلقه ، أو ضعف دينه ، أو قصر عن القيام بحقوقها ، فإن النكاح يشبه الرفق ، والاحتياط في حقها أهم ، لأنها رقيقة بالنكاح لا مخلص لها ، والزوج قادر على الطلاق بكل حال ، وفي الترمذي وغيره عن النبي ﷺ أنه قال : « استوصوا بالنساء خيرا ، فإنما هن عندكم عوان » ، فأمرأة عند زوجها تشبه الأسير والرقيق ، فليس لها أن تخرج من منزله إلا بإذنه ، سواء

= في الأوسط (١٤١/١) ، وحسن الألباني في الترغيب (٣٠٩٠) .

(١) مسلم (١٤٨٠) ، وأبو داود (٢٢٨٤) ، والترمذي (١١٣٥) ، والنسائي (٧٥/٦) ، وابن ماجه (١٨٦٩) (٢٠٣٥) .

أمرها أبوها أو أمها أو غير أبيها باتفاق الأئمة (١).

تنبيهات وملاحظات:

(١) يجوز للرجل أن يعرض ابنته أو أخته على أهل الخير والصالح ، بل صرح بعض الفقهاء باستحياب ذلك ، ومن الأدلة على ذلك قول الله ﷻ على لسان شعيب لموسى : ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنِكَحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ عَنْ أَنْ تَأْخُذَنِي نِسَاءَ حَيْثُ ﴾ [القصص : ٢٧] ، وكذلك ما ثبت في صحيح البخاري : أن عمر بن الخطاب حين تأمّت حفصة بنت عمر من خنيس بن حذافة السهمي - وكان من أصحاب رسول الله ﷺ فتوفي بالمدينة - فقال عمر بن الخطاب : أتمت عثمان بن عفان ، تعرضت عليه حفصة فقال : سأنظر في أمري ، فلبثت ليالي ، ثم لقبني فقال : قد بدالي أن لا أتزوج يومي هذا : قال عمر : فلقيت أبا بكر الصديق فقلت : إن شئت زوجتك حفصة بنت عمر ، فصمت أبو بكر فلم يرجع إلي شيئاً ، وكنت أوجد عليه مني على عثمان ، فلبثت ليالي ، ثم خطبها رسول الله ﷺ ، فأنكحها إياه ، فلقبني أبو بكر فقال : لعلك وجدت علي حين عرضت علي حفصة فلم أرجع إليك شيئاً ؟ قال : نعم ، قال أبو بكر : فإنه لم بمعنى أن أرجع إليك فيما عرضت علي إلا أنني كنت علمت أن رسول الله ﷺ قد ذكرها ، فلم أكن لأفشي سر

(١) عودة الحجاب (٢/٣٥٧).

رسول الله ﷺ ، ولو تركها رسول الله ﷺ قبلها (١).

قال الحافظ رحمه الله : (وفيه أنه لا بأس بعرضها عليه ، ولو كان متزوجاً لأن أبا بكر كان حينئذ متزوجاً) (٢).

(٢) ويجوز للمرأة أن تعرض نفسها للرجل الصالح ، مع مراعاة الضوابط الشرعية ، فإن رغب كل منهما في الآخر تزوجها ، مع تحقق شروط العقد وأركانها (٣) ، فمس أنس بن مالك رضي الله عنه قال : « جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ تعرض عليه نفسها قالت : يا رسول الله ، ألك بي حاجة ؟ ... الحديث (٤) .

قال الحافظ رحمه الله : (في الحديثين (٥) جواز عرض المرأة نفسها على الرجل وتعريفه رغبتها فيه ، وأن لا غشاضة عليها في ذلك) (٦) .

قلت : وأما إعلان المرأة عن رغبتها في الزواج في الجرائد والمجلات

(١) البخاري (٥١٢٢) ، والنسائي (٧٧/٦) .

(٢) فتح الباري (١٧٨/٩) .

(٣) وسياقي شروط العقد وأركانها .

(٤) البخاري (٥١٢٠) ، ومسلم (١٢٢٥) ، والنسائي (٧٨/٦) ، وابن ماجة (٢٠٠١) .

(٥) حيث أورد حديثاً آخر بعد الحديث السابق ، رواه البخاري (٥١٢١) ، ومسلم

(١٤٢٥) من حديث سهل بن سعد .

(٦) فتح الباري (١٧٥/٩) .

وشبكات الإنترنت وبث صورتها وذكر مواصفاتها فذلك يتنافى مع الحياء والخشعة والبستر^(١).

(٣) هناك بعض الاختيارات يرجح فيها المصلحة، فمن ذلك أن الأفضل اختيار البكر، إلا أنه قد يكون هناك محب يستدعي الثيب فاختيارها أفضل. كأن تكون أرملة لأنها قبال أجر تربيتهم، وقد يكون جبر خاطر المرأة، وقد يكون قوة دين الثيب ورحاء الانتفاع به، أو لمصاهرة صالحين. ومن ذلك رأى بعض العلماء الأفضل اختيار غير القربيات، قالوا: لأن ذلك أغيب للولد، وحتى لا تكون قطيعة إذا حدث بينهم جفوة.

قال ابن عثيمين رحمه الله: "لكن إذا وجد بين الأقارب من هو أفضل منها للاعتبارات الأخرى، فإنه يكون أفضل، وعند التساوي تكون الأجنبية أولى..."

فليس في المسألة نص شرعي يجب الأخذ به، ولذلك يتبع الإنسان ما يراه أكثر تحقيقاً للمصالح^(٢).

(٤) يستحب لكل من الخاطب والمخطوبة ومن يهيمها أمرهما الاستحارة، والتوجه إلى الله، فمن أس بن مالك رحمه الله قال: "لما انقضت عدة زيب - يعني بنت جعش - قال رسول الله ﷺ لزيب: اذكرها

(١) انظر هناري النجعة الماتمة (١٨/٤٠) رقم (١٧٩٣).

(٢) الشرح المحتج (١٢٣/٥).

علي: قال زيد، فانطلقت، فقلت: يا زيب أبشري! أرسلني إليك رسول الله ﷺ بذكرك، فقالت: ما أنا بصانعة شيئاً حتى استأمر ربي، فقامت إلى مسجدها، ونزل القرآن، وجاء رسول الله ﷺ فدخل بغير إدة^(١).

(٥) وعليهم كذلك من البحث والسؤال عن الطرف الآخر، واستشارة النصحاء، وعلى المستشار أن ينصح لمن يستشيره بقوله ﷺ: "المستشار مؤتمن"^(٢)، ولا يحفي شيئاً يحتاج إليه من شأنه، ولو يذكر عيوبه ومساوئه، والأفضل أن يتلطف في العبارة إن كانت هناك عيوب، ولا يذكر من العيوب إلا ما تمس الحاجة إليه، حتى لو كان هو الخاطب فليذكر ما يراه عيباً فيه ليكون الطرف الآخر على بينة، وبمقر الرضى أو الموافقة إن كانت له قدرة على التكيف بذلك. والدليل على ذلك قول النبي ﷺ لنفاضة بنت قيس وقد خطبها معاوية وأبو الجهم: "أما معاوية فصعلوك لا مال له، وأما أبو الجهم فضراب للنساء"^(٣).



ثانياً، الشروط المعتمدة في خطبة المرأة؟

يشترط لخطبة المرأة أن يتور فيها شرطان: وهما:

(١) مسلم (١٤٢٨)، والنسائي (٧٩/٦).

(٢) صحيح: أبو داود (٥١٢٨)، والترمذي (٢٨١٢)، وابن ماجه (٣٧٤٥).

(٣) تقدم تخريجه (ص ١٩).

(أ) أن تكون المرأة خالية من الموانع الشرعية .

(ب) ألا يسبقه غيره إليها بالخطبة .

والمقصود به « الخلط من الموانع الشرعية » أن تكون مُحَرَّمَةً عليه بسبب من أسباب التحريم المؤبدة أو المؤقتة « وصيأتي تفصيل المحرمات من النساء »^(١) .

وألا تكون معتدة ، وسوف نتكلم هنا عن خطبة المعتدة ، ثم نتكلم عن الشرط الثاني ، وهو ألا يسبقه غيره بالخطبة على الخطبة على النحو الآتي :

خطبة المعتدة ،

والمقصود حكم بخطبة المرأة في وقت عدتها ، سواء كانت عدتها عدة وفاة أو عدة طلاق ، وسواء كان هذا الطلاق رجعيًا أو بائنًا^(٢) ، وحكمها على النحو الآتي :

(أ) إذا كانت المرأة معتدة من طلاق رجعي^(٣) فيحرم خطبتها تصريحًا أو ترميضًا ، لأنها ما زالت في عصمة زوجها وله حق مراجعتها .

(ب) إذا كانت مطلقة طلاقًا بائنًا حرمت خطبتها تصريحًا ، ويجوز

(١) انظر (ص ٨٤) .

(٢) وصيأتي بيان معنى الطلاق الرجعي والبائن بالتفصيل في كتاب الطلاق إن شاء الله تعالى .

(٣) انظر الملاحظات الآتية .

ترميضًا على الصحيح ، وعموم قوله تعالى : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّكَاحِ ﴾ (البقرة : ٢٣٥) . فأباح الله الترميض دون التصريح ، إلا أنه يجوز لمطلقها فقط التصريح بالزواج مالم يكن طلقها آخر ثلاث تطليقات . (ج) إذا كانت المرأة معتدة وفاة فإنه يجوز الترميض بالخطبة دون التصريح ، وعموم الآية المذكورة سابقًا .

ويلاحظ مما سبق ما يلي ،

(١) المقصود به « الطلاق الرجعي » هو أن يطلق الرجل زوجته بلفظ من ألفاظ الطلاق ، وفي هذه الحالة يمكنه مراجعتها طالما أنها في العدة بعد الطلقة الأولى ، والثانية .

وأما الطلاق البائن ويسمى « اليئونة الكبرى » ، فهو أن تكون مطلقة الطلقة الثالثة فلا يملك الزوج مراجعتها حتى تنكح زوجًا غيره .

ومن الطلاق البائن كذلك ما يسمى « اليئونة الصغرى » وهو الطلاق على عوض « الخلع » ، أو فسخ الطلاق بسبب من أسباب الفسخ ، أو يكون عدتها قد انتهت من الطلقة الأولى أو الثانية ، فلا يملك الزوج مراجعتها إلا بعقد ومهر جديد .

(٢) المقصود « بالتصريح » : اللفظ البين الواضح كأن يقول : أريد أن أتزوجك ، أو يقول لوليها : أريد أن أتزوج فلانة ، وأما « الترميض » كأن يقول : إني فيك لأرغب ، أو : لا تفوتيني نفسك ، أو : إذا انقضت عدتك

فأخبرني ، أو نحو ذلك .

(٣) خلاصة ما تقدم : أن التصريح محرم لجميع المعتدات^(١) ،
والتعريض محرم للمعتدة الرجعية ، وجائز للمعتدة البائن بينونة كبرى
والمعتدة من وفاة .

(٤) ما الحكم لو صرح بالخطبة في المواضع التي يحرم فيها التصريح ؟
يختلف هذا باختلاف ما يترتب على هذا التصريح ، مع العلم بوقوع
الإثم ولزوم التوبة ، ويكون الحكم على النحو الآتي :

(أ) إن خطبها في العدة ، لكنه لم يعقد عليها ، إلا بعد انقضاء العدة ،
فالعقد صحيح على الرجاء .

(ب) إن خطبها في العدة ، وعقد عليها ، وهي مازالت في العدة وجب
التفريق بينهما ، سواء دخل بها أم لم يدخل بها ، طالبت مدته معها أو لم
تطل ، وترتب على ذلك أمور :

ومنها : لا يثبت بينهما التوارث لأن هذا نكاح باطل .

ومنها : لا تجب نفقة لها عليه .

حكم الصداق في هذه الحالة : يرى بعض العلماء أن لها الصداق بما

(١) نفدتم أنه يستثنى من ذلك الزوج إذا كانت المطلقة بائناً منه ، فإنه يجوز التصريح
بالزواج منها إلا في حالة واحدة ، وهي بعد الطلقة الثالثة ، فإنه لا يحل له أن يتزوجها
حتى تنكح زوجها غيره .

استحل من فرجها ، ومنعه آخرون ، والثابت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه
كان يجعله - بمبي الصداق - في سبيل الله لكنه بعد ذلك رجع وجعل لها
الصداق .

ومنها : إن كانا عاقلين بحرمة هذا العقد ودخل بها وقع عليهما حد
الزنى ، أما إن كانا جاهلين فلا شيء عليهما .

ومنها : فإن كان بينهما ولد وكان الزوج يعلم بحرمة النكاح فلا ينسب
له الولد لأنه زان ، وأما إن كان جاهلاً نسب له الولد .

(٥) هل يجوز بعد أن يفترقا وتنتهي عدتها أن يتزوجها ؟

الراجح : نعم يجوز ذلك ، وهو مذهب الجمهور خلافاً للمالكية .
ودليله قول الله تعالى بعد أن ذكر المحرمات من النساء : ﴿ وَأَيُّكُمْ مَّا وَدَّعَ
ذَلِكَكُمْ ﴾ [النساء : ٢٤] فلم يسع من نكاح من نكحها في عدتها إذا فرق
بينهما وانتهت عدتها ، والله أعلم .



الخطبة على خطبة الغير :

ثبت في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال : « لا يخاطب
الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخاطب قبله ، أو يأذن له الخاطب »^(١) .

(١) البخاري (٥١٤٢) ، ومسلم (١٤١٢) ، وثبت نحوه من حديث عفة بن عامر عند
مسلم (١٤١٤) ، ومن حديث أبي هريرة عند البخاري (٥١٤٣) ، ومسلم (١٤١٣) .

فعلى هذا تحرم الخطبة إذا صرحت المخطوبة أو وليها بالإجابة للمخاطب الأول .

ويلاحظ على ذلك ما يلي ،

(١) يجوز الخطبة على الغير في حالات :

منها : أن يعلم بأن المخاطب الأول رُدَّ .

ومنها : أن ياذن المخاطب الأول له بأن يخطبها كما ورد في الحديث « أو ياذن له » .

ومها : إذا علم أن المخاطب الأول أعرض عن خطبته لها .

(٢) إذا تقدم لخطبة امرأة وهو لا يعلم أنها خطبها رجل قبله فلا إثم عليه ، لأنه يجهل ذلك ، وأما إن علم أنها تقدم لها فخطب لكنه جهل هل قبل أم رفض ، ففيه خلاف ، فيرى بعض العلماء أنه يجوز له الخطبة لما ثبت في حديث فاطمة بنت فيس أنه خطبها معاوية وأبو جهم وأسامة بن زيد فقال رسول الله ﷺ : « أما معاوية فرجل نرب لا مال له ، وأما أبو جهم فرجل ضراب للنساء . ولكن أسامة .. الحديث (١) وفيه أن النبي ﷺ أقر خطبة الثاني والثالث بعد الأول ، وهذا محمول على أنه لم يجب (٢) .

(١) مسلم (١٤٨٠) ، وأبو داود (٢٢٨٤) ، والترمذي (١١٣٥) ، والنسائي (٧٥/٦) ، وابن ماجه (١٨٦٩) (٢٠٣٥) .

(٢) وهذا ما نقله الترمذي عن مالك والشافعي عقب حديث (١١٣٤) .

وذهب فريق آخر من العلماء أنه لا يجوز خطبتها حتى يثبت ، وهذا ما رجحه ابن عثيمين رحمه الله ، وأجابوا عن الحديث السابق ، لاحمال أن يكوننا خطبها مقلًا ، أو لم يعلم الثاني بخطبة الأول .

(٣) في نهيه ﷺ : « الخطبة على خطبة أخيه » ، يرى بعض العلماء أنه يجوز الخطبة على خطبة الفاسق أو الكافر ، لأن الكافر لا تشمله أخوة الدين ، والفاسق لا تشمله أخوة الإيمان لقوله ﷺ : « المؤمن أخو المؤمن » .

وذهب الجمهور إلى المنع ، وأجابوا عن الحديث بقوله ﷺ : « لا يخطب على خطبة أخيه » أنه خرج مخرج الأغلب ، قال ابن عثيمين رحمه الله : (ومعلوم أن القيد إذا كان للأغلب فلا مفهوم له) .

(٤) اعلم أن المقصود بالنهي عن خطبة أخيه نهى عام سواء كان تعريضاً أو تصريحاً .

(٥) إذا خطبها الثاني بعد الموافقة على الأول ثم عقد عليها - أعب الثاني - فإنه يكون آثمًا ، لكن المقعد صحيح وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى روايتيه ورجحه الحافظ في الفتح ، وذهب مالك إلى بطلانه ، والأول هو الأصح . والله أعلم .

(٦) إذا تقدم للمرأة مخاطب ، فهل تسمح لمخاطب آخر لا يعلم بخطبة

(١) يعني معاوية وأبا جهم كما ورد في بعض ألفاظ الحديث .

الأول بخطبتها قبل أن نجيب الأول ؟ الظاهر حوازه لحديث قاطمة بنت قيس السابق ، لكنها إن كانت أحابت الأول بالموافقة فلا يجوز لها ذلك .

(٧) قال الحافظ رحمته : (واستدل به على تحريم الخطبة على خطبة امرأة أخرى إلحاقاً لحكم النساء بحكم الرجال ، وصورته : أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه إلى تزويجها ، فيجبها كما تقدم ، فتجيء امرأة أخرى فتدعوه وترغبه في نفسها وتزهده في التي قبلها ، وقد صرحوا باستحباب خطبة أهل الفضل من الرجال ، ولا يخفى أن محل هذا إذا كان المخطوب عزم أن لا يتزوج إلا بواحدة ، فأما إن جمع بينهما فلا تحريم)^(١) .



ثالثاً ، التخلل إلى المخطوبة ،

يشرع النظر إلى المخطوبة لما ورد في الأحاديث ، فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كنت عند النبي فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار فقال له رسول الله ﷺ : « أنظرت إليها » قال : لا ، قال : « فاذهب فانظر إليها فإن في عين الأنصار شيئاً »^(٢) ، وعن المغيرة بن شعبة أنه خطب امرأة فقال النبي ﷺ : « انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما »^(٣) . فقلوه : « أحرى أن يؤدم

(١) فتح الباري (٢٠٠/٩) .

(٢) رواه مسلم (١٤٢٤) ، والنسائي (٦٩/٦) ، وابن حبان (٤٠٤١) .

(٣) صحيح : رواه أحمد (٢٤٦/٤) ، والترمذي (١٠٨٧) ، والنسائي (٦٩/٦) ، =

بينكما ، دليل لاستحباب النظر لدوام العشرة وحسن المصاحبة .

ملاحظات وتنبيهات ،

(١) الحكمة من النظر إلى المخطوبة ما تقدم في الحديث من قوله : « فإنه أحرى أن يؤدم بينكما » .

(٢) الراجح من أقوال أهل العلم أنه لا يشترط إذنها ولا إذن وليها في النظر إليها لحديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل » قال جابر : فخطبت جارية فكنت أنخبأ لها حتى رأيت منها ما يدعوني إلى نكاحها فتزوجتها^(١) .

قال ابن قدامة رحمته : (يجوز النظر إليها بإذنها وبغير إذنها ، لأن النبي أطلق النظر ، فلا يجوز تقييده)^(٢) .

(٣) هل يجوز تكرار النظر ؟

الجواب : نعم ، وذلك ليتحقق الغرض المقصود من النظر وهو ما يدعوه إلى نكاحها كما تقدم في حديث جابر ، وعلى هذا فلا يقيد بعدد ، بل يكون ذلك لتحقق الغرض الذي شرع النظر لأجله ، فقد يتحقق ذلك بأكثر من

= وابن ماجه (١٨٦٦) ، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٨٥٩)

(١) حسن : رواه أبو داود (٢٠٨٢) ، وأحمد (٣٣٤/٣) ، ورواه الصحيحة (٣٩) .

(٢) الكافي (٤/٣) .

ثلاث مرات ، وقد يتحقق بأقل من ذلك ، فإن تحقق الغرض من النظر ، بأن أبدى كل منهما رأيه سواء كان بالقبول أو الرقص ، فلا يحل النظر بعد ذلك ، إذ لا حاجة لذلك ، وهي أجنبية عنه .

(٤) المواضع التي يباح له النظر منها :

ذهب الأكثرون إلى تقيده بالوجه والكفين ، وتوسع داود الظاهري بجوازه إلى جميع البدن ، وتوسط الحنابلة فقالوا : ينظر إلى ما يظهر غالباً مثل الوجه واليدين والرقبة والقدم ، ونص أحمد في رواية أنه لا بأس أن ينظر إليها حاسرة أي : كاشفة الشعر ، وسبب هذا الخلاف أن النصوص لم تعين مواضع النظر ، بل أطلقت ذلك إلى ما يحصل به المقصود بالنظر .

والذي نطمئن إليه النفس أنها لا تطالب - أعني المخطوبة - أن تكشف إلا عن وجهها وكفيها أمام الخاطب ، كما ذهب الجمهور ، ولا يجب عليها أن تكشف عن رأسها ، لكن لا بأس بكشف رأسها^(١) ، وكذلك إن اختبأ لها ، وتمكن من رؤية غير الوجه والكفين مما بدعوه إلى نكاحها فله ذلك ، ورد في حديث جابر ، والله أعلم .

(٥) وللمرأة حق النظر إلى خاطبها لعموم قوله تعالى : ﴿ وَكُنْ مِنْكُمْ ﴾

(١) راجع في ذلك « خاوي علماء البلد الحرام » (ص ٣٩٢) نقلاً عن مجلة البحوث الإسلامية ، العدد (٢٦) (ص ١٣٦) ، ولا يسيء كشف القدمين ، الزيادة عليها إلى الساتين ، ولا يعني كذلك أن تكون الملابس ضيقة أو غفيفة .

الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَرْءِ ﴿٢٣٦﴾ والفرة : ٢٣٦ .

(٦) وإذا أراد الخاطب أن يعرف الصفات الخلفية ، فإن ذلك يكون بالوصف ، والتحري ممن خالطوها بالمعاشرة أو الجوار ، أو بواسطة بعض أفراد أقرباه كالأم والأخت ممن يثق فيهن ، وليتخير بذلك من كانت لها خبرة وبصيرة . وكذلك الحال بالنسبة لمعرفة الخاطب لدى المرأة ، وعلى ذلك فما انتشر الآن من السماح بالخلوة بالمرأة للتعرف على شخصيتها أمر بأباه الشرع ، ولا يتسجم مع أحكامه ، ويعرض المرأة لسوء الظن خاصة إذا لم يتم الزواج بعد .

(٧) ما تقدم من إباحة النظر إلى المخطوبة ، لا يعني حواز لمسها أو مصافحتها ، لأنها ما زالت أجنبية عنه ، والشرع إنما أباح النظر فقط .

(٨) اعلم أنه لا يجوز التقدم لخطبة امرأة وهو مُحْرَم بحد أو عرة ، سواء كان ذلك تعريضاً أو تصريحاً ، وسواء كان المحرم كلاهما أو أحدهما . (٩) إذا نظر إلى المخطوبة ولم تمح به ، فليسكت ولا يقل شيئاً وقد نلت في الحديث أن امرأة وهبت نفسها للنبي ﷺ فصعد فيها النظر وصوبه ، ثم طأطأ رأسه . « رواه البخاري ومسلم »^(١) .

قال الحافظ رحمه الله : (... لكن لا ينبغي أن يصرح لها بالرد ، بل يكفي

(١) البخاري (٥١٢٠) ، ومسلم (١٤٢٥) ، والنسائي (٧٨/٦) ، وابن ماجه (٢٠٠١) .

السكوت^(١).

(١٠) وهل يجوز أن يتحدث معها ويكلمها؟ الجواب: نعم يجوز ذلك بشرط وجود المحرم، فقد قال رحمه الله: «لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها ذو محرم»^(٢)، وينبغي أن يتقيد جواز الكلام بما إذا كان له سبب وحاجة، أما الكلام بمجرد التسلية وما لا فائدة فيه ولا حاجة فيمنع مطلقاً للذريعة^(٣).

(١١) إذا أراد أن يكلمها هاتفياً فهل يجوز؟ الجواب: نعم بالشروط المتقدمة قبله وهو وجود سبب وحاجة لذلك مع سماع المحرم للكلام.

(١٢) يجوز للمرأة أن تتجمل وتتهيا للمحاطب في الحدود المأذون فيها؛ فلها أن تختضب وتتجمل، وتحسن من هيئتها، وذلك لما ثبت في حديث سبيعة الأسلمية عند البخاري أنها بعد انقضاء عدتها «اكتحلت أو اختضبت، وتتهيات»، وفي رواية: «وجملت للمحاطب»^(٤)، وعلى هذا

(١) فتح الباري (١٧٥/٩).

(٢) البخاري (٥٢٢٣)، ومسلم (١٣٤١). ولا بد أن يكون المحرم رجلاً بالغا رشيداً، وأما حلوه معها في وجود نساء أجنبيات فلا يجوز؛ لأن الحديث نص على «ذي محرم»، وهذا وصف للرجل لا للمرأة.

(٣) انظر حواشي علماء البلد الحرام (ص ٣٩٣) نقلاً من كتاب الدعوة، لابن عثيمين (٨٥/٢ - ٨٦).

(٤) البخاري (٣٩٩١)، (٥٣١٨ - ٥٣٢٠)، مسلم (١٤٨٥)، وأبو داود (٢٣٠٦)، والترمذي (١١٩٣)، والنسائي (١٩٠/٦)، وابن ماجه (٢٠٢٧).

فأنصح أخواتي المنتقيات أنه لا بأس لهن عند مجيء المحاطب أن يلبسن الملابس الملونة بشرطها الشرعية، ولا مانع من لبس غطاء على الرأس غير الحمار المعتاد كالإشبار والطرحة اللف، بحيث يظهر الوجه بكماله وإن ظهر شيء من أول الشعر فلا بأس، فالمطلوب أن تتهيا بما يرغب فيها^(١).

وهل لها أن تتجمل بالمكياج؟ أمامه؟

الجواب: لا يجوز ذلك منفاً من التدليس، ولكن إن تهيأت لعمرة وجهها وتضارته ببعض الأمور التي ليست فيها مساحيق، كاستخدام بعض الحضروا أو الأعشاب فلا بأس بذلك.

(١٣) لا يكفي بعرض صورة للمخطوبة على المحاطب، فإن هذا قد لا يدعوه إلى رغبته فيها، لما جعل الله في النظر من تحريك للقلب، وتمكن من الرغبة وهذا لا يتحقق في الصور مع ما فيها من تدليس قد يقع مخالفاً لحقيقة الأمر.

(١٤) لا يجوز لأقارب المحاطب من الرجال كآبيه وأعمامه وأخوانه أن يروا المخطوبة قبل العقد تحت أي ادعاء، كما لا يجوز لهم ذلك بعد العقد إلا للأب فقط لأنه يصبح محرماً لها.

وكذلك لا يجوز أن يرى المحاطب أم المخطوبة وأخواتها وشقيقاتها قبل

(١) ولما أشرت لذلك لأن كثيراً منهن يلترسن ليس السواد أمام المحاطب، مع تغطية الجهة، بحيث لا يمتكن المحاطب من رؤية شيء منها.

حق التصرف فيها كيف شئت ولو بالبيع والشراء^(١).
(١٨) ولا يشرع قراءة الفاتحة عند الخطبة ، اعتقاداً منهم أن هذا إلزام وعهد ، قاله يهود لا توثق بقراءة القرآن ، فهذه من المحدثات التي لم يفعلها أحد من السلف عليه السلام.

(١٩) من البدع تخصيص أيام معينة يهدي فيها الخاطب أو العاقد هدايا لها ، وذلك ما يسمونه «المواسم» ، وقد تكون بعض هذا المواسم غير شرعية ، بل أعياد مبتدعة ، وإرغام الزوج بهذه الهدايا ينقل كاهله ، وقد تسبب مشاحنات عند البعض إذا لم يقدمها ، أو لم يعن ويغال في ثمنها ، وكل هذا لا يجوز ، علماً بأن أصل التهادي مباح ومستحب ، لكن بلا تخصيص مناسبات^(٢).

رابعاً : فسخ الخطبة :

أولاً : حكم الفسخ :

يتعلق حكم الفسخ بعد ركون كل منهما للآخر وإبداء الموافقة بناءً على مسبه :

(١) قد يحدث نزاع بين الأقارب بسبب أن المخطوبة لم تلبس هذه الهدية ، فسأل عنها ، فإن علم أنها باعها وقت مشاجرات ، وهذا بسبب الجهل وعدم العلم بالأحكام الشرعية .

(٢) وانظر فتاوى اللجنة الدائمة (١٩/١٤٦) خوى (٦٣٣٧) النويش .

العقد ، كما لا يجوز ذلك أيضاً بعد العقد إلا للأثم فقط لأنها تصبح مُحَرَّمَةً عليه تأييداً بمجرد العقد ، ويصبح هو محرراً لها .

(١٥) لا بأس أن يقدم الخاطب لمخطوبته هدية تعرف بـ « الشبكة » شرطاً أن تراعى فيها الحدود الشرعية .

فمن ذلك : ألا يكون فيها صور ذات أرواح ، ولا تصاليب .

ومن ذلك : ألا يقوم بالباسها هذه الشبكة بنفسه إذا لم يكن عقد عليها . ويمكن أن يوكل إحدى النساء ، أو أحدًا من محارم المخطوبة . ويراعي في هذه الحالة ألا يكون في وسط اختلاطه بالنساء الموجودات مع المخطوبة .

ومن ذلك : ترك ما تسمى « دلة المخطوبة » سواء كانت من ذهب أو من فضة للرجل والمرأة على السواء ، خاصة إذا كان هناك اعتقاد أنها تسبب محبة بين الزوجين ، فإنها تكون في هذه الحالة « قيمة » وهي محرمة .

وإن لم يصابها هذه النية فقد قال ابن عثيمين رحمته الله : (وإن لم توجد هذه النية - وهي بعيدة ألا تصحبها - ففيه تشبه بالنصارى فإنها مأخوذة منهم)^(١) .

(١٧) تعتبر هذه الشبكة هدية من الخاطب للمخطوبة ، تملكها ، ولها

(١) القول المفيد (١/٢٢٨) ، وانظر المتقى لصالح الفوزان (٣/٢٤٣) ، وانظر آداب الزفاف للألباني .

(أ) فإن كان بلا سبب فهو مكروه ، لأن فيه كسر لقلب الآخر ، وإنما لم يحرم لأن الحق بعد لم يلزم ، فهو كمن ساوم على سلعة ثم بدا له أن لا يشتريها^(١) .

(ب) فإن كان لغرض صحيح فلا كراهة في ذلك .

(ج) فإن كان بسبب أن خاطباً آخر تقدم لها فيحرم ذلك لما تقدم من الحديث^(٢) .

ثانياً ، حكم الرجوع بالهدية ،

فإذا حدث فسخ ، فما مآل الهدايا التي قدمها الخاطب لمخطوبته ؟ في ذلك آراء ، أوسطها أنه يتوقف على الشروط التي بينهما أو العرف الجاري ، فإن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً وبناتاً على ذلك فإن المتعارف عليه أنه إن كان العدول من جهته . فلا رجوع له فيما أهده ، وإن كان العدول من جهتها فله الرجوع بكل ما أهده وهو مذهب المالكية^(٣) .

وفي المسألة خلاف بين الفقهاء ، والعلم عند الله .

قلت : وفي كل الأحوال لو تركها الخاطب لمخطوبته مروعة منه حتى لو

(١) حاشية الصاوي على الشرح الصغير ، نقلاً من كتاب الإنفاق لأبي عائش (ص ٢٦) .

(٢) انظر (ص ٢٧) .

(٣) اسطر فقه السنة (٣٤/٢) .

كان العدول من جهتها ، لكان ذلك خيراً له ، وسلامة لدينه لقوله ﷺ : «العائد في هبته كالكلب يقي ثم يعود في فيه»^(١) ولعموم قول الله ﷻ : ﴿وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ .



(١) البخاري (٢٥٨٩) ، ومسلم (١٦٢٢) ، وأبو داود (٣٥٣٨) ، والنسائي (٦) /

٣٦٦ ، وابن ماجه (٢٣٨٥) .

عقد النكاح

وفيه مسائل :

أولاً : أركان عقد النكاح :

لعقد الزواج وكنان ، وهما :

(١) الزوجان ، ويشترط خلوهما من الموانع ، فلا يكون بينهما مانع من الزواج بسبب نسب أو مصاهرة أو رضاع^(١) ، ومن الموانع كذلك أن تكون المرأة معتدة من طلاق أو وفاة^(٢) .

(٢) صيغة العقد : وهو الإيجاب والقبول . والمقصود بالإيجاب : اللفظ الصادر من « الولي » أو « من يقوم مقامه » كأن يقول : زوجتك ابنتي والمراد بالقبول : اللفظ الصادر من « الزوج » أو « من يقوم مقامه » كأن يقول : قبلت . وبهذا يتم هذه العقد وقد ساء الله ميثاقاً غليظاً .

ملاحظات :

(١) الذي « يقوم مقام الولي » هو « وكيله » ، بأن يقول له : وكنلتك أن تزوج ابنتي ، أو أختي مثلاً ، وفي هذه الحالة يقول الوكيل في الصيغة :

(١) وسيأتي بيان الاضرار من النساء . انظر (ص ٨٤) .

(٢) تقدم بيان ذلك . انظر (ص ٢٤ - ٢٥) .

زوجتك ابنة موكلتي فلان^(١) « ويذكره » : فلانة « ويذكرها بالاسم أو بالوصف كما سيأتي »^(٢) ، ويلاحظ هنا أنه لابد أن يذكر في الصيغة الوكالة . فلا يكفي أن يقول : زوجتك فلانة بل لابد أن يقول ابنة موكلتي « ملان » : فلانة .

وكذلك يجوز للزوج أن يوكل عنه من يتولى عقد النكاح ، فيقول الموكل : قبلت زواج « ابنتك فلانة » لموكلتي فلان « ويذكره » .

(٢) اشترط بعض الفقهاء أن تكون صيغة العقد بلفظ التزويج أو الإنكاح بأن يقول : « زوجتك أو أنكحتك » ، أي أنه لا يصح بأي لفظ آخر والراجع أن هذا لا يشترط ، بل كل ما أطلق عليه النكاح عرفاً ودل اللفظ على موافقة الطرفين ، فإنه يقع به عقد النكاح « وإن كان الأولى أن يكون بلفظ التزويج والإنكاح خاصة لمن يحسن العربية » .

ومن أدلة ما تقدم من القرآن قوله تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ ﴾ [النساء : ٢] . ولم يقيد ذلك بلفظ الإنكاح أو التزويج ، بل ترك ذلك بدون قيد .

(١) هذا إذا كانت ابنته ، لكنها إن كانت أخته مثلاً قال : زوجتك أخت موكلتي . وهكذا حسب درجتها من القرابة .

(٢) انظر (ص ٤٦) .

ومما يدل على ذلك من السنة « أن النبي ﷺ أعنى صفة وجعل عتقها صدانها ، فكانت زوجة بلفظ : « أعتقتك وجعلت عتقك صدانك » فهذا اللفظ يدل على أنه أراد الزواج^(١) .

(٣) إن كانا لا يحسنان العربية فإنه يصح العقد بلغتهم بما يدل على مقصود الزواج ، ويشترط في ذلك أن يحسن الشاهدان لغتهما .
(٤) إذا كان الولي أو الزوج أعرس ، فإن الإشارة المفهمة ، أو الكتابة إن كان يحسنها تقومان ، مقام الكلام ، فإن كان لا يحسن الكتابة ، وكانت إشارته غير مفهمة انتقلت الولاية إلى غيره .

(٥) لو انعكست الصيغة بأن قال الزوج : زوجني ابتك فقال الولي : زوجتك ابنتي ولم يقل الزوج : قبلت ، فالراجع صحة العقد ، وخالف في ذلك بعض العلماء فلم يجزوا هذا العقد ، ودليل صحة ما ثبت في حديث الواهبة أن رجلاً قال للنبي ﷺ زوجنيها فقال ﷺ : « زوجتكها بما معك من القرآن » ولم يثبت أن الرجل قال : قبلت .

(٦) اشترط العلماء أن يكون القبول متصلاً بمجلس العقد مباشرة ، فإذا تشاعل الزوج بما يدل على عدم الاتصال أو قام وترك المجلس ثم عاد ، أو جن أو ألحى عليه قبل أن ينطق بالقبول ، فإن العقد لا يصح ، ويجب إعادة

(١) راجع في ذلك ، الشرح المنعج (١٣٤/٥ - ١٣٥) . ط - المكتبة الإسلامية .

الإيجاب مرة أخرى ليتحقق شرط الاتصال .

(٧) من الجهل والخطأ تشاؤم بعض الناس ببعض الأمور أثناء صيغة العقد مثل تشييك الأصابع أو فرقة الأصبع ظناً منهم أن ذلك يؤثر في حياة الزوجين .

(٨) وضع المندبل أثناء صيغة العقد ، ومصافحته بهيئة معينة أثناء الصيغة لا دليل عليه .

(٩) ليس هناك محظور من عقد الزواج أو البناء في أي يوم أو في أي شهر ، وأما ما يعتقدونه العوام بعدم صحة ذلك يوم الأحد أو جمع ذلك في شهر المحرم أو في شهر رمضان ، فكل ذلك لا دليل عليه .

(١٠) اعلم أن عقد النكاح ميثاق غليظ ، فلا يجوز ، التلاعب به ، وإبرام العقد على صورة غير حقيقية للحصول على أغراض ما ، كما يفعله بعض المغترين من أجل الحصول على جنسيات^(١) ، وكما يفعله الممثلون والممثلات كذبة وزوراً في أفلامهم ومسرحياتهم للقيام بأدوارهم .

(١١) يصح عقد النكاح على المرأة إذا كانت حائضاً ، بل ويصح أن تزف إليه ، لكنه يحرم عليه في هذه الحالة وطؤها حتى تطهر .

(١٢) يباح عقد النكاح في المسجد مع مراعاة الآداب الشرعية ، علماً

(١) انظر فتاوى اللجنة الدائمة (٩٨/١٨) ، رقم (١٥٧٢٢) - ترتيب الدرر .

الطرفان على الوجه الصحيح ، فالعقد صحيح ، فإن لغيرهما فلا بأس .
 (١٦) وبناء على ما تقدم فلا يشترط أن يقول : على كتاب الله وسنة رسوله ، فإن قالها فلا بأس .
 (١٧) من الأخطاء في عقد الزواج اشتراط كونه على إحدى المذاهب ، بهذا كلام ما أنزل الله به من سلطان ، والعقد صحيح ، وهذا الشرط لا يصح .
 (١٨) تسجيل عقود الزواج في الوثائق الحكومية عمل حسن ، وهو من المصالح المرسلة ، وبه تحفظ الحقوق من المصاهرة والنسب والميراث ، والمهر والنفقة وغير ذلك .
 (١٩) المأذون نائب السلطان في عقود الأنكحة ، ولذا فيصح أن نعتبره ولياً للمرأة إذا لم يكن لها ولي ، ويحوز مأذون الأنكحة أن يأخذ ما يذل له من مال سواء كان يطلب منه أو بدون طلب إذا كان لا يتفاضى مرتباً من الدولة^(١) .
 (٢٠) ترى اللجنة الدائمة عدم الاعتماد في عقود النكاح عن طريق الهائف خشية الخداع والتفريب وتقليد الأصوات ، وذلك حفظاً للأعراض والفروج^(٢) .

(١) انظر فتاوى اللجنة الدائمة (١٨/١١٠) رقم (١٠٦)، (١٧٦٤)، (٨١٢٩) ، ترتيب الدويش .

(٢) انظر فتاوى اللجنة الدائمة (١١٨/٩١) ، رقم (١٢١٦) ، ترتيب الدويش .

بأن العقد في المسجد ليس له فضيلة تحببه لأنه لم يرد في ذلك دليل ، واعتقاد أن ذلك من السنة : بدعة من البدع^(١) ، وأما الحديث : « أعلنوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد » فهو حديث ضعيف^(٢) .

(١٣) هل يجوز تقديم القبول على الإيجاب ؟ كأن يقول الزوج : قبلت هذا الزواج ، أو يقول : زوجني ابنتك ، فيقول الولي : زوجتك ابنتي ؟ رجع الشيخ ابن عثيمين صحته ، باعتبار أن العبرة في العقود : العرف الخاص مستنداً بقوله **يُحْتَمَى لِلرَّجُلِ** : « زوجتكها بما معك من القرآن » ولم يثبت أن الرجل قال : قبلت .

قال الشيخ **رَبَّنَا** : (فهذا دليل على أنه لو قدم القبول على وجه يتضح به فإنه يصح ، كما لو قال ذلك بلفظ الطلب فقال : زوجني ، قال : زوجتك)^(٣) .

(١٤) اعلم أن صيغة العقد يكفى فيها : لفظ الإيجاب مع تعيين الزوجة فإذا قال : زوجتك ابنتي فلانة ، فقال : قبلت ، أن هذا وحده يكفي ، فإن سعى المهر أثناء العقد فهو أفضل . لكنه ليس بشرط .

(١٥) واعلم أنه لا يشترط أن يلقنه المأذون الصيغة بل متى جاء بها

(١) انظر فتاوى اللجنة الدائمة (١٨/١١٠) رقم (٩٣٨٨) ، (٩٩٠٣) .

(٢) لكن الفقرة الأولى وهي قوله : « أعلنوا النكاح » ثابتة صحيحة .

(٣) « الشرح المنع » (١٣٧/٥) إسلامية .

قلت : وبناءً على ذلك فإذا أمنت هذه المفاصد صح العقد عن طريق الهاتف ، ويجب التأكد التام الذي ليس فيه أدنى لبس أو ريب من عدم الخداع والتغير ونحو ذلك . والأولى عدم استخدام هذه الوسائل إلا في الضرورة القصوى .

ثانياً : شروط عقد النكاح :

كما أن للنكاح أركاناً ، فله كذلك شروط وهي :

الشرط الأول ، تعيين الزوجين :

وذلك بالاسم أو بالوصف المميز عن الغير أو بالإشارة . فالاسم : كأن يقول : « زوجتك ابنتي فلانة » ، والوصف : « كأن يقول : « زوجتك كبرى بناتي » مثلاً ، ويصح أن يقول ابنتي فقط إذا لم يكن له إلا ابنة واحدة . أو الإشارة : « كأن يقول : زوجتك ابنتي هذه - ويشير إليها » .

الشرط الثاني : رضا الزوجين :

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « لا تنكح الأيم حتى تستأمر . ولا تنكح البكر حتى تستأذن » ، قالوا : يا رسول الله : وكيف إذن؟ قال « أن تسكت »^(١) . والمقصود بالأيم في هذا الحديث الثيب لمقابلتها بالبكر^(٢)

(١) رواه البخاري (٥١٣٦) ، ومسلم (١٤١٩) ، والنسائي (٨٦/٦) ، والترمذي (١١٠٧) .

(٢) انظر فتح الباري (١٩٢/٩) .

وقد فصل العلماء إذن المرأة باعتبار حالها إلى ثلاث حالات :

(١) البكر الصغيرة التي لم تبلغ : فقد أجاز بعض العلماء أن يزوجه أبوها بدون إذنها ، لأنها لا تكاد تدري شيئاً عن مصلحتها ، وجعلوا ذلك خاصة للأب ، وأما غيره من الأولياء فليس له ذلك ، بينما ذهب فريق آخر من العلماء - وهم الظاهرية إلى أنها تستأذن سواء كانت صغيرة أم كبيرة ، باللغة أم غير بالغة ، وسواء كان الولي أبوها أم غيره .

قال ابن المنذر رحمته الله : (أجمع كل من تحفظ عنه من أهل العلم أن نكاح الأب ابنته البكر الصغيرة جائز إذا زوجها من كفاء)^(١) .

واستدل لذلك بأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه « زوج ابنته عائشة رضي الله عنها رسول الله ﷺ وهي بنت ست سنين ، وبني بها وهي بنت سبع سنين » . متفق عليه .

وفي ذلك ملاحظات ،

(١) قال الشافعي رحمته الله : (استحب للأب أن لا يزوجها حتى تبلغ ، لتكون من أهل الإذن ، لأنه يلزمها بالنكاح حقوق)^(٢) .

(٢) اعلم أن الحكمة من جواز تزويج الصغيرة ، أنه قد تكمن مصلحة

(١) انظر المغني (٤٨٧/٦) ، ونيل الأوطار (١٣٦/٦) ، والإجماع ، لا في المنع (ص ٣٩) .

(٢) انظر المجموع (٥٨/١٥) .

في زواجها من كفاء، فيرى الأب عدم تفويتها إلى وقت البلوغ^(١).

(٣) ومع جواز العقد عليها وهي صغيرة إلا أنه لا يمكن منها حتى تصلح للوطء^(٢) أي : ولو كان ذلك قبل البلوغ إذا كانت ممن يوطأ مثلها^(٣).

(ب) البكر البالغ ،

الراجح : أن البكر تستأذن في زواجها لما تقدم من الحديث ، وأنها لا تجبر على زوج ، سواء كان الولي في ذلك الأب أو غيره ، وقد ورد في رواية عند مسلم : « والبكر يستأذنها أبوها في نفسها » وقد اختلف العلماء هل هذا الإذن شرط أم مجرد تطيب لنفسها ، والراجح الأول وهو مذهب أبي حنيفة ورواية عن أحمد وصوبه ابن تيمية^(٤).

قال ابن القيم رحمه الله : (والحاصل أنه لا يجوز أن تجبر البكر البالغ على النكاح ، ولا تزوج إلا برضاها ، فإن وقع لم يصح العقد ، وهذا مذهب الأوزاعي ، والثوري ، والحنفية وغيرهم ، وحكاها الترمذي عن أكثر أهل العلم^(٥)).

(١) من كتاب عودة الحجاب (٢/٣٣٠).

(٢) انظر نيل الأوطار (٦/١٣٧).

(٣) فتاوى اللجنة الدائمة (١٨/١٢٤)، رقم (١٨٧٣٤)، دويش.

(٤) انظر (مجموع الفتاوى) (٣٢٢/٢٦-٢٨).

(٥) انظر زاد المعاد (٥/٩٥).

قلت : وما يؤيد هذا ما ثبت في الحديث عن جابر رضي الله عنه : « أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها ، فأنت النبي ﷺ ففرق بينهما^(١) ».

وفي ذلك ملاحظات ،

(١) يعتبر إذن البكر بالصمت والسكوت ، وأما التيب فلا بد من التظني بما يدل على الموافقة أو الرفض .

(٢) قال ابن المنذر رحمه الله : (يستحب إعلام البكر أن مكوثها إذن ، لكن لو قالت بعد العقد : ما علمت أن صمتي إذن لم يطل العقد بذلك عند الجمهور^(٢)).

(٣) إذا ضحكت البكر أو بكت فهل يدل على الموافقة ، الظاهر أن هذا حسب قرينة الموقف ، فالغالب أن الضحك والتبسم يدلان على الموافقة ، لكنه قد يكون سخريه ، وأما البكاء فقد يكون تمسختاً ، وقد يكون لاعتبارات أخرى ، فينظر في قرينة الحال .

(٤) فلو نطقت البكر وقالت : « نعم أوافق » ، فهذا لا شك أنه إذن ورضى ، وهذا مذهب جمهور العلماء ، وشذ ابن حزم ، فلم يعتبره إذنًا إلا إذا سكنت فقط أعني بظاهر الحديث ، وهذا غريب ، لأنها إذا أعربت عن

(١) رواه الدارقطني (٣/٢٣٣)، والبيهقي (٧/١١٧)، والنسائي في الكبرى (٤/٥٣٨٤).

وقال الحافظ (٩/١٩٦) : إن طرته بقوي بعضها بمضاً .

(٢) نقلًا من فتح الباري (٩/١٩٣).

رضاهما بغير السكوت فقد تحقق المقصود ، والنبي ﷺ لم يقل : إنها إذا لم تسكت لا يعتد بذلك ، بل ورد في بعض روايات مسلم بلفظ : فذلك إذنها إذا هي سكنت ، وهو يشعر بجواز عدم السكوت أي : بجواز النطق .

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (ليس لأحد الأبوين أن يلزم الولد بنكاح من لا يريد ، وإنه إذا امتنع لا يكون عاقاً ، وإذا لم يكن لأحد أن يلزمه بأكل ما ينفر عنه مع قدرته على أكل ما تشبهه نفسه كان النكاح كذلك ، وأولى)^(١) .

ملاحظات :

(١) قال الحافظ رحمه الله : (واستدل به - يعني الحديث السابق - على أن الصغيرة الثيب لا إجبار عليها لعموم كونها « أحق بنفسها من زوجها » ، وعلى أن من زالت بكارتها بوطء ولو كان زناً لا إجبار عليها لأب ولا غيره لعموم قوله : « الثيب أحق بنفسها » وقال أبو حنيفة : هي كالبرءة ، وخالفه حتى أصحابه)^(٢) .

(٢) قال ابن قدامة رحمه الله : (والثيب المتبرئة نطقها هي الموطوءة في القبل سواء كان الوطء حلالاً أو حراماً)^(٣) .

وقال : (وإن ذهب عنزتها بغير جماع كالوثبة ، أو شدة حيضة ، أو بأصبع ، أو عود ونحوه فحكمها حكم الأبكار)^(٤) .

(١) البخاري (٥١٣٨) ، وأبو داود (٢١٠١) ، والنسائي (٨٦/٦) ، وابن ماجه (١٨٧٣) .

(٢) الإجماع (ص ٣٩) .

(٣) فتح الباري (١٩٣/٩) .

(٤) المغني (٤٩٤/٦) .

(٥) المغني (٤٩٤/٦) .

رضاهما بغير السكوت فقد تحقق المقصود ، والنبي ﷺ لم يقل : إنها إذا لم تسكت لا يعتد بذلك ، بل ورد في بعض روايات مسلم بلفظ : فذلك إذنها إذا هي سكنت ، وهو يشعر بجواز عدم السكوت أي : بجواز النطق .

(٥) قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : (ليس لأحد الأبوين أن يلزم الولد بنكاح من لا يريد ، وإنه إذا امتنع لا يكون عاقاً ، وإذا لم يكن لأحد أن يلزمه بأكل ما ينفر عنه مع قدرته على أكل ما تشبهه نفسه كان النكاح كذلك ، وأولى)^(١) .

(٦) هل إذا رفضت زوجها قد رضيه أبويها هل تكون عاقاً ؟

الجواب : لا يكون ذلك عقوقاً لأن ذلك حنئ لها^(٢) .

(ج) الثيب البالغة :

لا يجوز تزويجها بغير أن تستأمر ، وذلك بالنطق « بنعم » أو بما يدل على الموافقة بشرط النطق وسواء كان الولي أمّاً أو جدّاً أو غيرهما .

قال الحافظ رحمه الله : (ورد النكاح إذا كانت ثيباً فرزجت بغير رضاها إجماع ، إلا ما نقل عن الحسن أنه أجاز إجبار الأب للثيب ولو كرهت)^(٣) .

قلت : ودليل ذلك عن خنساء بنت خدام الأنصارية رضي الله عنها أن أباهما

(١) مجموع الفتاوى ، (٣٠/٣٢) .

(٢) انظر فتاوى اللجنة الدائمة (١٣٠/١٨) ، رقم (١٨٢٥٤) ، دويش .

(٣) فتح الباري (١٩٤/٩) .

الشرط الثالث، الولي :

يشترط لعقد النكاح : ولي المرأة سواء كانت بكراً أم ثيباً ، والأدلة على ذلك من القرآن والسنة كثيرة ، أكتفي بذكر بعضها :

فمن القرآن : ما ورد في سبب نزول قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقْضُوا عَنْ أَنْ يَتَكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ [النورة : ٢٣٢] قال معقل بن يسار رضي الله عنه : أنها نزلت فيه ، قال : زوجت أختاً لي من رجل فطلقها ، حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها ، فقلت له : زوجتك وأفرشتك وأكرمتك فطلقتها ثم جئت تخطبها ، لا والله لا تعود إليك أبداً ، وكان رجلاً لا بأس به ، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه ، فأنزل الله هذه الآية : ﴿ فَلَا تَقْضُوا عَنْ أَنْ يَتَكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ فقلت : الآن أفعل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومعنى : لا تعضلوهن : لا تمنعهن .

قال الحافظ رحمته الله : (وهي أصرح دليل على اعتبار الولي ، وإلا لما كان لعضله معنى ، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها لم تحتج إلى أخيها ، ومن كان أمره إليه لا يقال إن غيره منعه منه ، وذكر ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك) ^(٢) .

وأما من السنة : فعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا

(١) البخاري (٥١٣٠) ، وأبو داود (٢٠٨٧) ، والترمذي (٢٩٨١) .

(٢) ضع الباري (١٨٧/٩) .

نكاح إلا بولي ^(١) .

وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : «أما امرأة نكحت بغير إذن موليتها فنكاحها باطل» ثلاثاً ، ولها المهر بما أصاب منها ، فإن اشتجروا فإن السلطان ولي من لا ولي له ^(٢) .

وهذا هو الثابت عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وابن عباس وأبي هريرة ، وكان أبو هريرة يقول : «لا تنكح المرأة نفسها ، فإن الزانية تنكح نفسها» ^(٣) .

قلت : والأدلة السابقة لم تخص الثيب من البكر ، بل هي عامة ولذا ترجم الإمام البخاري قال : «باب من قال : لا نكاح إلا بولي لقوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ كَلِمَاتُ الْمُنَاةِ اللَّائِي قُلْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَقْضُوا عَنْ أَنْ يَتَكُونَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ فدخل فيه الثيب ، وكذلك البكر» .

وكما أن المرأة لا تتولى عقد النكاح لنفسها ، فهي كذلك لا تتولى عقد النكاح لغيرها لقوله صلى الله عليه وسلم : «لا تزوج المرأة المرأة ، ولا تزوج المرأة نفسها ، فإن

(١) صحيح : رواه أبو داود (٢٠٨٥) ، والترمذي (١١٠١) ، وابن ماجه (١٨٨١) .

(٢) صحيح : رواه أبو داود (٢٠٨٣) ، والترمذي (١١٠٢) ، وابن ماجه (١٨٧٩) ،

وأحمد (١٦٥/٦) .

(٣) انظر هذه الآثار في السنن الكبرى للبيهقي (١١١/٧) ، (١١٢) ، ومصنف ابن أبي

شبة (١٢٩/٤) ، ومصنف عبد الرزاق (٢٠٠/٦) ، والدارقطني (٢٢٨/٣) .

الزانية هي التي تزوج نفسها^(١).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ : (دل القرآن في غير موضع ، والسنة في غير موضع - وهو عادة الصحابة - إنما كان يزوج النساء الرجال ، ولا يعرف عن امرأة تزوج نفسها ، وهذا مما يفرق فيه بين النكاح ومتخذات الأخدان ، ولهذا قالت عائشة : لا تزوج المرأة نفسها ، فإن البغي هي التي تزوج نفسها)^(٢).

ملاحظات ،

(١) قال الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم - حفظه الله - : (إن من مقاصد هذا التشريع الحكيم - يعني اشتراط الولي - صيانة المرأة عن أن تباهر بنفسها ما يشعر بوقاحتها ورعونتها ، ومبلها إلى الرجال ، مما ينافي حال أرباب الصيانة والمروعة)^(٣).

(٢) إذا زوجت المرأة نفسها ، قال مالك : (لا يقر هذا النكاح أبداً على حال وإن تطاول وولدت منه أولاداً ؛ لأنها هي عقدت عقد النكاح فلا يجوز

(١) رده ابن ماجه (١٨٨٢) ، وقال الحافظ في بلوغ المرام : رجاله ثقات ، وصححه الألباني في الإرواء (١٨٤١) ، دون الجملة الأسيرة ، وصحح وقفها على أبي هريرة كما تقدم .

(٢) مجموع الفتاوى : (٢١/٢٢١) .

(٣) عودة الحجاب (٢/٣٥٥) .

ذلك على حال)^(١).

وبناءً على ما تقدم فما يحدث في بعض الجامعات من تزويج الفتاة نفسها دون إذن أوليائها نكاح باطل لا يصح ، وهو كما قال أبو هريرة : « فإن الزانية هي التي تزوج نفسها » .
(٣) اختلف العلماء في تحديد الأولياء :

قال الحافظ رَحِمَهُ اللهُ : (فقال الجمهور ، ومنهم مالك والثوري والليث والشافعي وغيرهم : الأولياء في النكاح هم العصة ، وليس للخال ولا والد الأم ، ولا الإخوة من الأم ونحو هؤلاء ولاية ، وعند الحنفية : هم من الأولياء)^(٢).

وهذا الأخير هو الذي عُدَّ عليه صديق حسن خان في « الروضة الندية » .

قال رَحِمَهُ اللهُ : (الذي ينبغي التعميل عليه عندى هو أن يقال : إن الأولياء هم قرابة المرأة الأدنى الذين يلحقهم الغضاضة إذا تزوجت بغير كفء ، وكان الزوج لها غيرهم ، وهذا المعنى لا يختص بالعصبات ، بل قد يوجد في ذوي السهام كالأخ لأُم ، وذوي الأرحام كابن البنت ، وربما كانت الغضاضة منهما أشد منها مع بني الأعمام ونحوهم ، فلا وجه لتخصيص ولاية النكاح

(١) انظر المدونة (١٥١/٢) .

(٢) فتح الباري (١٨٧/٩) .

بالعصبات ، كما أنه لا وجه لتحصيلها بمن يرث ، ومن زعم ذلك فعليه الدليل أو النقل بأن معنى الولي في النكاح شرعاً أو لغة هو هذا^(١) .

وعلى هذا فأقول : ينبغي أن يقدم من الأولياء ما ذهب إليه الجمهور من العصبات ، فإن لم يكن منهم أحد انتقلت الولاية لغيرهم من ذوي الأرحام ، ولا غضاضة في ذلك . والله أعلم .

(٤) يشترط في الولي أن يكون من أهل التكليف بأن يكون بالغاً عاقلًا مسلماً ، ولكن هل تشترط عدالته ؟ الجواب : ذهب بعض أهل العلم اشتراط عدالته الظاهرة ، وقال بعضهم : ليست بشرط ولكن بشرط الأمانة .

قال ابن عثيمين **تَكْلِفُهُ** : (والصواب في هذه المسألة أنه لا بد أن يكون الولي مؤتمناً على مولته)^(٢) .

وأما الكافر فلا يكون له ولاية على مسلمة ، قال تعالى : ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة : ٧١] ، وقد زوج ابن سعيد بن العاص أم حبيبة بنت أبي سفيان ، وأبو سفيان « وهو أبوها » حي ، لكنه كان مشركاً وقتها . فلم يكن له عليها ولاية .

قال ابن المنذر **تَكْلِفُهُ** : (وأجمعوا أن الكافر لا يكون ولياً لابنته المسلمة)^(٣) .

(١) الروضة الندية (١٩/٢) .

(٢) « الشرح المنيع » ، (١٥١/٥) ، إسلامية .

(٣) « الإجماع » (ص ٣٩) .

(٥) رتب العلماء الولاية على النحو الآتي : الأب ، ثم الجد لأب وإن علا ، ثم الابن ثم أبناء الابن وإن نزلوا ، ثم الإخوة لأبوين ، ثم الإخوة لأب ، ثم أبناء الإخوة ، ثم الأعمام لأبوين ، ثم الأعمام لأب ، ثم أبناء الأعمام ... الخ^(١) ، وهناك خلاف في تقديم بعض هؤلاء .

(٦) فإن لم يوجد أولياء فالسلطان ولي من لا ولي له ، وعلى هذا فيكون وليها « مأذون الأنكحة » ، لأنه وكيل عن السلطان في هذا الأمر . والله أعلم^(٢) ، وترى اللجنة الدائمة : أن وليها في هذه الحالة : القاضي الشرعي . (٧) أعلم أن زوج الأم لا يكون ولياً لابنتها رغم أنها ربيته في حجره لأنه ليس من أوليائها ، لكن إن وكله الولي صحت الوكالة ، وصح العقد .

(٨) يحدث في بعض العائلات أن يكون فيهم « كبير العائلة » وقد لا يستحق الولاية شرعاً لبعض بنات العائلة ، لأنه ليس من عصباتها ، وهم يحبون أن يتولى هو العقد بنفسه لمكانته بينهم ، فلا مانع من أن يوكله الولي بذلك ليتولى هو عقد النكاح ، كما أن المأذون الأنكحة أن يوكل من يتولى عقد النكاح ، إذا كانت المرأة لا ولي لها .

(٩) إذا غاب الولي الأقرب ولا يمكن الرجوع إليه ، انتقلت الولاية إلى من بعده ، فإن لم يكن فالسلطان ولي من لا ولي له .

(١) وانظر ما تقدم رقم (٣) من الملاحظات .

(٢) انظر « الشرح المنيع » (١٥٤/٥) .

قلت : ويجب أن يراعى أننا في هذا الزمان يمكننا إعلام الولي الغائب عن طريق الهاتف ، بل يمكننا أن يتم العقد الشرعي منه خلال هذه الأجهزة إذا تيقنا أنه هو الولي حقيقة ، والأولى أن يوكل غيره إذا تعذر حضوره ، أو كان غيابه سيستمر فترة تطول أو نحو ذلك . فالأمر يحتاج إلى نظر ومشورة .

(١٠) إذا أوصى الولي بأن يتولى عقد النكاح « فلان » بعد موته ، هل تنفذ وصيته ؟ ، الجواب : لا تنفذ لأن الولاية تسقط بالموت ، إلا أن يأذن الأولياء الأحياء لهذا الوصي فإنهم أصحاب الحق ، فيؤكلوه لذلك .

(١١) هل يصح أن يتولى إنسان واحد طرفي العقد ؟

الجواب : نعم ، وله صور :

الأولى : أن يكون هو أحد طرفي العقد بالأصالة عن نفسه ، وبالولاية عن الزوجة . مثاله : أن يكون هو ابن عمها ، وليس لها ولي أقرب منه ، فيقول أمام الشهود : أشهدكم أنني تزوجتها ، أو أشهدكم أنني زوجت نفسي ابنة عمي فلانة ، ونظير ذلك ما ثبت أن النبي ﷺ أعترف صفية ، وجعل عتقها صدقاتها .

الثانية : أن يكون وكيلًا عن الزوج ، وعن ولي الزوجة ، فيؤكله الزوج أن يزوجه ، ويؤكله ولي الزوجة أن يزوجه . فيقول أمام الشهود : زوجت ابنة موكلي فلان : « فلانة » إلى موكلي فلان .



مسألة : حكم عضل الولي :

معنى العضل : منع المرأة من تزويجها بكفنها إذا طلبت ذلك ، ورغب كل واحد منهما في صاحبه .

قال ابن قدامة رحمه الله : (فإن رغبت في كفاء بعينه وأراد تزويجها لغيره من أكفائها وامتنع من تزويجها من الذي أودته كان عاضلاً لها ، فأما إن طلبت التزويج بغير كفنها فله منعه من ذلك ، ولا يكون عاضلاً لها بهذا ، لأنها إن زوجت من غير كفنها كان له فسخ النكاح ، فلأن تمنع منه ابتداءً أولى^(١) ، وسيأتي أبواب الكفاءة إن شاء الله^(٢) .

وقال ابن تيمية : (وإذا رضيت رجلاً ، وكان كفواً لها ، وجب على وليها كالأخ أو العم : أن يزوجه ، به ، فإن عضلها أو امتنع عن تزويجها زوجها الولي الأبعد منه أو الحاكم بغير إذنه باتفاق العلماء ، فليس للولي أن يجبرها على نكاح من لا ترضاه ، ولا يعضلها عن نكاح من ترضاه إذا كان كفواً باتفاق الأئمة^(٣) .

قلت : الأولى أن يراعى ترتيب الأولياء ، فلا يزوجه السلطان إلا إذا

(١) المغني (٢٥/٧) .

(٢) انظر (ص ٦٢) .

(٣) مجموع الفتاوى (٥٢/٣٢ - ٥٣) .

أعصلها جميع الأولياء وذلك للحديث : « السلطان ولي من لا ولي له »^(١).

الشرط الرابع ، الشهود ،

ورد في الحديث « لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل »^(٢) ، ولكن هذا الحديث صححه الشيخ الألباني ، وضعفه بعض أهل العلم ، وعليه قد عمل به أكثر أهل العلم ، فمنهم من يرى أنه لابد من الإشهاد ، ومنهم من يكفي بالإعلان لقوله ﷺ : « أعلنوا هذا النكاح » وأكتفي هنا ببعض النقول . قال الترمذي رحمه الله : (والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ ومن بعدهم من التابعين وغيرهم قالوا : لا نكاح إلا بشهود لم يختلفوا في ذلك من مضي منهم ، إلا قوماً من المتأخرين من أهل العلم ...)^(٣).

وقال ابن حزم رحمه الله : (ولا يتم النكاح إلا بإشهاد عدلين فصاعداً أو بإعلان عام ، فإن استنكمت الشاهدان لم يضر ذلك شيئاً)^(٤).

(١) تقدم ترجمته (ص ٥٣) ، ولتحضر المرأة أن تعمل أمرها لمن يريد أن يتزوجها حتى لا يجر بها .

(٢) رواه ابن حبان (٤٠٧٥) ، والدارقطني (٢٢٥/٣) ، والطبراني في الأوسط (٩/١١٧) ، والبيهقي (١٢٤/٧) ، وصححه الشيخ الألباني في صحيح الجامع .

(٣) وانظر الإرواء (٢٤١/٦) .

(٤) سنن الترمذي عقب الحديث (١١٠٣) .

(٥) إجماع (٤٦٥/٩) .

ومعنى « استنكمت » أي : طلب منهما أن يكتما الأمر ، لأن هذا لا يكون نكاح سر ، وقد حضره خمسة : الولي ، والزوج ، والزوجة ، والشاهدان . وقال ابن تيمية رحمه الله كلاماً ملخصه : (أن الله لم يوجب الإشهاد ولكنه أمر فيه بالإعلان ، فأغنى إعلانه مع دوامه عن الإشهاد) إلى أن قال : (ولهذا إذا كان النكاح في موضع لا يظهر فيه كان إعلانه بالإشهاد فالإشهاد قد يجب في النكاح لأنه به يعلن ويظهر ، لا لأن كل نكاح لا يتعقد إلا بشاهدين ... وإذا اجتمع الإشهاد والإعلان فهذا الذي لا نزاع في صحته ، وإن خلا عن الإشهاد والإعلان فهو باطل عند العامة)^(١).

قلت : وما تقدم يتبين لي أننا في هذه الأعصار نحتاج إلى الإشهاد خاصة وأن وثائق الزواج تنص على ذلك ، وقد لا يتسكن الناس من الإعلان ، على أن يكون العقد كامل الأركان والشروط . والله أعلم .



(١) انظر « مجموع الفتاوى » (١٢٧/٣٢ - تصرف) .

الكفاءة

ومعنى الكفاءة : المساواة والمماثلة ، ومنه قوله ﷺ : « والمسلمون متكافؤ دماؤهم »^(١) .

وقد تنازع العلماء في هذه الكفاءة التي لا بد أن تتحقق بين الزوجين وهي على النحو الآتي :

(١) الكفاءة في الدين :

والراجع أن الكفاءة المشترطة هي الكفاءة في الدين فموجب ، وهذا محل اتفاق بين العلماء .

قال ابن حجر رحمه الله : (واعتبار الكفاءة في الدين متفق عليه ، فلا تحل المسلمة لكافر أصلاً)^(٢) .

وقال ابن القيم رحمه الله : (والذي يقتضيه الحكم اعتبار الدين في الكفاءة أصلاً وكمالاً ، فلا تزوج عفيفة لفاجر ، ولم يعتد القرآن والسنة في الكفاءة أمراً ورواء ذلك)^(٣) .

قلت : والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة :

(١) صحيح : رواه أبو داود (٤٥٣١) ، والنسائي (٢٠/٨) .

(٢) فتح الباري (١٣٢/٩) .

(٣) زاد المعاد (١٥٩/٥) .

أما الكتاب :

فقوله تعالى : ﴿ وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ ﴾ [النورة : ٢٦] .
وقال تعالى : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ ﴾ [المحرات : ١٣] .
وقال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [المحرات : ١٠] ، وبعد أن ذكر الله المحرمات من النساء قال : ﴿ وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ [النساء : ٢٤] ، ولم يشترط حسناً ولا مالاً . وقال تعالى : ﴿ فَانكِحُوا مَا كَتَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء : ١٣] .

وأما السنة :

قوله ﷺ : « لا فضل لمربي على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأبيض على أسود ، ولا لأسود على أبيض إلا بالتقوى » ، الناس من آدم ، وآدم من تراب »^(١) .

وقال ﷺ : « إن آل بني فلان ليسوا لي بأولياء ، إن أوليائي المتوفون حيث كانوا وأين كانوا »^(٢) .

وعن أبي حاتم المزني رحمه الله قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه ، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد »

(١) صحيح : رواه أحمد (٤١١/٥) ، وصححه الألباني في الصحيحة (٢٧٠٠) .

(٢) رواه البخاري (٥٩٩٠) ، ومسلم (٢١٥) .

كبير^(١).

فهذه الأحاديث العامة المطلقة تبين كفاية الدين، ولم تشترط شيئاً آخر، وعلى هذا فيجوز للفقير أن يتزوج الفرية الغنية، وللعبد الثمن أن يتزوج الحرة شرط أن يكون عقيقاً مسلماً، ولغير القرشي أن يتزوج القرشية، وقد دلت السنة العملية في حياة النبي ﷺ على هذا.

فقد زوج النبي ﷺ زينب بنت جحش «القرشية» من زيد بن حارثة «مولا»..

وزوج فاطمة بنت قيس «الفهرية القرشية» من أسامة بن زيد «ابن مولا» زيد^(٢).

وتزوج «هلال بن رباح» بأخت عبد الرحمن بن عوف^(٣).

وتزوج سالم مولى أبي حذيفة: بنت أخيه هند بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة^(٤).

وتزوج المقداد بن الأسود مولى الأسود بن عبد يغوث: ضباعة بنت

(١) حسن لشواهد: رواه الترمذي (١٠٨٥)، وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الترمذي (١٠٨٤)، وابن ماجة (١٩٦٧).

(٢) مسلم (١٤٨٠)، وأبو داود (٢٢٨٤)، والنسائي (٢٠٨/٦).

(٣) الدارقطني (٣٠١/٣)، والبيهقي (١٣٧/٧).

(٤) البخاري (٥٠٨٨)، والنسائي (٦٣/٦).

الزبير بن عبد المطلب الهاشمية^(١).

وزوج النبي ﷺ رجلاً فقيراً لا يملك إلا إزاراً بالمرأة التي جاءت تهب نفسها لرسول الله ﷺ^(٢). وكل هذه الأحاديث صحيحة. وقد تقدم بعضها.

(٢) الكفاية في الأمور الأخرى غير الدين:

اعتبر الجمهور في الكفاية مع الدين أموراً أخرى، وهي: النسب والحرية والحرفة - وزاد الحنفية والحنابلة - اليسار «المال».

أما المالكية فالكفاية عندهم هي الدين، والسلامة من العيوب فحسب. والذي يرجح من الأدلة أن الكفاية في الدين فقط هي الشرط المعترف في النكاح، فلا يتزوج من كافر، ولا يتزوج من زان إلا أن يفوت، وكذلك لا يتزوج الزانية إلا أن تتوب^(٣). وأما المال والحسب والصنعة فهي لا تشترط في الكفاية، وليست شرطاً في النكاح، وعلى هذا فلو وضعت المرأة الغنية الخسيسة ووليها القريب منها يتزوجها من الفقير المولى، فالنكاح صحيح. ولكن هل للمرأة وأوليائها أن ينظروا ويراعوا في الاختيار الأمور الأخرى غير الدين؟

(١) البخاري (٥٠٨٩)، ومسلم (١٢٠٧)، والنسائي (٦٨/٥).

(٢) البخاري (٥١٤٩).

(٣) رسائي بيان ذلك في باب المحرمات من النساء (ص ٨٤).

أعني إذا جاء الكفء المسلم فهل للمرأة وأوليائها أن يعتبروا الأمور الأخرى ليبعدوا رأيهم بالقبول أو الرقض؟
الراجح عندي أن لهم اعتبار ذلك وعدم تجاهله، فالشرط الوحيد : «الدين» ، لكن هذا لا يمنع حقهم أن ينظروا في مصلحة موليتهم . ودليل ذلك :

(١) حديث فاطمة بنت قيس أنها جاءت تستشير النبي ﷺ وفد خطبها معاوية وأبو جهم رضي الله عنهما ، ولا شك أن الكفاءة من حيث الدين هنا موجودة فضلاً عن شرف الصبغة ، ولكن النبي ﷺ قال لها : «أما معاوية فصملوك لا مال له ، وأما أبو جهم فضراب للنساء» (١) .

(٢) عن عبد الله بن مريدة ، عن أبيه رضي الله عنه قال : خطب أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فاطمة فقال رسول الله ﷺ : «إنها صغيرة» ، فخطبها علي فزوجها منه (٢) .

قال السندي في حاشيته على النسائي : «قوله : (فخطبها علي ، أي عقب ذلك بلا مهلة ، كما تدل عليه الفاء ، فعلم أنه لاحظ الصغر بالنظر إليها ، وما بقي ذلك بالنظر إلى علي ، فزوجها مه ، فنب أن الموافقة في السن أو

(١) تقدم انظر (ص ١٩) .

(٢) رواه النسائي (٦٢/٦) ، والمحاكم (١٦٨/٢) ، وصححه ، ووافقه الذهبي وقال

الألباني في «تحقيق المشكاة» (٦٠٩٥) : «إسناده حسن» .

المغاربة مرعبة لكونها أقرب إلى المؤالفة ، نعم قد يترك ذلك لما هو أعلى منه ، كما في تزويج عائشة رضي الله عنها والله أعلم (٣) .

(٣) وقوله رضي الله عنه : «لا تنكح البكر حتى تستأذن» ، ولا النيب حتى تستأمر» ، وهذا يشعر بأن تكون لها رغبة في خاطبها ، وليس مجرد كونه «مسلمًا» نقدم لها يعني وجوب موافقتها عليه ، بل لها النظر في أمرها ، فلو كانت هذه الأمور غير معتبرة ، لكان لكل من تقدم لفئة أنه يجب عليها الموافقة وهذا لم يقل به أحد .

ملاحظات :

(١) خلاصة ما تقدم :

أن الكفاءة في الدين هي الشرط الوحيد في النكاح ، وأما فيما عدا ذلك فلبست بشرط ، لكن لكل من الزوجين وأولياء الزوجة حرية الاختيار بمن يناسبها ويقارنها ، وتحسن معه العشرة ، وتحقق معه دواعي الاستقرار والانسجام في الأسرة ، وتجنب دواعي الشقاق والضرر والتنقيص ، لكنها إن تنازلت عن يناسبها من حيث الحسب والصناعة والمال ونحو ذلك فزوجها صحيح لا شيء فيه .

(٢) من المنكرات الشائعة اختيار الفسقة ، وتقديهم على المؤمنين المؤمنين ، ويكون الدافع لاختيارهم وترشيحهم كثرة أموال هؤلاء الفسقة أو

(١) حاشية السندي على النسائي (٦٢/٦) .

مناصبهم ، وربما كانوا أصحاب وظائف محرمة ومقرضون عن طاعة الله ﷻ ، ومضربون لأوامره ، وهؤلاء الأولياء يسألون أمام الله ﷻ عن تضييعهم لبناتهم ، فعن أنس رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن الله تعالى سائل كل راع عما استرعاه ، أحفظ ذلك أم ضيعه ؟ حتى يسأل الرجل عن أهل بيته » (١) .

(٣) قال الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم - حفظه الله - : « اعلم أن الفقهاء الذين تشددوا في اشتراط الكفاءة وتوسعوا فيه قالوا : الرجل العالم هو كفاء لكل امرأة ، مهما كان سنها ، وإن لم يكن له نسب معروف ، وذلك لأن شرف العلم دونه كل نسب وكل شرف قال تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمْشُونَ بِالْحَسَنَةِ وَالَّذِينَ لَا يَمْشُونَ ﴾ [الزمر : ١] ، وقال تعالى : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ أَمْتُوا بِكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ دَرَجَاتٍ ﴾ [الحائدة : ١١] .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ : سئل : من أكرم الناس ؟ فقال : يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم ، قالوا : ليس عن هذا نسألك ، قال : « فأكرمهم عند الله أتقاهم » ، قالوا : وليس عن هذا نسألك ، فقال : « عن معادن العرب ، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا » (٢) .

(١) رواه ابن حبان (٤٤٩٢) ، وصححه الحافظ في الفتح (١١٣/١٣) ، وانظر السلسلة الصحيحة للألباني (١٦٣٦) .

(٢) البخاري (٣٣٥٣) ، ومسلم (٢٥٢٦) . (٣) عودة الحجاب (٢/٢٥٣) .

(٤) قال ابن رشد رحمه الله في « بداية المجتهد » : (ولم يختلف المذهب - أي المالكي - أن البكر إذا زوجها الأب من شارب الخمر ، وبالجملة من فاسق ، أن لها أن تمنع نفسها من النكاح ، وينظر الحاكم في ذلك فيفرق بينهما ، وكذلك إذا زوجها ممن ماله حرام ، أو ممن هو كبير الحلف بالطلاق) (١) .

(٥) ينبغي للمرأة أن تختار صاحب الخلق والدين ، ولو كان فقيرًا ، بل إنها لو كانت غنية واختارته لدينه ، واستعملت مالها له في الدعوة إلى الله ﷻ لكانت مثابة عند الله ، ولكن لها أسوة بأمة المؤمنين خديجة بنت خويلد رضي الله عنها .

(٦) ذهب أهل العلم إلى منع المرأة من الزواج من مبتدع كالرافضي والجهمي ونحوهم ، وقد سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عن الرافضي ، ومن يقول : لا تلزمه الصلوات الخمس هل يصح نكاحه من الرجال والنساء ؟ فأجاب : (لا يجوز لأحد أن ينكح موليته ورافضيًا ، ولا من يترك الصلاة) (٢) .



(١) بداية المجتهد (١٦/٢) .

(٢) انظر « مجموع الفتاوى » (٦١/١٢) .

الصداق

معناه : هو ما تعطاه الزوجة من مال ومنفعة بسبب النكاح ويقال له :
الصداق ، والمهر ، والنخل ، والأجر ، والفريضة وغير ذلك .

حكمه : الصداق واجب في النكاح لقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ [النساء : ٤] . وقوله تعالى : ﴿ فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ قَرْبَعَةً ﴾ [النساء : ٢٤] .

والدليل على وجوبه من السنة قوله لمن أراد أن يتزوج : « فهل معك من شيء » ، فقال : لا ، والله يا رسول الله ... إلى أن قال له ﷺ : « التمس ولو حاتمًا من حديد »^(١) . متفق عليه . وسبأتي بتسامه .

فلو كان يتسامح لأحد أن يتزوج بغير صداق لكان التسامح لهذا الفقير أحق وأولى . فدل ذلك على وجوبه .

تسمية المهر في العقد ،

الأفضل أن يسمى الصداق في العقد لما ثبت أن النبي ﷺ قال للرجل : « وروحتكها بما معك من القرآن » ، ولما ثبت أن النبي ﷺ : « أعقن صفة وجعل عتقها صداقها » ، ولأن ذكر الصداق يمنع النزاع .

(١) البخاري (٥١٢١) ، ومسلم (١٢٢٥) ، وأبو داود (٢١١١) ، والترمذي (١١١٢) .

لكن يلاحظ في ذلك أمور :

(١) اعلم أن ذكر المهر ليس ركناً في العقد ولا شرطاً فيه ، بل هو أثر من آثاره فإذا تم عقد النكاح دون أن يسمى لها مهرًا فالعقد صحيح قال تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ قَرْبَعَةً ﴾ [البقرة : ٢٣٦] ، والمعنى : لا إثم على من طلق زوجته قبل المس وقبل أن يفرض لها مهرًا .

ويجوز بعد ذلك أن يسمى لها مهرًا ولو بعد الدخول ، فإن لم يسمه لها ووقع الطلاق أو الموت فلها مهر المثل .

(٢) أما دليل تسمية المهر بعد العقد : ما ثبت عن عتبة بن عامر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال لرجل : « أترضى أن أزوجه فلانة ؟ » قال : نعم ، وقال للمرأة : « أترضين أن أزوجه فلاناً ؟ » قالت : نعم ، فزوج أحدهما صاحبه ، ولم يفرض لها صداقًا ، ولم يعطها شيئًا ، وكان ممن شهد الحديبية ، وكان من شهد الحديبية له سهم خبير ، فلما حضرته الوفاة قال : « إن رسول الله ﷺ زوجني فلانة ، ولم أفرض لها صداقًا ، ولم أعطيها شيئًا ، وإني أشهدكم أنني قد أعطيتها صداقًا سهمي بخير فأخذته ، فباعته بعد موته بمائة ألف » ، قال : وقال رسول الله ﷺ : « خير الصداق أسره »^(١) .

(١) صحيح : رواه أبو داود (٢١١٧) ، والحاكم (١٨٢/٢) ، وصححه على شرطهما ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني . انظر الصحيحة (١٨٤٢) .

وأما الدليل على تسمية مهر المثل : فمن علقمة قال : أتى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه في امرأة تزوجها رجل ، ثم مات عنها ، ولم يفرض لها صداقاً ، ولم يكن دخل بها ، قال : فاحتفلوا إليه ، فقال : « إن لها مثل مهر نساها ، ولها الميراث ، وعليها العدة ، فشهد معقل بن سنان أن النبي ﷺ قضى في تزوج ابنة واشق بمثل ما قضى ^(١) ، ونسى هذه المسألة : « المفوضة » .
والمقصود بـ « مهر مثلها » : من يماثلها من قرياتها من العصابات وذوي أرحامها وقت العقد ، وإذا لم يوجد من تماثلها من قرياتها ، فالمعتبر في ذلك من أسرة أخرى تماثل أسرتها .

(٢) لا يعني ما تقدم أنه يجوز له أن يشترط عدم المهر ، فهناك فرق بين أن يشترط عدم المهر ، وبين أنه لا يسمى المهر ، فالمهر واجب ، وإن لم يُسمَّ كان حكمه ما تقدم ، وأما إن اشترط أن لا يقدم مهراً فهو شرط باطل ، ولكن هل يفسخ العقد أم لا ؟ فيه خلاف بين العلماء ، فبعضهم يصحح العقد ويلزمه بمهر المثل ، وبعضهم يفسد العقد أصلاً وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية .
(٣) وبأنه على ما تقدم فإذا طلق الرجل زوجته ولم يُسمَّ لها مهراً ، فإن كان بعد الدخول فلها مهر المثل كاملاً ، وإن كان قبل الدخول فلها المنة ؟

(١) صحيح : رواه أبو داود (٢١١٤) ، والترمذي (١١٤٥) ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي (١٢١/٦) ، وصححه الحاكم على شرط مسلم (١٨٠/٢) ، ووافقه الذهبي .

لقوله تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمْ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّوْنَهُنَّ عَلَى الْمَوْجِبِ قَدَرُهُ وَعَلَى السُّفِيرِ قَدَرُهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ [النساء : ٢٣٦] ، وذهب بعض العلماء أن لها نصف مهر المثل ، والقول الأول أقوى لوجود النص .

ومرجع المنة ما يقدر بالمعروف حسب حاله ودخله متاعاً بالمعروف بالتصالح والانفاق فيما بينهم . قال مالك رحمته الله : (ليس للمنة عندنا حد معروف في قليلها ولا كثيرها) ^(١) .

(٤) أما إن مات أحدهما سواء دخل بها أم لم يدخل بها ولم يكن مسمى للمرأة مهراً ، ورثه الآخر ، وللمرأة مهر مثلها كاملاً ، وعليها العدة ، كما تقدم في حديث ابن مسعود السابق .

أقل المهر وأكثره ، واستحباب التيسير فيه ،

ليس هناك حد لأقل المهر ، بل إن النبي ﷺ قال للرجل : « التمس ولو خاتماً من حديد » .

وكذلك لا حد لأكثره . قال الله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَهُمْ لِحَذَنَّهُمْ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ [النساء : ٢٢٠] .

لكنه يستحب التخفيف والتيسير في الصداق ، فقد رغب النبي ﷺ في ذلك .

(١) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢٠١/٣) .

ومعنى « غرض الجبل » : جانبه .

قلت : فهذا متوقف على حال الزوج ، لأنه قد ثبت أن بعض المهور على عهده عليه السلام كانت أكثر من ذلك كما سيأتي ، لذلك قال ابن تيمية رحمته الله : (ويكره للرجل أن يصدق المرأة صداقاً يضرب به إن نقله ، ويعجز عن أدائه إن كان ديناً)^(١) .

قال الإمام الشافعي - رحمته الله - (والقصد في المهر أحب إلينا ، وأستحب أن لا يزيد في المهر على ما أصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم نساءه وبناته ، وذلك خمسمائة درهم)^(٢) ، وهذا ما احتاره أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله .

قلت : يشير إلى حديث عائشة رضي الله عنها وقد سجلت كم كان صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : « كان صدائه لأزواجه ثنتي عشرة أوقية ونشأ ، قالت : أتدري ما النش ؟ قال : قلت : لا ، قالت : نصف أوقية ، فذلك خمسمائة درهم ، فهذا صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم لأزواجه »^(٣) .
وأيضاً عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « كان صداقنا إذ كان فينا رسول الله

ثبت في الحديث عن عقبه بن عامر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « خير النكاح أيسره » - وفي رواية - « خير الصداق أيسره »^(١) ، وما يدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم زوج رجلاً بما معه من القرآن بعدما قال له : « الشمس ولو خاتماً من حديد » - متفق عليه .

وفد أنكر النبي صلى الله عليه وسلم على بعض من غالى في المهر فعن أبي حنيفة الأسلمي رضي الله عنه أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم يستفتيه في مهر امرأة ، فقال : « كم أمهرتها ؟ » قال : « مائتي درهم » ، فقال : « لو كنتم تعرفون من يطحان ما زدتم »^(٢) ، ويزداد هذا الإنكار على من كلف نفسه فوق طاقتها فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني تزوجت امرأة من الأنصار ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « هل نظرت إليها فإن في عين الأنصار شيئاً » قال : « قد نظرت إليها » ، قال : « على كم تزوجتها ؟ » ، قال : « على أربع أواق » ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « على أربع أواق ؟ ! كأنما تحتون الفضة من غرض هذا الجبل ، ما عندنا ما نعطيك ، ولكن عسى أن تبعثك في بعث تصيب منه » ، قال : « بعث بعثاً إلى بني عبيس ، بعث ذلك الرجل فيهم »^(٣) .

(١) صحيح : فهو جزء من الحديث المتقدم (ص ٧١) .

(٢) صحيح : رواه أحمد (٤٤٨/٣) ، والبيهقي في الكبير (٣٥٦/٢٢) ، والبيهقي (٢٣٥/٧) .

(٣) مسلم (١٤٢٤) ، والنسائي (٦٩/٦) .

(١) مجموع الفتاوى ، (١٩٢/٣٢) .

(٢) الأم (١٤٣/٥) .

(٣) انظر : مجموع الفتاوى ، (١٩٤/٣٢) - (١٩٥) .

(٤) رواه مسلم (١٤٢٦) ، والنسائي (١١٦/٦) ، وابن ماجه (١٨٨٦) .

عشر أواق، وطبق بيديه وذلك أربعمائة^(١).

قلت : « الأوقية » أربعون درهماً ، والدرهم يعادل ٣,١٢ جم من الفضة ، فملى هذا يكون صدق رسول الله ﷺ لأزواجه = ١٢,٥ أوقية < ٤٠ = ٥٠٠ درهم .

ويكون بالجرامات : ٣,١٢ × ٥٠٠ = ١٥٦٠ جم فضة .

قال الشيخ محمد إسماعيل المقدم - حفظه الله - : (إن المغالاة في المهور وعدم تيسيرها أنتجت أسوأ المواقب ، فتركت البنات العذارى عوانس وأيامى في بيوت آبائهن ، يأكلن شبابهن وتنطوي أعمارهن سنة بعد سنة ، وتعذر النكاح على جمهور الشباب بل تعمس ، فعزوا عنه رغم رغبتهم فيه ، بل حاجتهم إليه ، وفي هذا مضادة لمقاصد الشريعة التي رغبت في النكاح والتناسل ، وبهذا يعلم مدى شؤم مخالفة من هداه خير الهدي ﷺ في الآخرة والأولى^(٢) .

المعجل والمؤخر .

اعلم أن المهر يجوز تعجيله كله ، ويجوز تأخيره كله ، ويجوز تعجيل بعضه وتأخير بعضه ، حسب ما ينفق عليه الطرفان ، إلا أنه يستحب أن يعطيها شيئاً قبل الدخول لما ثبت في الحديث من علي عليه السلام قال : تزوجت

(١) صحيح : رواه النسائي (١١٧/٦) ، وأحمد (٣٦٧/٢) .

(٢) عودة الحجاب (٣١٠/٢) .

فاطمة رضي الله عنها فقلت : يا رسول الله « ابن بي » - وفي رواية : فلما أراد أن يدخل بها - قال : « أعطها شيئاً » ، قلت : ما عندي من شيء ، قال : « فأين درعك الحطمية ؟ » ، قلت : هي عندي ، قال : « فأعطها إياها »^(١) .

قال ابن تيمية رحمه الله : (والأولى تعجيل الصداق كله للمرأة قبل الدخول إذا أمكن ، فإن قدم البعض وأخر البعض فهو جائز)^(٢) .

ملاحظات وتنبيهات ،

(١) يجوز أن يكون المهر نقداً « مالا » ، ويجوز أن يكون عبداً يعني أنثى مثلاً ، أو شيئاً تملكه المرأة ، كما ثبت في حديث علي عليه السلام فإنه أعطاها « درعه » وكذلك فإن ثابت بن قيس رضي الله عنه أصدق زوجته الحديفة .

(٢) ويجوز كذلك أن يكون المهر علي « منفعة » ، كما قال تعالى حكاية عن الرجل الصالح في قصة موسى : ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَّكَ بِكَ إِحْدَى أَبْنَتَيْ هَاشِمٍ عَلَّاجٍ أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي جَبَّحَ ﴾ [النصر : ٢٧] . أي : يعمل عنده أجيراً ثمانى سنوات .

(٣) ويجوز أن يكون المهر تعليمها شيئاً من القرآن ، لما ثبت في حديث الوأبة نفسها للنبي ﷺ : فقام رجل فقال : يا رسول الله أنكحنيها ، قال : « هل عندك من شيء » ، قال : لا ، قال : « اذهب فاطلب ولو خاتماً من

(١) صحيح : رواه النسائي (١٢٩/٦) ، وأبو داود (٢١٢٥) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٩٥/٣٢) .

حديثه ، فذهب وطلب ، ثم جاء فقال : ما وجدت شيئاً ، ولا خاتماً من حديد ، قال : هل معك من القرآن شيء ؟ قال : معي سورة كذا وسورة كذا ، قال : اذهب فقد أنكحتك بما معك من القرآن ^(١) ، وفي رواية عند مسلم : انطلق فقد زوجتكها فعلمها من القرآن .

وقد ذهب أهل العلم أيضاً إلى جواز أن يكون المهر تعليمها شيئاً من الفقه والتوحيد ونحو ذلك .

قال ابن قدامة رحمته الله : (ويجوز أن يصدقها تعليم صناعة ونحو ذلك) ^(٢) .

وفي زاد المستقنع : (كل ما صح ثبثاً وأجرة صح مهراً) ^(٣) . لكنه متى كان المهر محرماً - أو معصوباً ، أو مجهولاً بطل الصداق ووجب مهر المثل .

(٤) اعلم أنه من أعظم الذنوب أن يضيع الرجل صداق امرأته فقد ثبت في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « إن أعظم الذنوب عند الله ﷻ ، رجل تزوج امرأة ، فلما قضى حاجته منها طلقها ، وذهب

(١) رواه البخاري (٥١٤٩) ، ومسلم (١٤٢٥) .

(٢) المغني (٧/٨) .

(٣) انظر الشرح المنيع (٢٩٧/٥) .

بمهرها ، ورجل استعمل رجلاً فذهب بأجرته ، وآخر يقتل دابة عبثاً ^(١) . (٥) اعلم أن الأفضل أن يعجل بدفع المهر إن كان عنده ما يعطيها حتى لا يشغل ذمته بهذا الدين .

قال ابن تيمية رحمته الله : (والأولى تمجيل الصداق للمرأة قبل الدخول إذا أمكن ، فإن قدم البعض وأخر البعض فهو جائز) ^(٢) .

قلت : ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَسْتَ مَعِفَّ الذِّينَ لَا يَحْدُونَ كَيْدًا حَقٌّ يُبَيِّنُ اللَّهُ لِيَن فَضِيلِهِ ﴾ [النور : ٣٣] ، فأرشدهم إلى الاستعفاف ، وكان من الممكن الزواج مع تأجيل الصداق ، وكذلك قوله ﷺ للرجل ولم يحدد خاتماً من حديد : « زوجتكها بما معك من القرآن » ولم يكلفه تحمل دين الصداق إلى حين سعة .

(٦) اعلم أن المهر المؤخر دين في ذمة الزوج ، وعليه الوفاء به ، في أي وقت يحدد فيه سعة لقضائه ، فإن كانا قد اتفقا على زمن لدفعه ، فمحل تسليمه ما اتفقا عليه ، وإن كانا لم يتفقا على شيء ، فمحلها الترفه بطلاق أو موت أو فسخ ، وعلى ذلك فإن مات ولم يوف به أخرج من تركته قبل النثرات ، وإن ماتت هي قبله ، فعليه أن يضم صداقها على تركتها ، ونقسم

(١) رواه الحاكم (١٨٢/٢) ، وصححه على شرط البخاري ، ووافقه الذهبي ، وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (٩٩٩) .

(٢) مجموع الفتاوى (١٩٥/٣٢٢) .

مع الميراث .

(٧) الصداق حتى كامل تمتلكه الزوجة ، وتتصرف فيه كيفما شاءت .
قال ابن حزم : (ولا يحل لأب البكر - صغيرة كانت أو كبيرة - أو
التيب ، ولا لغيره من سائر القرابة أو غيرهم حكم في شيء من صداق الابنة أو
القرية ، ولا لأحد ممن ذكرنا أن يهب ولا شيئاً منه ، لا للزوج - طلق أو أمسك
- ولا لغيره ، فإن فعلوا شيئاً من ذلك فهو مفسوخ باطل مردود أبداً ، يعني
هذا التصرف من هبة ونحوها .

ولها أن تهب صداقها أو بعضه لمن شاءت ، ولا اعتراض لأب ولا لزوج
في ذلك . هذا إذا كانت بالغة عاقلة ، وبقي لها بعده غنى ، وإلا فلا ^(١) .
(٨) لا تجبر المرأة أن تتجهز من صداقها بشيء ، ولا بغيره من المال ،
فالصداق كله لها ، لا إذن للزوج منه ، ولا اعتراض ^(٢) . قال تعالى :
﴿وَأَنْتُمْ إِحْدَثُنَّ قَنَاصًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ (النساء : ٢٠) ، فإن
فعلت المرأة شيئاً من ذلك دون إيجاب من أحد فهو جائز ، لقوله تعالى : ﴿يَنْبَغِي لَكُمْ عَنْ قَوْلِ قَوْلِهِ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (النساء : ٤١) .

(٩) إذا أعطاهما مهراً ملكته بمجرد العقد ، فإن كان العقد عينا له نماء أي :
ربح كسيارة أجرة مثلاً ، أو منزل يؤجر بشرط التحديد لعين السيارة أو

(١) المهمل (المسألة ١٨٥٥) .

(٢) انظر المهمل (المسألة ١٨٥٣) .

المنزل إذا كان له أكثر من سيارة أو منزل ، فإن نماء هذا الشيء يكون للزوجة
سواء قبضته أم لا .

أما إذا لم يحدد كأن يقول صداقتك سيارة من سياراتي فليس لها نماء هذا
الشيء حتى يُعين ويُحدد .

(١٠) إن تلف هذا الشيء المعين قبل أن تقبضه ، فمن ضمانها ، ولا
بضمن الزوج شيئاً إلا إذا كان مانقاً لها من قبضه ، فعليه ضمانه .

قال ابن عثيمين رحمه الله : (وعليه أيضاً ضمان كسب هذه المدة ^(١)) .

(١١) إن قبضت المرأة الصداق وكان قد بلغ النصاب ، ومضى عليه
الحول ، أخرجت زكاة المال على المهر إذا كان دخل بها ، وأما إذا لم يدخل
بها فاختلقوا ؟ فقال بعضهم : عليها نصف الزكاة فقط لأنه من الممكن أن
تطلق فتزد نصف الصداق له ، ويرى البعض أن عليها الزكاة كلها لأن العقد
قد استقر ، وهو الراجح .

(١٢) إذا نما المال الذي أصدقها ، ثم طلقها قبل الدخول ، فهل يأخذ
نصف الصداق ونصف النماء ؟ أم يأخذ نصف الصداق فقط ؟ ، الصحيح
أنه يأخذ نصف الصداق فقط .

(١٣) مما سبق يتبين أن للزوجة مع صداقها حالات .

(١) الشرح المنع (٣١٦/٥) .

الحالة الأولى : لها المهر المسمى كاملاً : في حالتين :

(أ) إذا مات أحدهما سواء دخل بها أم لم يدخل بها .

(ب) إذا طلقها بعد الدخول بها .

الحالة الثانية : ثبت مهر مثلها : إذا لم يكن سمي لها مهرًا ، أو سمي لها مهرًا فاسدًا ، وذلك أيضًا إذا طلقها بعد الدخول ، أو إذا مات أحدهما قبل الآخر .

الحالة الثالثة : ثبت لها نصف المهر : إذا طلقها قبل الدخول .

الحالة الرابعة : ثبت لها المتعة وجوبًا^(١) إذا طلقها ولم يدخل بها ، ولم يكن سمي لها مهرًا .

قال القرطبي رحمه الله : (وأجمع أهل العلم على أن التي لم يفرض لها ولم يدخل بها لا شيء لها غير المتعة)^(٢) .

قلت : ويرى الحنفية أن متعتها نصف مهر مثلها لا غير ، والراجع عدم التقدير لقوله تعالى : ﴿ عَلَى الْوَسِيحِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُسْفِرِ قَدَرُهُ ﴾ .

الحالة الرابعة : منقوط المهر : إذا كانت الفرقة بسبب الزوجة كأن تطالب بالخلع ، أو كأن ترتد عن الإسلام ، ويسقط كذلك إذا أبرأت

(١) الجامع لأحكام القرآن (٣/١٨٥) .

(٢) وأما غيرها من المطلقات وهي التي دخل بها ، أو التي فرض لها مهرًا ولم يدخل بها ففيه خلاف في وجوب المتعة لهن أو استحبابها .

الزوج أو وهبته له .

(١٤) إذا عقد عليها ، ودخل بها ، ثم تبين فساد النكاح ؛ كأن ينين له أنها أخته من الرضاعة ، فلقها المهر بما استحل من فرجها . وعليه مفارقتها . وإذا تبين ذلك قبل الدخول فعليه مفارقتها ، ولا شيء لها .

(١٥) أعلم أن إعداد أثاث المنزل وتجهيزه هي مسئولية الزوج ، لا يجب على المرأة من ذلك شيء ، مهما كان مهرها ، لأن الصداق حق حالص لها . لكن إن اشترت الزوجة بمالها ، أو اشتراه لها أبوها أو غيره فهو حق خالص لها .

هذا وقد جرى الغرف الآن بمشاركة المرأة في تجهيز البيت ، ويشارك الزوج في هذا التجهيز ، ويعتبرون ما يقدمه الزوج من هذا الأثاث جزءًا من مقدم مهرها ، ويكتبون ما يسمى « قائمة المتقولات » ملكًا للزوجة ، لأن ذلك كله حقها ، وهذه القائمة لا بأس بها ، لأن جميع ما كتب فيها ملك للزوجة ، ولكن في النفس من هذا الترتيب شيء ، لأن الأمر على غير ما كان عليه السلف عليه السلام ، وقد ترتب على ذلك مفاسد .



المحرمات من النساء

ليس كل امرأة يصح للرجل أن يعقد عليها، فهناك أسباب تجعل المرأة محرمة على الرجل، إما تحريمًا مؤبدًا، وإما تحريمًا مؤقتًا أي: متى زال السبب جاز له نكاحها، ويان هؤلاء المحرمات على النحر الآتي:

أولاً: المحرمات تحريمًا مؤبدًا،

وأسبابه: النسب، والرضاع، والمصاهرة، ومن الأسباب أمثها: الملاعنة، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

(١) المحرمات بالنسب،

وهي سبعة شملتهم الآية: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ﴾ النساء ٢٣. وبذلك يتبين لنا أن هؤلاء المحرمات كالآتي:

(١) الأمهات، «والأم»: هي كل أنثى لها عليك ولادة، فيشمل ذلك: الأم، وأمها وجداتها، وأم الأب وجميع جداته.

(٢) البنات، «والبنت»: هي كل أنثى لك عليها ولادة، فيشمل بناتك، وبنات بناتك، وبنات أبنائك مهما نزلن.

وسواء في ذلك كانت بنته هذه من نكاح صحيح، أو وطء بشبهة، أو كانت من زنا، فكل هؤلاء بنات من صلبه لا يحل له أن يتكهنهن، علقا بأن البنت من الزنا لا تنسب إليه، ولا يكون بينهما توارث، هذا في باب النسب

والموارث، ولكن في باب النكاح فلا ينكحها؛ لأنها مخلوقة من ماء^(١).

(٣) الأخوات، «الأخت»: كل أنثى جاورتك في أصلبك - أي: الأب والأم -، أو في أحدهما، فتشمل الأخت الشقيقة، والأخت لأب، والأخت لأم.

(٤) العمات، «والعمة»: كل أنثى شاركت أبك أو جدك في أصلبه، أو في أحدهما، وسواء كان الجد من جهة الأم أو الأب، وعلى هذا فقد تكون العمة من جهة الأم، وهي أخت أبي أمك، يعني: أخت جدك من جهة الأم.

(٥) الخالات، «والخاله»: كل أنثى شاركت أمك أو جداتك في أصلبها أو في أحدهما، وسواء كانت الجدة من جهة الأم أو من جهة الأب، وعلى هذا فقد تكون الخالة من جهة الأب، وهي أخت أم أبيك، يعني أخت جدتك من جهة الأب.

(٦) بنات الأخ: اسم لكل أنثى لأخيك عليها ولادة. وسواء كان أخوك الشقيق أو لأبيك أو لأمك.

(٧) بنات الأخت: وهي كل أنثى لأختك عليها ولادة، وسواء كانت أختك الشقيقة أو لأبيك أو لأمك.

(١) راجع في ذلك «مجموع الفتاوى» (١٤٢/٣١)، والمضي (٥٧٨/٦).

الزواج منها سواء كانت معه في حجره أم لم تكن معه قالوا : لأنه خروج مخرج الغالب ، وخالفهم الظاهرية فجعلوها لا تحرم إلا إذا كانت في حجره ، وأما إن لم تكن في حجره جاز له الزواج منها بعد مفارقة أمها بموت أو طلاق ، والراجع ما ذهب إليه جمهور العلماء .

(ج) المحرمات بسبب الرضاع ،

قال تعالى في ذكر المحرمات : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ الْمُتَّحِدَاتُ بِالرَّضَاعِ ﴾ [النساء : ٢٣] ، وثبت في الحديث قوله ﷺ : « يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب »^(١) ، وقد تقدم أن المحرمات من النسب سبعة ، فكذلك المحرمات من الرضاعة وسوف أذكر بيان ذلك وشروطه في فصل مستقل^(٢) .

(د) التحريم بسبب اللعان ،

إذا لاعن الرجل زوجته ، بأن اتهم زوجته بالزنا ، وليس معه أربعة شهود ، ولم تقر هي بالزنا ، فعندئذ يلاعنها لقوله الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَافِرِينَ ① وَلِلثَّانِيَةِ أَنْ لَعَنَتُ اللَّهُ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ② وَيُرَدُّ ③ ﴾

(١) البخاري (٢٦٤٥) ، ومسلم (١٤٤٧) ، والنسائي (١٠٠/٦) ، وابن ماجه (١٩٣٨) .

(٢) انظر (ص ١٢٣) .

(ب) المحرمات بالمصاهرة :

ونعني بالمصاهرة : القرابة بسبب الزواج ، والمحرمات بالمصاهرة أربع ، ثلاث منهن محرمات بمجرد العقد ، والرابعة لا تحرم إلا بعد الدخول .

فالذين يحرمون بمجرد العقد :

(١) أم الزوجة : وتشمل الجدة أيًا كانت كأم أمها وأم أبيها وإن علت لقوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ .

(٢) زوجة الابن : وتشمل ابن ابنه ، وابن بنته مهما نزل لقوله تعالى : ﴿ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ [النساء : ٢٣] .

(٣) زوجة الأب : فيحرم على الابن أن يتزوج زوجة أبيه بمجرد العقد ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ① إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَبْلَهُ وَفَقًا وَمَاءً مَسْبُورًا ② ﴾ [النساء : ٢٢] .

وأما التي تحرم بعد الدخول فهي :

(٤) ابنة الزوجة وتسمى الربية : فلا تحرم إلا بعد الدخول بأمرها ، قال

تعالى : ﴿ وَرَبِّبْتُمْ أَلْفًا فِي حُبُوبِكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ أَلْفًا وَلَعَلَّكُمْ يَهْتَفُونَ ① فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ ② ﴾ [النساء : ٢٣] .

وهذا الربية هي ابنة الزوجة ، وقد فسد الله ﷻ تحريمها بالدخول بالأمر ،

وأما قوله تعالى : ﴿ أَلْفًا فِي حُبُوبِكُمْ ﴾ فهذا وصف ، وليس قيد ، لأن الغالب أن الربية تكون في حجره ، ولذلك ذهب جمهور العلماء إلى حرمة

عَنْ أَعْلَبَ أَنْ تَنْهَدَ أَرْبَعَ شَهَدَاتٍ بِأَنَّهُ إِثْمٌ لَيْنَ الْكَذِبِ ۖ وَلَقَدْ نَسَى أَنْ
عَصَبَ اللَّهِ عَلَيَّ إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿البور: ٦-٩﴾ .

فإذا تم الثلاث بينهما أمام الحاكم فرق بينهما ، وحرمت عليه تحريماً
مؤبداً ، فإن كانت حاملاً لم ينسب له حملها إذا نكحها ، وإنما ينسب لها ، ولا
يجوز لأحد أن يرميها بالزنا .

ثانياً : المحرمات تحريماً مؤقتاً :

والمقصود أن المرأة تكون محرمة عليه لسبب ما ، فإذا زال السبب أبيحت
له ، وهي على النحو الآتي :

(١) الجمع بين الأخنتين ،

قال تعالى في ذكره للمحرمات : ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾
[النساء : ٢٣] ، فلا يحل للرجل أن يجمع في زواجه بين امرأة وأختها ، إلا إذا
مارقها ، وذلك بأن تموت زوجته ، أو أن يطلقها ، ففي هذه الحالة يجوز له أن
يتزوج أختها ، مع ملاحظة أنه في حال الطلاق لا يتزوج أختها إلا بعد انقضاء
عدة زوجته المطلقة بخلاف حال الوفاة ، فإنه يجوز له أن يتزوج الأخرى
مباشرة وليس هناك عدة للرجل كما يعتقد البعض .

قال الحافظ رحمه الله : (والجمع بين الأخنتين في التزويج حرام بالإجماع
سواء كانتا شقيقتين ، أم من أب ، أم من أم ، وسواء كانتا من النسب أو
الرضاع ، واختلف فيما إذا كانتا يملك البمين ، فأجازه بعض السلف ، وهو

رواية عن أحمد ، والجمهور وفتحها الأمصار على المنع ^(١) .

وذكر ابن قدامة في المغني : نحر كلام الحافظ ابن حجر ، وزاد :
(وسواء في ذلك ما قبل الدخول أو بعده لعموم الآية) ^(٢) .

(٢) الجمع بين البنت وعمتها ، أو خالتها ،

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : لا يجمع بين المرأة
وعمتها ، وبين المرأة وخالتها ^(٣) .

قلت : ويقال فيها ما يقال في الأخنتين : سواء كانتا من نسب أو
رضاع ، أو ملك يمين .

وسواء كانت العمة حقيقية (وهي أخت الأب) ، والحالة كذلك حقيقية
(وهي أخت الأم) ، أو كانت العمة مجازية وهي (أخت أبي الأب ، وأخت
أبي الجد وإن علا) ، والحالة مجازية (وهي أخت أم الأم ، وأخت أم الجدة وإن
علت) .

ملاحظات ،

(١) يجوز الجمع بين بنتي العم ، وبنتي الخال ما لم يكن هناك مانع من
الجمع بينهما كأن يكونا أختين ، لقوله تعالى : ﴿وَأَيْلَ لَكُمْ ثَاوِيَّةٌ

(١) فتح الباري (٩/١٦٠) .

(٢) المغني (٦/٥٧١) .

(٣) البخاري (٥١٠٨) ، (٥١٠٩) ، ومسلم (١٤٠٨) ، والنسائي (٩٦/٦) .

ذَلِكَكُمْ» [النساء: ٢٤].

(٢) أورد العلماء قاعدة فقالوا: (كل امرأتين يحرم التناكح بينهما بنسب أو رضاع إن فسر أحدهما رجلاً، فإنه يحرم الجمع بينهما)، فالأختان لو قدر أحدهما ذكر فإنه لا يحل له أن يتزوجها لأنه يكون أمّاً لها، إذن يحرم الجمع بينهما. وهكذا.

(٣) القاعدة السابقة مختصة بالرضاع والنسب، ولكن المصاهرة لا تدخل فيها.

مثال ذلك: لو مات شخص عن زوجة وابنة من غير هذه الزوجة، ومعلوم أن هذه الابنة لو كانت ولداً فإنه لا يجوز له أن يتزوج هذه الزوجة لأنها زوجة أبيه بالمصاهرة. لكن لو أراد شخص بعد وفاة هذا الزوج أن يتزوج هذه الأرملة (زوجة المتوفى)، وابنته من غيرها، فإنه يجوز ذلك.

(٤) إذا جمع بين ما لا يجوز الجمع بينهما، فإن كان العقد في وقت واحد مسد العقد عليهما، وإن سبق عقد أحدهما على الأخرى فهو الصحيح والآخر فاسد، وإن لم يعلم أيهما الأسبق فسخ العقد عليهما. وفي هذه الحالة الأخيرة وجب نصف المهر لإحدهما، لكن يقرع بينهما، فإن تراضيا أن يقتسماه فلهما ذلك^(١).

(١) انظر الشرح الممتع (٥/٢١١).

(٥) اعلم أن المحرمات تحريمًا مؤقتًا لا يجعل الرجل «تحرماً لها» أعني أنه لا يجوز له الخلوة بها ولا رؤيتها، وهي أجنبية عنه^(١)، بخلاف المحرمة تحريمًا مؤبداً بسبب مباح فإنه يكون محرماً لها، والسبب المباح: هو النسب أو الرضاع أو المصاهرة، وأما إذا كان بسبب الملاعة فهي محرمة عليه تحريمًا مؤبداً، ولكنه لا يكون محرماً لها، بل هي أجنبية عنه أيضاً.

(٢) المحصنات من النساء:

والمقصود: زوجة الغير، فإنها محرمة طالما أنها زوجة لغيره لقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، ويستمر هذا التحريم طوال عدتها سواء كانت تعتد عن وفاة زوجها، أو عن طلاق وسواء كان الطلاق رجعياً أم بائناً بينونة صغرى أو بينونة كبرى، ولا يجوز الزواج منها إلا بعد انقضاء العدة^(٢).

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾، فإنهن السبايا ولا شك أن فيهن زوجات للغير، لكنها تحل بعد استبراء رحمها وذلك بعد أن تحيض حيضة واحدة، فمن أبي سعيد رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ بعث جيشاً إلى أوطاس، فلقى عذراً فقاتلوه، فظفروا عليهم، وأصابوا سبايا، وكان ناس من أصحاب رسول الله ﷺ يخرجوا من غشيانهن من أجل أزواجهن من

(١) وعلى هذا فلا يجوز للرجل الرؤية ولا الخلوة بأخت الزوجة ولا بعمته أو خالتها.

(٢) راجع ذلك بالتفصيل في «أحكام الحظية (ص ١٥)».

المسركين ، فَأَنزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ فِي ذَلِكَ : ﴿وَالْمُتْعَتُكَ مِنْ أَيْسَرِهِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْدِيُكَ﴾ [النساء : ٢٥] أي : فمن لكم حلال إذا انقضت عدتهن ^(١) . قلت : انقضاء عدتها بوضع حملها إن كانت حاملاً ، أو باستبراء رحمها وذلك بحيضها حيضة واحدة إن لم تكن حاملاً .

قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ : (والمراد بقوله : إذا انقضت عدتهن أي استبراؤهن وهي بوضع الحمل عن الحامل والحيضة من الحائِل) ^(٢) ، والحائِل هي غير الحامل ممن وقعت في السبي .

ملاحظات ،

(أ) الراجح من أقوال أهل العلم أنه لا يشترط إسلام الأُمة لكي يباح وطؤها ، لأن النبي ﷺ لم يشترط إلا وضع حملها أو استبراء رحمها علماً بأن سبأيا أوطاس كن وثنيات ^(٣) .

(ب) يلحق بهذا الحكم إذا أسلمت المرأة وكانت تحت رجل كافر فإن إسلامها يبرق بينها وبين زوجها المشرك ، ويجوز الزواج منها ، وذلك بمد (وضع الحمل إن كانت حاملاً ، أو الاستبراء بحيضة إن لم تكن حاملاً) .

(١) مسلم (١٤٥٦) ، وأبو داود (٢١٥٥) ، والترمذي مختصراً (١١٣٢) ،

(٢٠١٧) ، والسياتي (١٤٠/٦) .

(٢) شرح النووي لمسلم (٣٥/١٠) .

(٣) انظر زاد المماد (١٣٢/٥ - ١٣٣) .

(ج) وكذلك الحكم إذا اشترى أمة فأنه لا يطؤها حتى يسبرئ رحمها بحيضة .

(٤) مطلقته ثلاثاً ،

إذا طلق الرجل زوجته ثلاثاً سواء دخل بها أم لم يدخل بها فإنها محرمة عليه تحريمًا مؤقَّتًا ولا يحل له أن ينكحها حتى تزوج زوجاً آخر زواجاً صحيحاً ، ويتم بينهما الدخول ، ثم إن طلقها الثاني وانقضت عدتها جاز للأول أن يتزوجها إن رغب في ذلك ^(١) .

وأما إذا تزوجها لغير التحليل فقط ، فهذا لا يحلها لزوجه الأول ، لأن هذا النكاح لا يحل الحرام ، وقد ثبت في الحديث : « لعن الله المحلل والمحلل له » ^(٢) .

(٥) نكاح المشركة ،

فلا يتزوج المسلم المشركة ، ولا تزوج المسلمة بمشرك قال تعالى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [البقرة : ٢٢١] .

(١) وسبأني مزيد لذلك في باب التحليل (ص ١٠٩) .

(٢) صحيح : رواه أبو داود (٢٠٧٦) ، والترمذي (١١١٩) ، وابن ماجة (١٩٣٥) ،

وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥١٠١) .

فلا يحل للمسلم أن يتزوج مشركه [من غير أهل الكتاب] حتى تسلم ،
ويدخل في ذلك الحكم : الوثنية ، والزندقة ، والمردة عن الإسلام .
والملاحدة ، والقاديانية ، والبهائية ، والدوزية والعلوية .
وكذلك لا تزوج المسلمة لكافر سواء كان من أهل الكتاب أم من
غيرهم .

قال تعالى : ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ
لَا مِنْ جِلٍّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ ﴾ [المتعة : ١٠] ،
ويلاحظ :

(أ) إنما منعت المسلمة من التزوج بالكافر ولو كان من أهل الكتاب حتى
لا يكون له عليها سلطان ، ولأن القومة حق الرجل فربما فتنها عن دينها
وأبشاً فإنه لا يعترف بدين الإسلام فيسيء إليها ، بخلاف العكس فإن
المسلم يعترف بدينها فيجعل ذلك داعٍ إلى استمرار حسن المعاشرة . والله
أعلم .

(ب) يزعم البعض أن نساء أهل الكتاب اللاتي يباح نكاحهن ليسوا
نساء العرب ، لأنهن يقلن بالثلاث أو بسوة عيسى وعزير لله وهذا لا شك
كفر ، والذي عليه جمهور العلماء إباحة التزوج منهن ، رغم هذا الاعتقاد
لأنه هو الذي كان عليه اليهود والنصارى يوم نزول القرآن ﴿ وَأَخْتَصِمْتُ مِنْ

الَّذِينَ آمَنُوا أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴾ [المائدة : ٤] وهو مذهب ابن عباس رضي الله عنهما (١)
وعمر بن الخطاب رضي الله عنه (٢) .

قال ابن عثيمين رحمته الله : (فالحاصل أن الذي عليه جمهور أهل العلم أن
من تدبنت بدين أهل الكتاب ، وانتسبت إليهم فإنه يحل نكاحها ولو كانت
تقول بالثلاث) (٣) .

(ج) ومع إباحة الزواج من أهل الكتاب - بشرط أن تكون عفيفة - إلا
أن الأفضل للمسلم أن لا يختار زوجة منهن خشية أن تفتنه عن دينه ، أو تفتن
أولاده ، وقد يكون ذلك ذريعة إلى تولي أهلها وقد نهينا عن موالاتهم ،
وليكن الزواج منهن في حالات خاصة ، كأن يكون في مكان لا يجد فيه
مسلمات مثلاً .

قلت : وما يدل على كراهة التزويج منهن ما ثبت أن حذيفة تزوج
يهودية فكتب إليه عمر : طلقها ، فكتب إليه لم ؟ أحرام هي ؟ فكتب إليه ،
لا ، ولكني خفت أن تعاطلوا الموسسات منهن (٤) .

(١) نظر من البيهقي (٢١٧/٩) .

(٢) رواه الشافعي في الأم (٩/٥) .

(٣) الشرح المنع (٢١٩/٥) .

(٤) صحيح : رواه محمد بن منصور (٧١٦) ، والبيهقي (١٧٢/٧) ، وصححه الألباني
في الإرواء (١٨٨٩) .

قلت : وتزداد هذه الكراهة إذا كانت حرية ، بل ذهب بعض العلماء إلى حرمة الزواج منها ، لأنه يكثر سواد أهل الحرب ، وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال : « لا تحمل » ، وتلا قول الله تعالى : ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] .

(٦) الزيادة على الأربع :

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ جَفَنُمْ وَلَا نَقِيطُوا فِي الْيَمِينِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَن قَدْ جَفَنُمْ فَلَنْ جَفَنُمْ أَلَا نَقْبَلُ فَزَوِّجُوا أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [النساء : ٣٠] .

لذلك يحرم على الرجل أن يجمع في عصمته أكثر من أربع زوجات في وقت واحد ، وإن طلق إحداهن جاز له أن يستبدل بغيرها بشرط أن تنتهي عدتها ، وأما لو ماتت فإنه يجوز أن يتزوج غيرها ، وليس هناك عدة ينتظرها كما يظن بعض العامة .

ملاحظات :

(١) إذا أسلم الرجل وكان عنده أكثر من أربع زوجات فإنه يمسك أربعة ويفارق الباقي ، ولا يشترط أن يفارق الأخريات أو الأوليات ، بل يفارق من شاء منهن شريطة ألا يزيد ما تحته من أربع نسوة .

(٢) خص الله لرسوله ﷺ أن يجمع أكثر من أربع ، وأن تهب له المرأة نفسها . قال تعالى : ﴿ خَالِصَةً لِّكَ مِنَ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأحزاب : ٥٠] .

(٣) ذهبت الشيعة وبعض أهل الظاهر إلى جواز الجمع بين أكثر من أربع إلى تسع ، وبعضهم يزيد إلى ثمانية عشر ، وقد استدلوا بذلك على أن « الواو » في الآية جامعة : بقوله ﴿ مَن قَدْ جَفَنُمْ وَلَا نَقِيطُوا ﴾ يكون المجموع تسعة ، وهذا جهل باللغة العربية ، لأنه لو كان كذلك لما كان في هذا التطويل معنى ، ولقال الله (تسعة) بدلاً من هذا التطويل الذي يتنافى مع الإيجاز والإعجاز ، فإن هذه الآية شبيهة بقوله تعالى في وصف الملائكة : ﴿ أُولَئِكَ خَلِقُوا كُلَّ شَيْءٍ وَأَنزَلَ سُبْحَانَ رَبِّهِمْ كُلَّ نَفَسٍ ﴾ [الأنبياء : ٢٠] ، يعني منهم من له جناحان ، ومنهم من له ثلاثة ومنهم من له أربعة ، ولم يقل أحد إن معنى الآية أن لكل ملك تسعة أجنحة .

ومما يؤيد ذلك ما ورد في السنة أن من أسلم وكان عنده أكثر من أربع أمره الرسول ﷺ أن يمسك أربعاً ويفارق الباقي^(١) .

(٧) عقد المحرم :

من كان محرماً بحج أو عرة حرم عليه عقد النكاح سواء لنفسه أو لغيره وسواء كان ذلك بولاية أو بوكالة ، والعقد يقع باطلاً لقوله ﷺ : « لا ينكح

(١) أبو داود (٢٢٤١) ، وابن ماجة (١٩٥٢) ، والدارقطني (٣/٢٧٠) ، وحسنه الألباني في الإرواء (١٨٨٥) ، وثبت أيضاً عن ابن عمر .

المحرم ولا ينكح ولا يخطب^(١).

ملاحظات

(أ) إذا تم عقد النكاح في حال إحرام أحد الزوجين ، أو الولي ، فالعقد فاسد ، ولا يحتاج إلى فسخه بطلاق ، لأنه لم يتمقدا أصلا ، ولا يصح هذا الزواج .

(ب) إذا عقد المحرم النكاح ، وهو لا يدري أنه حرام ؟ الجواب : لا إثم عليه ، ولكن العقد لا يصح .

(ج) لو دخل بمقودته وأنجب أولادا ؟

الجواب : لا بد من تجديد العقد ، والأولاد شرعيون ينسبون له ، لأن الوطء الأول كان وطأً بشبهة .

(٨) زواج الزانية ،

يحرم على الرجل أن يتزوج زانية حتى تتوب ، ويحرم على المرأة أن تتزوج زان حتى يتوب .

قال تعالى : ﴿الزَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ [النور : ٣] . وسبب نزول هذه الآية ما ثبت في الحديث عن

(١) مسلم (١٤٠٩) ، ورواه أبو داود (١٨٣٣) ، وابن ماجه (٢٩٣٥) ، وأحمد (٣٠/٦) .

عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده قال : كان رجل يقال له مرثد بن أبي مرثد ، وكان رجلاً يحمل الأسرى من مكة حتى يأتي بهم المدينة ، قال : وكانت امرأة بغية بمكة يقال لها : عناق ، وكانت صديقة له ، وإنه كان وعد رجلاً من أسارى مكة بحمله ، قال : فجيئت حتى انتهيت إلى ظل حائط من حوائط مكة في ليلة مقمرة ، قال : فحاضت عناق فأبصرت سواد ظل بجانب الحائط ، قال : فلما انتهت إلي عرفته فقالت : مرثد ؟ قلت : مرثد ، فقالت : مرحباً وأهلاً ، هلم فيت عندنا الليلة قال : قلت : يا عناق حرم الله الزنا ، قالت : يا أهل الخيام هذا الرجل يحمل أسراكم ، قال : فبقي ثمانية ، وسلكت الخندمة^(١) ، فأنتهيت إلى كهف أو غار فدخلت ، فجاءوا حتى قاموا على رأسي قبالوا ، فظل بولهم على رأسي وأعصاهم الله عني ، قال : ثم رجعوا ، ورجعت إلى صاحبي فحملته ، وكان رجلاً ثقيلاً حتى انتهيت إلى الإذخر ، ففككت عنه كميته ، فحملت أحمله ويعبثني حتى قدمت المدينة ، فأتيت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله أنكح عناقاً ؟ ، فأمسك رسول الله ﷺ فلم يرد علي شيئاً حتى نزلت : ﴿الزَّانِ لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ وَحُمِّمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُتَنَبِّينَ﴾ [النور : ٣] ، فقال رسول الله ﷺ : «يا مرثد ، الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة ،

(١) يعني : الجبل .

والزانية لا ينكحها إلا زانٍ أو مشرك ، فلا تنكحها^(١) .

ملاحظات :

(أ) إذا ثابتت الزانية توبة خالصة فإنه يباح نكاحها ، وكذلك إذا تاب الزاني جاز للعفيفة أن تنكحه .

(ب) تعرف توبتهما بالصالح ، وحسن السيرة ، وأما ما ذكره بعض العلماء من أن تراود على الزنا ليعرف صدق توبتها فهو كلام باطل مناف لأصول الشريعة ، وقد تكون صدقت في توبتها ولكنها إذا رُوِّدَت فتنها الشيطان .

(ج) اختلف العلماء هل يجب أن تعتد من الزنا إذا أراد أحد أن يتزوجها بعد توبتها ، والراجح أنه لا عدة عليها ، لأن العدة إنما تجب في النكاح لحق الزوج ، ودليل ذلك قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا ﴾ [الأحزاب : ٤٩] فدل ذلك على أن العدة حق الزوج ، وذلك لقوله تعالى : ﴿ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ ﴾ .

قال ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ : (لكن يجب الاستبراء خوفاً من أن يكون الرحم قد انشغل بولده ، فبحب الاستبراء ، ويكون بحبصة

(١) حُسن : رواه أبو داود (٢٠٥١) ، والترمذي (٣١٧٧) ، والنسائي (١٦٦/٦) ، وصححه الألباني في الإرواء (١٨٨٦) .

واحدة ، وهذا هو الصحيح^(٢) .

(د) هذا الحكم عام لمن زنى بها ولغيره ، فيجوز للزاني أن يتزوجها إذا تابا جميعاً بعد استبراء رَحِمِها أو وضع حملها إن كان ثم حمل ، ولا ينسب الولد له ، إنما ينسب لأُمِّه فقط ، وأما ما يدعيه البعض من إلزامه بالزواج نصيحاً لحظته - كما يزعمون - ولا يبالون باختلاط مائه في حالة الزنا به في حالة الزواج فهو بعيد عن أحكام الشرع ، والولد الذي انعقد بماء الزني لا ينسب إليه حتى لو تزوجها الزاني .

(هـ) إذا زنت المرأة المروجة فهل يفسخ النكاح بمجرد زناها ؟
الجواب : لا يفسخ النكاح على الراجح ، لكن هل له أن يسكها أم يطلقها ؟

استحب الإمام أحمد مفارقتها قال : فذلك لا تؤمن أن تفسد فراشه ، ولنلحق به ولداً ليس له^(٣) .

هذا من باب الاستنجاب ، وأما من حيث جواز استمرارها معه فقد قال الشوكاني رَحِمَهُ اللهُ : (فيجوز للرجل أن يستمر على نكاح من زنت وهي تحته ، ويحرم عليه أن يتزوج بالزانية^(٤) ، أي : أنه فرق بين حال

(١) الشرح المتع (٢١٥/٥) ط . إسلامية .

(٢) انظر المغني (٦٠٤/٦) .

(٣) بيل الأوطار (٢٨٤/٦) .

الابتداء ، وبين حال الاستمرار من هي تحته أصلاً . والأولى مفارقتها كما ذهب الإمام أحمد .

(٩) نكاح الأتمة :

يجوز للرجل الحر أن يتزوج الأمة بشرط :

(أ) أن تكون الأمة التي سيتزوجها مسلمة . فلا يصح أن تكون كفاية ، لكنه يمكن أن يمتلك الكفاية بملك اليمين ويطؤها ، أما أن يعقد عليها ويتزوجها فلا يجوز إلا للأمة المسلمة .

(ب) أن يخاف على نفسه العزوبة ، أي : أن زواجه من الأمة يباح لرزع الضرر والفئة عنه .

(ج) أن يعجز عن مهر الحرية ، أو ثمن شراء أمة ودليل ما تقدم قوله تعالى : ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُسْلِمَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَمِنْ قَبْلِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ ... ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَسِبَ﴾ [نساء : ٢٥] .

ملاحظات :

(١) لا يحل للعبد أن ينكح سيده ، حتى تعتقه ، وهذا إجماع .

(٢) ولا يحل للسيد أن ينكح أمته [أي لا يعقد عليها] حتى يعتقها ، وله أن يجعل عتقها صداقها .

(٣) ويجوز «للحر» نكاح عبد ولدها ، لمعوم قول الله تعالى :

﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّا وَدَّعْتُمْ﴾ [النساء : ٢٤] .

(٤) اعلم أن الأولاد يبعون الأم في «الرق والحرية» ، ويتبعون الأب في «النسب والولاء» . فإذا تزوج العبد الحرة فإن الأولاد يكونون أحراراً ، وإذا تزوج الحر الأمة يكون أولاده رقيقاً .

(٥) كل من حرم وطؤها يعقد حرم وطؤها بملك اليمين إلا الكافرة ، فإن الحر لا يعقد عليها ، لكنه يملكها بملك اليمين ويجوز أن تكون الأمة مشركة بخلاف النكاح فإنه لا يجوز منهن .



الشروط في النكاح

ذكرنا فيما سبق « شروط عقد النكاح » ، وهذا الفصل نذكر فيه « الشروط في عقد النكاح » ، والمقصود بها الشروط التي يشترطها الزوجان كلٌ على الآخر . وهناك فروق بين « شروط العقد » ، و« الشروط فيه » وهذه الفروق ^(١) :

- (أ) شروط النكاح من وضع الشرع ، والشروط فيه من وضع الطرفين .
- (ب) شروط النكاح يتوقف عليها صحة النكاح ، والشروط فيه لا تتوقف عليه صحته ، وإنما يتوقف عليه لزمه ، فلننظر في شرطه له الحق في فسخ النكاح .
- (ج) شروط النكاح لا يمكن إسقاطها ، والشروط فيه يمكن لصاحب الحق منها أن يسقطها .

الوفاء بشروط النكاح ،

وردت الأحاديث في الوفاء بشروط النكاح ، فمن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أحق الشروط أن توفوا بها ما استحللتم به الفروج » ^(٢) .

(١) انظر : الشرح المنيع ، (٢٣٣/٥) .

(٢) البخاري (٢٧٢١) ، ومسلم (١٤١٨) ، وأبو داود (٢١٣٩) ، والترمذي (١١٢٧) ، والسنائي (٩٢/٦) ، وابن ماجة (١٩٥٤) .

أقسام الشروط : تنقسم هذه الشروط إلى أقسام ثلاثة :

- (١) شروط صحيحة يصح معها العقد ، ويجب الوفاء بها .
 - (٢) شروط فاسدة غير مفسدة لا تؤثر في صحة العقد ، لكن يسقط الشرط .
 - (٣) شروط فاسدة مفسدة تؤثر في صحة العقد وتبطله .
- أولاً : الشروط الصحيحة : وتشمل الشروط التي هي مضمون الزواج ، والتي لا تخالف الشرع ، أو التي على الإباحة . فمن أمثلة الشروط الصحيحة ^(١) :
- (١) أن تشترط عليه أن يعاشرها بالمعروف أو يسرحها بإحسان ، فإن هذا يعتبر من مضمون الزواج .
 - (٢) أن يشترط كل منهما حلوا الآخر من العبرب التي تمنع حق الاستمتاع ، [وينبغي أن يكون هذا شرطاً حتى ولو لم يذكر في العقد] .
 - (٣) ومن ذلك أن تشترط المرأة أن لا يخرجها من بلدها أو دارها ، لأنه حق يمتلكه ، تنازل عنه .
 - (٤) إذا اشترطت أن ترضع ولدها الصغير ، أو أن يكون أولادها معها ، فهو شرط صحيح ، وكذلك إذا اشترطت خدمة أبيها .
- (١) هذه الشروط حسب ما ترحح لي ، وإلا ففي بعضها خلافات بين أهل العلم .

(٥) إن اشترطت أن يكون مهرها نقدًا معينًا [كأن تشترط أن يكون بالدولار مثلاً] فهو شرط صحيح ، وكذلك إذا اشترطت زيادة على مهر مثلها ، فهي شروط صحيحة .

(٦) إذا اشترطت ألا تسافر معه إلى خارج البلاد فالشرط صحيح .

(٧) إذا اشترط أنه لا ينفق عليها فرضيت الزوجة فإنها قد أسقطت حقها ، فالشرط صحيح والنكاح صحيح^(١) .

وقد ذهب بعض العلماء إلى أن الشرط باطل والنكاح صحيح .

(٨) إذا اشترط عليها أن يقسم لها أقل من ضررتها [ذوخته السابقة] فالشرط صحيح وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يصح والأول اختيار ابن عثيمين رحمته الله ، وأما إذا اشترطت عليه أن يعطيها أكثر من ضررتها ، فالشرط غير صحيح إلا أن ترضى الزوجة السابقة على ذلك .

(٩) شرط الخيار للزوجة أو للزوج هل هو صحيح أم لا ؟

الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية صحة هذا الشرط ، ومثاله أن يريد الزوج إقامة زوجته مع أهله ، وهي تخاف من سوء العشرة معهم ، فنقول أشترط الخيار إن جاز لي المقام معهم ، وإلا فلي الخيار في ذلك ، وكذلك إذا تبين له أنه مفرر به فله الخيار ، ويرجع بالمهر على من غره . كأن يريد لها على

صفة معينة فيبين له خلاف ذلك ، وكذلك الحال بالنسبة للزوجة .

(١٠) إن اشترطوا عليه أن لا يدخل بها إلا بعد مدة ما ، فالراجع صحة الشرط ، وكذلك إذا اشترطوا عليه أن لا يدخل بها حتى يجهز أثاث البيت فالشرط صحيح ، وعليه عمل الناس الآن ، وهو شرط متعارف عليه والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً .

ثانيًا ، الشروط الفاسدة غير المفصلة :

من أمثلة ذلك :

(١) إذا اشترطت عليه أن يطلق زوجته ، فالعقد صحيح ، والشرط باطل لقوله عليه السلام : لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفى صحفتها ، ولتنكح ، فإنما لها ما كتب الله لها^(١) .

(٢) وكذلك إذا اشترطت عليه أن لا يتزوج عليها ، فالراجع أنه شرط غير صحيح ، لكن العقد صحيح ، ولا يجب الوفاء بالشرط .

ملاحظات :

(١) اعلم أن الشروط المقصودة هي التي تكون مقارنة للعقد ، أو قبله بالاتفاق ، وإن لم ينص عليها عند العقد ، وأما لو اشترط شيء بعد العقد فهذا لا اعتبار له .

(٢) في الشروط الصحيحة يحق لصاحب الحق التنازل عن حقه في أي وقت كان .

(٣) إذا لم يوف بالشرط فلصاحب الحق أن يفسخ عقد النكاح إن شاء ، وعلى من خالف الشرط الإثم .

(٤) إن وجدت قرينة تدل على التنازل عن الشرط عمل بها ، سواء كانت القرينة بالقول أو بالفعل ، وبذلك يسقط الحق .

(٥) إذا قال في عقد النكاح : زوجتك ابنتي إن شاء الله فقال الزوج : قبلت ، فالنكاح صحيح ، وتعليق المشيئة لا يضر ، لأننا علمنا مشيئة الله بأن الله يرصاه بمقتضى الشرع .

(٦) إن قال له : زوجتك إن شئت فقال قبلت : صح النكاح .

ثالثاً ، الشروط الفاسدة المفسدة ،

ومن أمثلة ذلك :

(١) إذا اشترط عدم المهر : الذي رجحه شيخ الإسلام ابن تيمية أنه يبطل العقد ، وهذا بخلاف إذا لم يسم المهر ، ففرق بين الاشتراط والتسمية . وقد سبقت المسألة .

(٢) نكاح الشغار : وهو أن يزوج موليته على أن يزوجه الآخر موليته ولا مهر بينهما .

وقد ثبت في الحديث عن ابن مسعود رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ نهى عن

الشغار ^(١) . وهذا النكاح من نكاح الماهلية ، وهو أن يزوج الرجل ابنته مثلاً أو أخته على أن يزوجه الثاني ابنته أو أخته . فهذا شرط فاسد وعقد فاسد . وعلى ذلك فإن سمي لكل واحدة مهرها ، وكان عن رضا ورغبة من الزوجة ، وكان كفواً لها . فالنكاح صحيح .

قلت : ويرى البعض عدم صحة هذا النكاح ولو سموا صداقاً لما ثبت أن العباس ابن عبد الله بن العباس أنكح عبد الرحمن بن الحكم ابنته ، وأنكحه عبد الرحمن ابنته ، وكانا جعلاً صداقاً فكذب معاوية إلى مروان يأمره بالتفريق بينهما ، قال في كتابه : هذا الشغار الذي نهى عنه رسول الله ﷺ ^(٢) .

(٣) الزواج بشرط التحليل : بهذا شرط فاسد وعقد فاسد وهو أن يزوجه ليحلها لمطلقها ، وذلك بأن يجامعها ثم يطلقها لكي يراجعها زوجها الأول ، وقد ثبت في الحديث : « لمن الله المحلل والمحلل له » ^(٣) ، وقد سماه النبي ﷺ : « التيس المستعار » ^(٤) .

(١) البخاري (٦٩٦٠) ، ومسلم (١٤١٥) ، وأبو داود (٢٠٧٤) ، والبيهقي (٦/١١٢) .

(٢) حسن : رواه أبو داود (٢٠٧٥) ، وأحمد (٩٤/٤) .

(٣) صحيح : رواه الترمذي (١١٢٠) ، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٥١٠١) .

(٤) حسن : رواه ابن ماجه (١٩٣٦) ، والحاكم (٢١٧/٢) ، والطبراني في الكبير (١٧/٢٩٩) ، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٢٥٩٦) .

وعلى هذا لو تزوجها المحلل فهل تحل لزوجها الأول ؟ الجواب : لا تحل ، وسواء في ذلك اتفاقاً على ذلك ، أو نواه الزوج دون الزوجة ، وأما لو نوته الزوجة دون الزوج ففيه خلاف والراجع عندي أيضاً أنها لا تحل .

وما يدل على ذلك أيضاً ، عن نافع أنه قال : جاء رجل إلى ابن عمر رضي الله عنه فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً فتزوجها أخ له من غير مؤامرة عنه ليحلها لأخيه هل تحل للأول ؟ قال : لا ، إلا نكاح رغبة ، كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله ﷺ ^(١) .

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : « لا أوتي بمحلل ولا بمحللة إلا ورجمنها » ^(٢) .

(٤) نكاح المنة :

ومعناه أن يتزوج الرجل المرأة إلى أحل - يوم أو يرمين أو شهر أو سنة أو أكثر أو أقل - في مقابل شيء يعطيه لها من مال أو طعام أو ثياب ، فإذا انقضى الأجل تفرقا من غير طلاق ، ولا ميراث بينهما .

والذي استقر عليه الأمر تحريم زواج المنة ، فإنها أبيحت أولاً ثم حرمت يوم خبير ، ثم أبيحت يوم أوطاس ، وانتهى الأمر إلى التحريم .

(١) صحيح : رواه الحاكم (١٩٩/٢) ، وصححه . ووافقه الذهبي . ورواه البيهقي (٧/٢٠٨) .

(٢) صحيح : رواه عبد الرزاق (٢٦٥/٦) ، وسعيد بن منصور (١٩٩٢) .

ملاحظات :

(١) ما ورد عن بعض الصحابة من جواز المنة فمحمول على عدم علمهم بالنهي ، وانتهى الأمر إلى حرمتها .

(٢) إذا تزوج شخص زواج منعة وجب التفريق بينهما .

(٣) لو نوى المنة بدون شرط [كأن ينوي أن يتزوجها لمدة شهر مثلاً ، أو مدة إقامة في هذا البلد] فما الحكم ؟

اختلف العلماء في حكمه :

(أ) القول الأول : يرون حرمة ذلك لأنه شبيه بالمنة كمن نوى التحليل وإن لم يشترطه .

(ب) القول الثاني : يرون صحة النكاح لأنه لا ينطبق عليه « نكاح المنة » ، لأنه قد يمسك المرأة بخلاف المنة فإنه ينفسخ بمجرد انتهاء الأجل . قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله : (والذي يظهر لي أنه ليس من نكاح المنة ، لكنه محرم من جهة أخرى ، وهي خيانة الزوجة ووليها ، لأن هذا يعد من الخيانة ، لأن الزوجة ووليها إذا علما بذلك لم يوافقا على الرواح أصلاً ، ولو شرطه عليهم صار نكاح منعة ، فنقول : إنه محرم من أجل ما فيه من الخيانة ، لا من أجل كونه نكاح منعة) ^(١) .

(١) « الشرح المنع » (٢٤٨/٥) . الإسلامية .

وبناءً على ذلك يقول الشيخ : (وعلى القول الثاني - الذي نختاره - أن النكاح صحيح لكنه أثم بذلك من أجل العش).
تسوية : كيف كان نكاح الجاهلية ؟

عن عروة عن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربع أنواع ، فنكاح منها كنكاح الناس اليوم ، يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ، ثم ينكحها ، ونكاح آخر : كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمثها : أرسلني إلى فلان فاستبضعي منه ، ويمتزلها زوجها ، ولا يمسها أبداً حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذي تستبضع منه ، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب ، وإنما يفعل ذلك رغبة في نجابة الولد فكان هذا النكاح « نكاح الاستبضاع » .

ونكاح آخر : يجتمع الرهط ما دون العشرة فيدخلون على المرأة كلهم يصيها ، فإذا حملت ووضعت ومرت ليالي بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم ، فلم يستطع رجل منهم أن يمنع حتى يجتمعوا عندها ، تقول لهم : قد عرفتم لذي كان من أمركم ، ولقد ولدت فها ابنك يا فلان ، تسمي من أحببت اسمه ، فيلحق به ولدها لا يستطيع أن يمنع به الرجل .

والنكاح الرابع : يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة لا تمنع من أيها ، وهن البغايا ؛ كن ينصبن على أبوابهن رايات ، نكون علشاً ، فمن أدهن دخل عليهن ، فإذا حملت إحداهن ووضعت حملها جمعوا لها

ودعوا لها القافة ، ثم ألحقوا ولدها بالذي يرون ، فالتاقت به ودعي ابنه ، لا يمنع من ذلك .

فلما بعث النبي محمد ﷺ بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح الناس اليوم ^(١) .

« فاستبضعي » أي : اطلبي الجماع . « القافة » : جمع (قائف) . وه القائف : هو الذي يتبع الآثار ويعرف النسب من الشبه . « فالتاقت » أي : التحق .

قلت : ومن أنكحة الجاهلية أيضاً : نكاح الشغار وقد تقدم تعريفه وبیانہ ^(٢) .



(١) البيهقي (٥١٣٧) ، وأبو داود (٢٢٧٢) .

(٢) انظر (ص ١٠٨) .

العيوب في النكاح

شرع الله الزواج على أسس المودة والرحمة ودوام العشرة ، وقد أطلقت الأحكام الشرعية حرية الاختيار بناء على هذه الأسس ، لكن إن ثبت أن يأخذ الزوجين عيباً ينفر الآخر منه ، ولا يحقق مقصود النكاح ، فقد وردت الآثار والأحكام لتحديد الموقف في هذه الحالة .

فمن عمر عليه السلام أنه قال : « أيما امرأة غرّب بها رجل ، أو بها برص ، فلها المهر بما أصاب منها ، وصداق الرجل على من غره »^(١) .
وعن علي عليه السلام قال : « أيما امرأة نكحت وبها برص ، أو جنون أو جذام أو قرن ، فزوجها بالخيار - ما لم يمسه - إن شاء أمسك ، وإن شاء طلق ، وإن مسه فلها المهر بما استحل في فرجها »^(٢) .

وقد اختلف العلماء في فسخ النكاح بالعيب على أقوال :

الأول : قالوا : لا يفسخ النكاح بعيب أئنة ، وهو قول الظاهرية .

الثاني : يفسخ بعيوب معينة ، واختلفوا في تحديد هذه العيوب :

(أ) فتعد الخنثية بالجنّب والغنة فقط .

(١) رواه مالك (٥٢٦/٢) ، وعبد الرزاق (١٠٦٧٩) ، والبيهقي (٢١٤/٧) ، ورواه ثقات على خلاف في سماع سعد بن المسيب من عمر ، وقد صحح ذلك الإمام أحمد .

(٢) انظر المهلى (٢٦٠/١٠) ، والبيهقي (٥١٢/٧) ، وإسناده صحيح .

(ب) وقال الشافعي ومالك : بالجنون والبرص والقرن والجنّب ، والغنة^(١) .

(ج) وعند أحمد زيادة على ما سبق : الرق ، والعفل ، والغنق ، واستطلاق البول ، والناسور ، والباصور ، والخصي والمثل ، وكون أحدهما حتى .

الثالث : كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ولا يحصل به مقصود النكاح من الرحمة والمودة فإنه يوجب الخيار ، وهذا ما رجحه ابن القيم^(٢) ، وأشار إليه ابن تيمية ، واختاره ابن عثيمين^(٣) .

قال ابن القيم رحمته الله : (ومن تأمل فتاوى الصحابة والسلف علم أنهم لم يخصصوا الرد بعيب دون عيب)^(٤) .

ملاحظات :

(١) من العيوب التي ذكرها العلماء والتي تختص بالرجل :

الجب ، والغنة . ومعنى « المجبوب » : المقطوع الذكر ، وه العنين :

وهو من به غنة : وهو أن يحبس عن الجماع ، أي : لا يتحكم من جماع

(١) سيأتي في الملاحظات شرح هذه الأوصاف .

(٢) زاد المعاد (١٨٣/٥) .

(٣) الشرح المنيع (٢٧٤/٥) . ط . إسلامية .

(٤) زاد المعاد (١٨٤/٥) .

زوجته ، وقد يكون ذلك طبعياً ، وقد يكون حادثاً .

قال ابن عثيمين رحمته الله : (أما ضعف الرجل في الجماع فليس بعنة ، حتى لو كان لا يجامع إلا في الشهر مرة واحدة ، لأنه ثبت أنه يجامع^(١) .

ومن العيوب التي ذكرها العلماء أيضاً : «الخصي» وهو مقطوع الخصيتين ، وه الشل : بفتح السين ، وهو مسلول الخصيتين .

(٢) ومن العيوب التي تختص بالمرأة :

«الرتق» فهو خاص بالمرأة ، أن تكون مسدودة الفرج لا يسلكه الذكر ، وه القرن : لحم زائد يثبت في الفرج فسدده ، وه العقل : ورم اللحمية التي بين مسلكي المرأة فيضيق منها فرجها ، وه الفتق : انحراف ما بين سبيلها (البول والمني) .

(٣) من العيوب المشتركة : الجنون والبرص والجذام ، وه الجنون : فقدان العقل ، وه البوهس : بياض بالخلد يفتح صورته ، وه الجذام : قروح تصيب البدن وتكثر حتى يموت .

قلت : ويدخل في ذلك «الإيدز» ، وه الحرب ، وه المبرطان . وغير ذلك مما هو مثل أو أشد مما ذكر .

(٤) إذا غزمه أنه ذو نسب معين ، أو أنه على عمل رفيع ، فظهر أن عمله

(١) «الشرح المتع» (٢٦٢/٥) . ط . إسلامية .

دنيء ، فلها الفسخ .

(٥) إذا كانت هناك عيوب خفية فلا بد أن تذكر للطرف الآخر ، ولا يقال إنه لم يشترط السلامة من تلك العيوب ، لأن هذا من المتعارف عليه ، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً .

(٦) ثبت عن عمر وعثمان وابن مسعود والمغيرة رضي الله عنهم أن العنن يؤجل سنة ، وبعضهم يقول : عشرة أشهر . فإن جامع خلال هذه السنة ولو مرة ، ليس بعنن ، وإن لم يجامع فلها حق الفسخ .

قال ابن عثيمين رحمته الله : (وهل هذا حكم تشريعي أم قضائي ؟) ، ثم بين - رحمته الله - أنه لو كان تشريعاً ، فلا بد من العمل به ، وإن كان قضائياً فإن نظر القاضي يختلف من حين لآخر ، وعليه فلا بأس من الاستعانة بمجال الطب في فحصه ومعرفة ما إذا كان عيباً ، أم أنه يمكنه أن تعود إليه قوة الجماع . قلت : والذي يرجح عندي أن ذلك حكماً قضائياً ، ولا بأس بالاستعانة بالأطباء ذوي الخبرة ، على تحديد هذا الموقف ، خاصة وأن المرأة قد تسبب بسوء عشرتها ، من تمكير الحالة النفسية بحيث إنه لا يتمكن من غشيانها ، وقد تنكر أنه وطفها .

(٧) إذا كانت الغنة طارئة ثبت لها حق الفسخ إذا ثبت أنها لن تعود فترته على الجماع ، وأما إن كانت تزول بالملاج ، فقد ذهب الشيخ ابن عثيمين إلى أننا لا نمكئها من الفسخ .

(٨) إن رضي أحد الطرفين بالغيب ، سقط حقه في الفسخ .
 (٩) العيوب التي يمكن علاجها وإزالتها - خاصة مع التقدم الطبي - كالترق والقرن والفتق والياسور والناصور ونحو ذلك ، فإنه لا يثبت به الفسخ بشرط أن لا يطول العلاج بحيث يفوت مصلحة النكاح .

(١٠) فسخ النكاح يكون بين الطرفين عند التراضي ، وأما إذا تنازعا فمرده إلى الحاكم (القضاء) ، وهذا ما قاله ابن تيمية رحمته الله .

(١١) إن كان الفسخ قبل الدخول ، فلا مهر لها إن كان الغيب فيها ، ولها نصف المهر - على الصحيح - إن كان الغيب فيه ^(١) .

وأما إن كان بعد الدخول ، وجب لها المهر كاملاً سواء كان الغيب فيها أو فيه . فإن كان الغيب فيها رجع بالمهر على من غزه ، وهو الولي إن كان عالماً ، أو الزوجة إن كان الولي جاهلاً ، وأما إن كانت الزوجة هي الأخرى جاهلة كأد يكون برص في ظهرها مثلاً ، فالأمر يحتاج إلى نظر .

(١٢) هل تمتع المرأة من زواجه إذا وضعت يمين به عيب ؟
 الجواب : لا يمتنع الرجل ولا المرأة من الإقدام على زواج الآخر من به عيب إلا في الجنون والجذام (أعني وأشباههما) . ويترجع عندي منعها من هو مدمن شرب الخمر .

(١٣) يحق لكل من الطرفين الفسخ حتى لو كان في الطرف الآخر عيباً ، سواء كان نفس العيب الذي عند الآخر أو عيباً آخر .

فصل في أنكحة الكفار

حكم نكاح الكفار كنكاح المسلمين في كل ما يترتب عليه من آثار ، فإن كان عقد النكاح صحيحاً على مقتضى الشريعة الإسلامية فذاك ، وإن كان فاسداً على مقتضى الشريعة الإسلامية فإنهم يقرؤون عليه ، لأن النبي ﷺ لم يمتنع من أنكحة الكفار ، هل صادفت الشروط المعترضة في الإسلام أم لم تصادفها ، بل أقرهم على أنكحتهم علناً بأن منهم (المجوس) وهم كانوا يجوزون نكاح ذوات المحارم .

لكن لا بد من ملاحظات :

ملاحظات :

(١) إن تحاكموا إلينا ، حكمنا فيهم بمقتضى شرعنا لقوله تعالى : ﴿وَإِنْ حَكَمْتُمْ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾ [المائدة : ٤٢] . فإذا طلبوا منا أن ننكح لهم ، فلا بد من اعتبار أركان وشروط العقد بمقتضى شريعتنا .

(٢) لو تحاكموا إلينا بعد عقد النكاح (على معتقدهم) فإننا ننظر ، إن كانت الزوجة الآن تحمل له بمقتضى شريعتنا أبهينا النكاح ، وإن كانت لا تحمل ففسخنا العقد .

(٣) إذا أسلم الزوجان الكافران ، فله حالات :

(أ) أن يسلمها مقاً فالتكاح يبقى على حاله ، ولا يحتاج إلى تجديد عقد .
(ب) أن يسلم الرجل أولاً ، والزوجة (كثاية) ولم تسلم بعد فيبقى التكاح على حاله ، لأنه يحل للمسلم نكاح الكثاية ؛ بخلاف العكس فإنه يوقف النكاح ويكون الحكم كالحكم الآتي .

(ج) أن يسلم أحد الزوجين الكافرين غير الكثائين قبل الآخر (أو يسلم الزوج وتكون الزوجة غير كثاية) ، فالذي دلت عليه الأحاديث أن يوقف النكاح ، فإن كان الرجل هو الذي أسلم أولاً ، ثم أسلمت المرأة فهي زوجته لو أرادها من غير تجديد عقد ، وإن كان المرأة هي التي أسلمت أولاً ، فإن أسلم قبل انقضاء عدتها فهي زوجته ، وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت ، ولها أن تنتظره ، فإن أسلم كانت زوجته من غير تجديد نكاح ، وأما إن كان قبل الدخول فنفس الحكم إلا أنه لا عدة كما هو معلوم . وهذا هو القول الراجح ، وهو الذي اختاره ابن القيم رحمته الله وشيخه ابن تيمية رحمته الله ، وهو الذي تشهد له الأدلة ، فمن هذه الأدلة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : « رد رسول الله ﷺ زينب على أبي العاص بن الربيع بالنكاح الأول ، ولم يحدث شيئا »^(١) .

قال ابن القيم رحمته الله : (ومن المعلوم أن أبا سفيان بن حرب خرج فأسلم

(١) رواه أبو داود (٢٢٤٠) ، والترمذي (١١٤٣) ، وابن ماجه (٢٠٠٩) ، وله شواهد

عام الفتح قبل دخول النبي ﷺ مكة ، ولم تسلم هند امرأته حتى فتح رسول الله ﷺ مكة فبقيا على نكاحهما ...»^(١) .

(٤) شرط بقاء النكاح في الحالات السابقة ألا يكون هناك مبطل لنكاحهما ، كأن تكون محرمة عليه تحريراً مؤبداً أو مؤقتاً فإن كان كذلك فرق بينهما .

(٥) إذا أسلم وتحتة أختان اختار أيتها ، أو عنده أكثر من أربع نسوة أسك أربها إن شاء ، وفارق سائرهن .

(٦) إذا أسلم أحدهما ، وهي في عدة من مسلم متقدمة على عقده فرق بينهما اتفاقاً .

ومثال ذلك : أن نكون كثاية زوجة لمسلم فبطلت ، ويتزوجها كافر وهي في العدة ، ثم يسلم أحدهما وهي ما زالت في زمن عدة المسلم فإنه يعرف بينهما ، وأما إن كانت العدة من كافر فالراجع أنه لا يفرق بينهما .
(٧) وأما إن أسلموا وقد انقضت العدة ، أو كانا عقداً بلا ولي ولا شهود ، أو كان قد قهرها ، واعتبر ذلك عندهم قبل إسلامهما نكاحاً أفر على ذلك .

(٨) متى كان المهر صحيحاً قبل إسلامهما أخذته ؛ فإن كان فاسداً

(١) زاد المعاد (١٣٨/٥ - ١٣٩) .

وكانت قد قبضته فقد استقر ولا يلزم مهر آخر ، فلو أصدقها خموا وكانت قد قبضته انتهى الأمر ، وأما إن كانت لم تقبضه قَوْم وأخذ مكانه .

(٩) إذا كان لم يسم لها مهرا جعلنا لها مهر المثل كما تقدم .

(١٠) إذا ارتد الزوجان المسلمان أو ارتد أحدهما بطل النكاح في الحال

إن كان ذلك قبل الدخول ، وإن كان بعد الدخول وقف الأمر على انقضاء

العدة ، فإن عاد المرتد منهما إلى الإسلام بقي النكاح كما هو ، وإن لم يقد

تبين انفساخ العقد ، فلها أن تتزوج - أعني بعد انقضاء عدتها - ولها أن تنتظر

لعل زوجها أن يرجع ويسلم .



احكام الرضاع

سبق أن ذكرنا أن من المحرمات : المحرمات بسبب الرضاع ، ويحتاج المقام إلى تجلية الأمر في أحكام الرضاع ، لذا أفردته بالذكر .

(١) المحرمات بسبب الرضاع ،

ثبت في الحديث من قوله ﷺ : « يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب »^(١) .

وعلى هذا فالحرمات من الرضاع سبع أجناس من النساء :

(أ) الأم من الرضاعة ، وإن علت فيشمل ذلك أمها وجداتها .

(ب) البنت من الرضاع : وإن نزلت فيشمل بنت الابن ، وبنت البنت .

(ج) الأخت من الرضاع مطلقا .

(د) بنت الأخت من الرضاع ، وإن نزلت .

(هـ) بنت الأخ من الرضاع وإن نزلت .

(و) العمة - وهي أخت زوج المرضعة - وإن علت .

(ز) الخالة - وهي أخت المرضعة - وإن علت .

(١) البخاري (٢٦٤٥) ، ومسلم (١٤٤٧) ، والنسائي (١٠٠/٦) ، وابن ماجه

شروط التحريم بالرضاع ،

(أ) نوع الإرضاع :

أن يكون اللبن من ثدي آدمية لقوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ كُمُ النَّسَبِ أَرْضَعْتُمْ﴾ [النساء : ٢٣] ، وعلى هذا فلو رضعوا من بهيمة لا يكونوا إخوة من الرضاع ، ولو فرض أن لبثا ثار من رجل فرضوا منه فإنه لا يثبت له حكم الرضاع .

(ب) عدد الرضعات :

أن تكون خمس رضعات فأكثر على الأرجح من أقوال أهل العلم ، لما ثبت في الحديث عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثم نسخ بخمس معلومات فتوفي رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن » (١) .

تنبيه : اختلف العلماء في عدد الرضعات التي يحرم بها النكاح :

ذهب فريق إلى أن الرضعة الواحدة يثبت بها حكم الرضاع لعموم الآية ﴿وَأَنْتُمْ كُمُ النَّسَبِ أَرْضَعْتُمْ﴾ [النساء : ٢٣] ، ولعموم قوله ﷺ : « إنما الرضاعة من الجماعة » (٢) ، ولقوله ﷺ لزوجة أبي حذيفة : « أرضعيه ثمري

(١) مسلم (١٤٥٢) ، وأبو داود (٢٠٦٢) ، والترمذي (١١٥٠) ، والنسائي (١٠٠/٦) .

(٢) البخاري (٥١٠٢) ، ومسلم (١٤٥٥) ، وأبو داود (٢٠٥٨) ، والنسائي (٦/١٠٢) ، وابن ماجه (١٩٤٥) .

عليه » (١) - يعني سالم مولى أبي حذيفة - ولم يقل لها خمس رضعات . وذهب فريق آخر إلى أن الحكم يثبت بثلاث رضعات لقوله ﷺ : « لا تحرم الإملاجة ولا الإملاجات ، ولا المصة ولا المصتان » (٢) ، ومفهومه أن ما زاد عن اثنين فهو المحرم .

والراجع - كما ذكرت - أن التحريم لا يثبت إلا بخمس رضعات ، فأما أصحاب القول الأول فقد استدلوا « بمجموعات » ، ولكن هذه المجموعات نقيد بالأحاديث المقيدة ، ومنها (خمس رضعات) .

وأما أصحاب القول الثاني ، فقد استدلوا « بمفهوم الحديث » ، ولا شك أن دلالة المنطوق أقوى من دلالة المفهوم ، وحديث عائشة منطوقه يقدّم على الحديث الذي استدلوا به . والله أعلم .

(٣) زمن الرضاعة :

ذهب جمهور العلماء أن الرضاعة التي يثبت بها التحريم ما كان في زمن الإرضاع . وهو دون الحولين لقوله تعالى : ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ﴾ [القرة : ٢٣٣] .

وعن عائشة رضي الله عنها أنها أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها رجل فكانه تغير

(١) رواه مسلم (١٤٥٣) ، وأبو داود (٢٠٦١) ، والنسائي (١٠٤/٦) ، وابن ماجه (١٩٤٣) .

(٢) مسلم (١٤٥٠) ، وأبو داود (٢٠٦٣) ، والترمذي (١١٥٠) .

وجهه ، كأنه كره ذلك ، فقالت : إنه أخي ، فقال : « انظرن ما إخوانكم ، فإنما الرضاعة من المجاعة »^(١) .

وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام »^(٢) .

وقد اختلف العلماء هل المتجر الحولان أم الفطام ؟

فلو اعتبرنا الحولين ، فإنه لو فطم قبلهما ، ثم ارتضع فيهما ثبت التحريم بهذا الرضاع أيضاً ، وهذا مذهب أبي حنيفة والشافعي لقوله « إنما الرضاعة من المجاعة » ولما ثبت عن ابن عباس موقوفاً : « لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الحولين »^(٣) .

ولو اعتبرنا الفطام ، فإنه يثبت التحريم حتى لو استمر الإرضاع بعد الحولين طالما أنه لم يقطع بعد . ودليل هذا القول قوله في الحديث السابق : « وكان قبل الفطام » .

والذي يترجح من مجموع الأحاديث ما ذهب إليه الجمهور وهو أن

(١) البخاري (٥١٠٢) ، ومسلم (١٤٥٥) ، وأبو داود (٢٠٥٨) ، والنسائي (٦/١٠٢) ، وابن ماجه (١٩٤٥) .

(٢) صحيح : رواه الترمذي (١١٥٣ - تحفة الأحوذى) .

(٣) صحيح موقوف : انظر ، هداه المستير نخرج أحاديث ابن كثيره للمؤلف (٧١٨) .

الرضاعة المحرمة ما كان في الحولين .

قلت : لكن يقيد هذا بما كان قبل الفطام ، فإن كان الفطام في تمام الحولين فذلك ، وإن كان الفطام قبل الحولين ، ثم عاد للإرضاع فإنه لا يثبت بهذا الإرضاع تحريم ، وإن استمر الرضاع إلى ما بعد الحولين فمحل نظر ، والذي يترجح عندي أنه لا يثبت به تحريم ، لأن الأحاديث قيدت ذلك بشيئين :

الأول : أن يكون في الحولين .

الثاني : أن يكون قبل الفطام .

فإذا تحقق أحد هذين الشيئين فقد انتهى حكم الإرضاع المحرم ، والله أعلم .

حكم إرضاع الكبير :

عن عائشة رضي الله عنها قالت جاءت : سهلة بنت سهيل إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إني أرى في وجه أبي حذيفة من دخول سالم (وهو حليفه) فقال النبي ﷺ : « أرضعيه » ، قالت : وكيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ فبسم رسول الله وقال : « قد علمت أنه رجل كبير »^(١) ، وهي رواية : « أرضعيه تحرمي عليه ، ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة » .

(١) رواه مسلم (١٤٥٣) ، وانظر الحارثي (٥٠٨٨) .

اختلف العلماء في حكم إرضاع الكبير هل يُحرّم أم لا ؟

فذهب جمهور أهل العلم إلى أن الإرضاع لا يُحرّم إلا في حال الصغر ، وذهب طائفة منهم إلى أن إرضاع الكبير يحرم أيضاً ، عملاً بحديث سهلة ، وإرضاعها لسالم مولى أبي حذيفة ، وهذا ما أخذت به عائشة رضي الله عنها فيمن كانت تحب أن يدخل عليها من الرجال ، فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أختها يرضعن من أحت أن يدخل عليها من الرجال ، وكانت تمنع بحديث سهلة على باقي زوجات النبي صلى الله عليه وسلم : لكنهن كن يرون أن ذلك خافاً بسالم^(١) .

والراجع ما ذهب إليه جمهور العلماء للأدلة الآتية :-

(أ) أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال : « إنما الرضاعة من الجماعة » ، ولا شك أن ذلك لا يكون إلا في زمن الرضاعة وهو خاص بالصبي الرضيع ، الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه هو اللبن ، فالرضاعة هي التي تسد مجاعته .
(ب ، ج) وما يدل على ذلك قوله في الحديث الآخر : « لا رضاع إلا ما فتح الأمعاء » ، وكان في الثدي قبل الفطام ، أي في زمن الثدي ، ومعلمه أن زمن الثدي هو الصغر .

وأما فعل عائشة فهو اجتهاد منها مأجورة عليه ، ولكن يترجح عليها

(١) انظر صحيح مسلم (١٤٥٤) .

اجتهاد بقية أمهات المؤمنين .

تنبه : ذهب ابن تيمية إلى أن حديث سهلة ليس بمنسوخ ولا محصور ، ولا عام في حق كل أحد ، وإنما هو رخصة للحاجة لمن لا يستغني عن دخوله على المرأة ويشق احتجابها عنه كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة ، فمثل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة أثر رضاعه ، وأما من عدا فلا يؤثر إلا رضاع الصغير ، وقد ارتضى هذا الرأي تلميذه ابن القيم^(١) ، ولكن للشيخ ابن عثيمين تحفظات على هذا الرأي . فراجع^(٢) .

لبن الفضل

عن عائشة رضي الله عنها أن أفلح أخا أبي القيس جاء يستأذن عليها - وهو عمها من الرضاعة - بعد أن نزل الحجاب ، - قالت - : فأبيت أن أذن له ، فلما جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبرته بالذي صنعت فأمرني أن أذن له^(٣) .
وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنه سئل عن رجل كانت له امرأتان فأرضعت إحداهما غلاماً ، وأرضعت الأخرى جارية فقبل له : هل يتزوج الغلام الحاربة ؟ فقال : لا ، اللقاح واحد^(٤) .

(١) زاد المعاد (٥٩٣/٥) ، وانظر مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦٠/٣٤) .

(٢) النسخ المنع (١٩٧/٥) . ط . الإسلامية .

(٣) البخاري (٥١٠٣) ، ومسلم (١٤٤٥) ، والترمذي (١١٤٨) ، والنسائي (١٠٣٦) .

(٤) صحيح : رواه مالك في الموطأ (٦٠٦/٢) ، والترمذي (١١٤٩) .

والمقصود بهذه الأحاديث أن زوج المرضعة يكون أباً للرضيع، وعلى هذه : فأخو زوجها هو : عم الرضيع، وعلى هذا تنتشر الحرمة من جهة زوج المرضعة، فيحرم على هذا الرضيع الزواج من : عماته من الرضاعة (وهي أخوات أبيه من الرضاعة)، كما يحرم عليه أمه (أعني : أم زوج المرضعة) لأنها جدة الرضيع، كما يحرم عليه بناته من زوجات أخريات غير التي أرضعت (لأنهن أخواته لأبيه من الرضاعة).

ملاحظات وتنبيهات

(١) اعلم أن التحريم خاص بالمرتضع فقط ولا يتعدى ممن هو في درجة من إخوانه وأخواته.

مثال : إذا رضع من امرأة فقد حرمت عليه هذه المرضعة، وحرم على جميع بناتها وأخواتها، ولكن لأخي هذا الرضيع أن يتكح هذه المرضعة وبناتها وأخواتها، كما أن لصاحب اللبن (زوج المرضعة) وآبائه وبنيه أن يتكحوا أخت هذا الرضيع.

أعني أن الحرمة لا تكون إلا في حق من رضع فقط لأنه يمكننا أن نقول : (من دخل بيتاً بالرضاعة صار منهم كولد النسب ولكن بقية إخوانه وأخواته ليسوا منهم لأنهم لم يرضعوا).

(٢) هل تحرم الرضاعة ما تحرمه المصاهرة؟

مذهب الأئمة الأربعة أنها تحرم، لكن قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ : إن قال أحد

بعدم التحريم فهو أقوى^(١)، وهو ما رجحه الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللهُ^(٢). وبناء على هذا فأم الزوجة من الرضاع حرام عليه أن يتزوجها كأم زوجته من النسب (هذا على رأي الجمهور)^(٣).

وأما على مذهب ابن تيمية فإنه يجوز.

(٣) كيف تحدد الرضعة؟

اختلف العلماء في ذلك والراجح أن مرجع ذلك إلى الغرف، فلو انقطع النفس لعارض، أو استراحة يسيرة، أو لشئ، يلهيه عن قرب، أو نقلته من ثدي لثديها الآخر، فإن كل ذلك يحسب رضعة واحدة مهما قطع ذلك مراراً حتى يقطع الرضاعة باختياره، فإذا قطعت المرضعة عليه، فلا يعتد به، فإن الاعتبار بفعله لا بفعلها.

(٤) هل يشترط التقام الثدي؟

مذهب الظاهرية أنه لا بد من ذلك، لأنه لا يسمى رضاعاً إلا بهذا، وأما لو رضع اللبن في إناء وسقى الطفل فإنه لا يقال له «رضع» وإنما «شرب»،

(١) راجع هذا البحث في زاد المعاد (٥٥٧/٥ - ٥٦٤).

(٢) انظر «الشرح الممتع» (٢٠٣/٥ - ٢٠٦) ط. إسلامية.

(٣) ومعنى هذا : لو تزوجت فتاة، وكانت هذه الفتاة وضعت من امرأة وصارت أمها، فهل يجوز لك أن تتزوج هذه المرصعة أم أنها صارت محرمة عليك، كما هو الحال مع أمها الحقيقية؟

ولو سلمنا أن الفتى إنما يكون بوصول لبن المرضعة إلى جوفه ، فإنه لا يسلّم لنا من الأمور السابقة إلا « الشرب » فإنه لو شربه كان أشبه بالرضاع (هذا مع التفاضي عن الفارق الحادث في المص دون الشرب) .

لكن هذا لا يسلّم في السعوط ، والنقطير ، والحفن ، والدواء ، والطبخ ، والكحل ، وغير ذلك مما توسّع فيه الفقهاء ، والله أعلم .

فالذي يتلخص لي - والله أعلم - أن الرضاع المحرم : ما كان من التقام الرضيع ثدي المرضعة هذا لا خلاف فيه . والاحتياط فيما لو شرب ، وأما ما عداها فلا يحكم به رضعات محرمة .

قال الليث بن سعد رحمته الله : لا يحرم السعوط بلبن المرأة ، ولا يحرم أن يستقى الصبي لبن المرأة في الدواء ، لأنه ليس برضاع ، إنما الرضاع ما مص من الثدي .

وسئل عطاء عن سعوط اللبن الصغير وكحله به أم يحرم ؟ قال : ما سمعت أنه يحرم .

(٥) قال ابن قدامة رحمته الله : (وإذا وقع الشك في وجود الرضاع ، أو في عدد الرضاع المحرم هل كمل أم لا ؟ لم يثبت التحريم ، لأن الأصل هدمه ، فلا نزول عن اليقين بالشك ، كما لو شك في وجود الطلاق وعدمه) (١) .

(١) المغني (٧/٥٣٧) .

وعلى هذا لا يحسب عندهم من الرضعات غير ما ارتضعه بالتقام الثدي ، فلا يحسب الوجور ، والسعوط (١) ، وما أعطى بحقنة ، أو شرب ، أو طبخ به ، أو غير ذلك .

وذهب الجمهور إلى أنه لو حلب له في فيه ، أو شربه من إناء ، أو بحقنة ، أو طبخ به أو غير ذلك فإنه يأخذ الحكم بالتحريم ، والعلة في ذلك قوله رحمته الله : « إنما الرضاعة من الجماعة » ، فجعل العلة سد الجوع ، وقد حصل بأي شيء ، وكذلك قوله : « ما فتق الأمعاء » وهذا يحصل به .

والذي يرجح عندي - والله أعلم - أن الرضاعة المحرمة ما كان من التقام الثدي في مجاعة الطفل ، أي : الزمن الذي لا يسد فيه مجاعته إلا الرضاع ، ففي هذا الحديث شيان : الأول : الرضاعة ، الثاني : زمانها ، فمتى تحققت الرضاعة في زمانها حسبت واعتد بها ، وإن كانت الرضاعة في غير زمانها لم يعتد بها ، وإن شددت الجماعة بعير الإرضاع لم يعتد به سواء كان في زمن الرضاع أم لا كالوجور والسعوط والشرب وغير ذلك .

وأما الحديث الآخر : « إنما الرضاعة ما فتق الأمعاء » فهو كالأول ، ولا شك أن مص الرضيع للثدي يختلف عن شربه له ، ففي مصه له ما يفتق الأمعاء لحركة فكبه التي يشد بها أمعاءه .

(١) السعوط : أن يوضع له في أنفه ، وه الوجور : أن يوضع اللبن في فمه كتقطعتلاً .

(٦) لو نأب لامرأة لين من غير وطء - كأن تكون بكرًا ، أو ثيبًا لبس لها حمل - فأرضعت به طفلًا نشر الحرمة^(١) .

قلت : وكذلك لو تعاطت دواء فثار لها لين فأرضعت نشر به الحرمة ، ويلاحظ في هذه الحالة أن الرضاعة لا تنتشر عند زوج المرضعة ، أي : لا يصير أبًا للرضيع ، لأن اللبن لم يكن بسببه ، والله أعلم .

(٧) ينبغي عدم التساهل في أمر الرضاع ، دون عناية بمعرفة من أرضعته ، ومن أولادها وأخواتها ، وزوجها ومخارمه ، والأولى الاحتياط بترك الإرضاع إلا في ضرورة حتى لا يقع محذور .

(٨) لو تزوجها ثم تبين أن بينهما حرمة رضاع فرق بينهما في الحال ، فإن كان قبل الدخول فلا شيء لها من المهر ، وإن كان بعد الدخول فلها المهر بما استحل من فرجها ، وإذا كان بينهم أولاد نسبوا إليه .



الوليمة والزفاف وشنون الجماع

أولاً: الوليمة :

وهي اسم للطعام في العرس خاصة ، وقد يقال لغيرها وليمة ، لكنها إذا أطلقت فهي خاصة بوليمة العرس ، وإذا أريد بها غيرها ذكرت مقيدة .

عن أنس رضي الله عنه قال : « ما أولم النبي ﷺ على شيء من نسائه ما أولم على زينب ، أولم بشاة »^(١) .

وعنه رضي الله عنه : « أن رسول الله ﷺ أعتق صفة وتزوجها وجعل عتقها صداقتها ، وأولم عليها بحيس »^(٢) .

حكم الوليمة : ذهب جمهور العلماء إلى أن الوليمة سنة وذهب فريق آخر من العلماء إلى وجوبها ، واستدلوا على ذلك بأدلة .

(أ) قوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه : « أولم ولو بشاة »^(٣) ،

(١) البخاري (٥١٦٨) ، ومسلم (١٤٢٧) ، وأبو داود (٣٧٤٣) ، وابن ماجه (١٩٠٨) .

(٢) البخاري (٥١٦٩) ، ومسلم (١٣٦٥) ، والنسائي (١١٤/٦) .

(٣) البخاري (٢٠٤٨) ، (٥١٥٣) ، (٥١٦٧) ، ومسلم (١٤٢٧) ، وأبو داود

(٢١٠٩) ، والترمذي (١٩٣٣) ، والنسائي (١٣٧/٦) .

وهذا أمر منه يفيد الوجوب .

(ب) وعن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه قال : لما خطب علي فاطمة رضي الله عنها قال رسول الله ﷺ : إنه لا بد للرمس - وفي رواية : للرموس - من وليمة ^(١) .

(ج) وفي صحيح مسلم قوله ﷺ عن الولاية : ... وهي حق ^(٢) .
تتيه : لا يعني وجوب الولاية أن صحة الزواج متوقف عليها ، فإن الزواج صحيح متى غفقت شروطه وأركانها ولو لم يولم بشيء .

وقت الولاية ،

قال الحافظ رحمته الله : (وقد اختلف السلف في وقتها هل هو عند العقد أو عقبه ، أو عند الدخول أو عقبه ... إلى أن قال - تقلًا عن ابن السكيت - والمتنقل من فعل النبي ﷺ أنها بعد الدخول ^(٣) ، قال الحافظ : كأنه يشير إلى قصة زيب بنت جحش ^(٤) .

(١) رواه أحمد (٣٤٩/٥) ، وقال الحافظ في الفتح (٢٣٠/٩) : إسناده لا بأس به .
(٢) عراه الحافظ إلى صحيح مسلم ولم أجده ، ورواه أحمد (٢٦٧/٢) ، والبيهقي (٧/٢٦٢) ، وعراه أيضًا لأبي الشيخ والطبراني في الأوسط (١٩٣/٤) بلفظ : الولاية حزن وسنة .

(٣) فتح الباري (٢٣٠/٩ - ٢٢١) .

(٤) البخاري (٤٧٩١) ، (٥١٥٤) ، (٤٧٩٢) ، (٥١٦٨) ، (٤٧٩١) ، ومسلم (١٤٢٨) .

قلت : وما يدل على ذلك أيضًا وليمته ﷺ بعد بناءه بصفية رضي الله عنها ، وفيه قول أنس رضي الله عنه : (أصبح رسول الله ﷺ بها عروشا ، فقال : من كان عنده شيء فليجيئ به ، قال : وبسط نبطًا ، قال : فجعل الرجل يجيء بالأقط ، وجعل الرجل يجيء بالتمر ، وجعل الرجل يجيء بالسمن ، محاسوا حيشا ، فكانت وليمة رسول الله ﷺ) ^(١) .
وه النطع : كساء ، وه الأقط : لبن مجفف يابس يطبخ به .

ملاحظات ،

(١) إن وجد سعة فالمستحب أن يولم بشاة أو أكثر ، لقوله ﷺ لعبد الرحمن بن عوف : أولم ولو بشاة . متفق عليه ^(٢) .
ولكن لا يلزم ذلك ، فيجوز أن تكون الولاية بعير اللحم أصلاً وهي حسب ما تيسر للإنسان .

قال القاضي عياض رحمته الله : (وأجمعوا على أنه لا حد لأكثرها ، وأما أقلها فكذلك ، ومهما تيسر أجزاء ، والمستحب أنها على قدر حال الزوج ، وقد تيسر على الموسر الشاة فما فوقها) ^(٣) .

(١) البخاري (٣٧١) ، ومسلم (١٣٦٥) ، والنسائي (١٣١/٦) .

(٢) البخاري (٢٠٤٩) ، (٥١٥٣) ، (٥١٦٧) ، ومسلم (١٤٢٧) ، وأبو داود (٢١٠٩) ،

والترمذي (١٩٣٣) ، والنسائي (١٣٧/٦) ، وابن ماجه (١٩٠٧) .

(٣) فتح الباري (٣٣٥/٩) .

قلت : وما يدل على جوازها بغير اللحم حديث أنس السابق ، وفيه أن النبي ﷺ أولم بحبس ، وه الحيس : طعام من تمر وأقط وسمن ، وه الأقط : هو اللبن المجد .

وما يؤيد ذلك أيضاً ما ثبت في « صحيح البخاري » عن صفية بنت شيبة رضي الله عنها قالت : « أولم ﷺ على بعض نسائه بمدين من شعير »^(١) .

- هل توفت الوليمة بوقت ؟

اختلف العلماء ، وذلك لأن الأحاديث أطلقت ، فمنهم من أجاز أن تمتد الوليمة لسبعة أيام ولثمانية أيام . ولا شك أن الأفضل أن لا تزيد عن ثلاثة أيام لما ثبت عن أنس رضي الله عنه قال : « تزوج رسول الله ﷺ صفية ، وجعل عتقها صداقها ، وجعل الوليمة ثلاثة أيام »^(٢) .

قلت : لكنه لا يدل على منع الزيادة شريطة أن لا يكون ذلك رياء وسعة ، خاصة إذا لم يتمكن من دعوة الجميع في هذه الأيام الثلاثة لكثرتهم . فقد أخرج ابن أبي شيبة عن حفصة بنت سيرين قالت : « لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام ، فلما كان يوم الأنصار دعا أي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما... »^(٣) .

(١) البخاري (٥١٧٢) .

(٢) رواه أبو يعلى (٤٤٦/٦) ، وقال الحافظ في الفتح (٢٤٠/٩) : سند حسن .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة (٥٦١/٣) ، وصن البيهقي (٢٦١/٧) .

ويلاحظ من قوله : « لما كان يوم الأنصار » أن المدعويين في كل يوم يختلفون عن غيرهم . فلا مباهاة عندئذ ، والله أعلم .

ولذا ترجم الإمام البخاري فقال : (ومن أولم سبعة أيام ونحوه ولم يوقت النبي ﷺ يوماً ولا يومين)^(١) .

قلت : وأما الأحاديث الواردة أنها في اليوم الثالث رياء وسعة فإنها كلها أحاديث ضعيفة .

(٣) يستحب أن يشارك ذوو الفضل في إعداد الوليمة لما ثبت من حديث أنس في زواجه ﷺ بصفية رضي الله عنها : « فأصبح النبي ﷺ عروشا فقال : من كان عنده شيء فليجيئ به - قال وبسط مطاً - فجعل الرجل يجيء بالأقط وجعل الرجل يجيء بالنمر ، وجعل الرجل يجيء بالسمن ، محاسوا حيشاً » . متفق عليه^(٢) . ومعناه صنعوا حيشاً وهو طعام مصنوع من هذه الأشياء المذكورة .

إجابة الدعوة ،

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « إذا دعى أحدكم

(١) انظر فتح الباري (٢٤٠/٩) .

(٢) البخاري (٥١٦٦) ، ومسلم (١٣٦٥) ، والنسائي (١١٤/٦) ، وابن ماجه

(١٩٠٩) .

إلى الوليمة فليأتها^(١) - وفي رواية - «إلى وليمة عرس»^(٢)، وفي أخرى «إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرشا كان أو نحوه»^(٣).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول: «... ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله»^(٤).

دلّت هذه الأحاديث على وجوب إجابة الدعوة، وهو المشهور من أقوال العلماء، ولكن هذا الوجوب مشروط بشروط:

(١) أن تكون «وليمة مسلم» لقوله ﷺ: «إذا دعا أحدكم أخاه». قال الشيخ ابن عثيمين رحمته الله: «فلو كان لك جار من الكفار حصل عنده زواج، وأولم ودعاك إلى وليمته فإن الإجابة لا تجب، لكن تجوز، لأن إجابة دعوة الكافر جائزة إلا فيما يقصد به الشعار الدينية فإنها تحرم الإجابة إليه مثلما في أعبادهم...»^(٥).

قلت: وعلى هذا فلا يجوز أن يجيب دعوتهم إذا كانت في كنائسهم.

(١) البخاري (٥١٧٣)، ومسلم (١٤٢٩)، وأبو داود (٣٧٣٦).

(٢) مسلم (١٤٢٩)، وأبو داود (٣٧٣٨).

(٣) رواه مسلم (١٤٢٩).

(٤) البخاري (٥١٧٧)، ومسلم (١٤٣٢)، وأبو داود (٣٧٤٢)، وابن ماجه (١٩١٣).

(٥) الشرح الممتع، (٣٣٧/٥). ط. إسلامية.

(٢) «أن بدعوه»، فيكون حضوره إجابة لدعوته، وقد تقدم في الحديث: «إذا دعا... وأما إذا لم بدعه فلا يجب عليه الحضور».

(٣) تعينه بالدعوة لقول: «إذا دعا أحدكم أخاه» فهذا يشعر بتعيينه، وأما إذا دعا دعوة عامة فإنه لا يدخل في الوجوب، بل وجه الكلام إلى الجميع، وعلى ذلك فيجوز له عدم الحضور، فهي لا تجب على كل أحد؛ لأن الدعوة عامة فهي تشبه فرض الكفاية.

(٤) ألا يكون هناك منكرات، إلا أن يقصد إزالتها، مع علي رضي الله عنه قال: صنعت طعنا فدعوت رسول الله ﷺ فجاء فرأى في البيت تصاوير فرجع، قال: فقلت يا رسول الله ما أرجعك بأني أنت وأمي؟ قال: «إن في البيت سترا فيه تصاوير، وإن الملائكة لا تدخل بيتا فيه تصاوير»^(١).

ودعا ابن عمر رضي الله عنه أبا أيوب الأنصاري رضي الله عنه فرأى في البيت سترا على الجدار فقال ابن عمر رضي الله عنه: «غلبنا عليه النساء»، فقال: من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك، والله لا أطعم لكم طعنا، فرجع^(٢).

وعن أبي مسعود عقبة بن عمرو رضي الله عنه أن رجلا صنع له طعنا، فدعا، فقال: «أفي البيت صورة؟» قال: نعم، فأبى أن يدخل حتى كسر الصورة،

(١) مسلم (٢٠١٧)، والنسائي (٢١٥/٨)، ورواه البخاري (٥٩٥٧) بحره.

(٢) رواه البخاري تعليقا (٣٤٩/٩ - فتح)، ورواه أحمد في «الورع»، وابن أبي شيبة (٢٠٤/٥).

ثم دخل (١).

قال الأزاعي : « لا تدخل وليمة فيها طبل ولا معزاف » (٢).

وأما إن قدر على تغير المنكر ، أو أن وجوده سيكون سببا لتغييره وجب عليه الحضور ، وإلا حرم عليه .

ولكن إذا لم يحضر فهل يمين لهم سبب عدم حضوره ؟ الجواب : نعم ، لبيان عذره ، وليكون ردعا لهم ، أو ربما كانوا يجهلون حرمة .

(٥) ألا يكون هناك عذر يمنعه من الحضور كمرض أو سفر ، أو شق بالدعوة إلى وليمة أخرى أو نحو ذلك .

ملاحظات ،

(١) يستحب أن يدعو إلى الوليمة أهل الصلاح سواء كانوا أغنياء أم فقراء ، ولا يخصصها بالأغنياء ؛ لما ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه كان يقول : « شر الطعام طعام الوليمة ؛ يدعى لها الأغنياء ، ويترك الفقراء ، ومن ترك الدعوة فقد عصى الله ورسوله » (٣) . ومعنى « شر الطعام » أي : إذا كان بهذا الحال أن يُدعى الأغنياء ، ويترك الفقراء .

(١) رواه البيهقي (٢٩٨/٧) ، وصححه الألباني في « آداب الزفاف » (٩٣) .

(٢) صححه الألباني ، وعراه في « آداب الزفاف » ص ٩٣ إلى « الفوائد المتقاة » للحريري .

(٣) البيهقي (٥١٧٧) ، ومسلم (١٤٣٢) ، وأبو داود (٣٧٤٢) ، وابن ماجه .

(١٩١٣) .

(٢) تقدم أن الراجح وجوب إجابة وليمة العرس ، وقد اختلف العلماء في إجابة وليمة غير العرس ، فذهب بعضهم إلى الوجوب لعموم رواية حديث ابن عمر عند « مسلم » بلفظ : « إذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرشا كان أو نحوه » (١) ، فأخذ بظاهر الحديث بعض الشافعية وهو مذهب الظاهرية ، وأيده الشيخ الألباني في « آداب الزفاف » ، وذهب جمهور العلماء إلى استحبابه ، ولكن رواية ابن عمر السابقة تؤيد رأي القائلين بالوجوب ، والله أعلم .

(٣) ينبغي إجابته الدعوة ولو كانت الدعوة على شيء قليل ، فإن في ذلك جبرا لقلب أخيه ، وجلبا للمحبة بين المسلمين ، فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لو دعيت إلى كراع لأجبت ، ولو أهدني إلى كراع لقبلت » (٢) .

(٤) لا يلزم من إجابة الدعوة أن يطعم إن كان صائما لما ثبت في حديث جابر عند « مسلم » : « إذا دعي أحدكم إلى طعام فليجب ، فإن شاء طعم ، وإن شاء ترك » (٣) ، لأنه قد ثبت هذا الحديث عند ابن ماجه : « إذا دعي إلى

(١) مسلم (١٤٢٩) ، وأبو داود (٣٧٣٨) .

(٢) البخاري (٥١٧٨) ، وه الكراع : مستند الساق من اللحم ، وهو أقل شيء قيمة في الشاة .

(٣) مسلم (١٤٣٠) ، وأبو داود (٣٧٤٠) ، وابن ماجه (١٧٥١) ، وأحمد (٣٩٦٣) .

طعام وهو صائم .

وأما إن كان مفطراً فيجب عليه أن يطعم ما لم يكن هناك عذر ، لما ثبت في إحدى روايات ابن عمر : « فإن كان مفطراً فليطعم ، وإن كان صائماً فليدع » ، وفي حديث أبي هريرة ، « فليصل » ومعناه : فليدع ^(١) .

(٥) تبين مما سبق أنه إن كان صائماً فليصل ، أي فليدع ، هذا إذا أراد إتمام صومه ، علماً بأنه يجوز له الفطر ، لكن هل الأفضل أن يفطر أم لا ؟ فيه خلاف بين العلماء ، والذي أراه جواز الفطر وتركه ، حسب ما يتعلق بالحال ، فإن كان صاحب الدعوة تكلف له ، وكان إتمام صومه يشق عليه أفطر ، وإن كان لا يشق عليه دعا له . وذلك لما ثبت في الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : « صنعت لرسول الله ﷺ طعاماً فأتني هو وأصحابه ، فلما وضع الطعام قال رجل من القوم : إني صائم ، فقال رسول الله ﷺ : « دعاكم أخوكم ، وتكلف لكم » ، ثم قال : « أفطر ، وصم مكانه يوماً إن شئت » ^(٢) . وقد حمل العلماء ذلك على صوم النفل ، وأما صوم الواجب فإنهم رأوا أن يتم صومه ويدعو لأهل الوليمة .

(١) مسلم (١٤٣١) ، وأبو داود (٢٤٦٠) ، والترمذي (٧٨٠) .

(٢) رواه الطبراني في الأوسط (٣٠٦/٣) ، والدارقطني (١٧٧/٢) ، والبيهقي (٤/٢٧٩) ، وحسنه الشيخ الألباني في الإرواء (١٩٥٢) ، وحسنه الحافظ في المنح (١٥٠/٤) .

(٦) يستحب لمن حضر الدعوة أن يدعو لصاحبها ولزوجها بالخير والبركة ، وقد ورد في السنة أدعية تذكر منها :

(أ) عن عبد الله بن بسر رضي الله عنه أن أباه صنع للنبي ﷺ طعاماً فدعاه فأجاب ، فلما فرغ من طعامه قال : « اللهم اغفر لهم ، وارحمهم ، وبارك لهم فيما رزقهم » ^(١) .

(ب) في حديث المقداد بن الأسود - في حديث طويل - وفيه دعا النبي ﷺ : « اللهم أطعم من أطعمني ، واسق من سقاني » ^(٢) .

(ج) عن أنس في زيارته ﷺ لسعد بن عباد قال : « فاقرب إليه زبيبا ، فأكل نبي الله ﷺ فلما فرغ قال : « أكل طعامكم الأبرار ، وحصلت عليكم الملائكة ، وأفطر عندكم الصائمون » ^(٣) .

(١) مسلم (٢٠٤٢) ، وأبو داود (٣٧٢٩) ، والنسائي في الكبرى (١٧٦/٤) ، والترمذي (٣٥٧٦) .

(٢) مسلم (٢٠٥٥) ، وأحمد (٢/٦ ، ٣ ، ٤) .

(٣) صحيح : رواه أبو داود (٣٨٥٤) ، وأحمد (١٣٨/٣) ، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٤٨٣) ، وصححه العراقي في تخريج الإحياء (١٣/٢) ، وصححه الألباني في صحيح الجامع (١٢٢٦) من حديث أنس ، ورواه ابن ماجة (١٧٤٧) ، وابن حبان (٥٢٩٦) ، من حديث عبد الله بن الزبير وفي سده ضعف ، وهو شاهد للرواية السابقة .

فيه : يقع أخطاء من البعض عند ذكر هذا الدعاء أحبت التنبيه عليها : منها : يزيد بعضهم زيادة « وذكركم الله فيمن عنده » ، وهي غير واردة في الحديث .

ومنها : يمزج البعض فيقول : « وصلت عليكم الملائكة » إلا جبريل ، وهذا لا يليق بالآداب عند ذكر الأدعية ، وإنما يدعى بالإخلاص وحضور القلب ، لا باللهو والمزاج الباطل .

ومنها : يخطئ البعض « لغة » في قوله : « أكل طعامكم ... » فيقول « طعامكم » بضم الميم ، وهذا خطأ والصحيح أن يقولها بالفتح .

(د) ما دعا به رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب ليلة بنائه : « اللهم بارك فيهما ، وبارك لهما في بنائهما »^(١) .

(هـ) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان إذا رفاً الإنسان إذا تزوج قال : « بارك الله لك ، وبارك الله عليك ، وجمع بينكما في خير »^(٢) .

ومعنى « رفاً » أي : دعا في موضع فيلهم : (بالرفاء والبنين) ، وكانت

(١) رواه ابن سعد في الطبقات (٢٠٥ - ٢١) ، والطبراني في الكبير (٢٠/٢) ، والنسائي في الكبرى (٧٢/٦) ، وحسنه الشيخ الألباني في « آداب الزفاف » (ص ٨٨) .

(٢) صحيح : رواه أبو داود (٢١٣٠) ، والترمذي (١٠٩١) ، وابن ماجه (١٩٠٥) ، وأحمد (٣٨١/٢) ، وصححه الألباني في صحيح الترغيب (٢٤٤٥) .

كلمة يقولها أهل الجاهلية فورد النهي عنها^(١) .

(٧) والحديث المشار إليه بالنهي عن « الرفاء والبنين » ما ثبت عن الحسن أن عقيل بن أبي طالب تزوج امرأة من جشم فدخل عليه القوم ، فقالوا : « بالرفاء والبنين » فقال : لا تفعلوا ذلك - وفي رواية : فإن رسول الله ﷺ نهى عن ذلك - قالوا : فما نقول يا أبا زيد ؟ قال : قولوا : « بارك الله لكم ، وبارك عليكم » ، إنا كذلك كنا نؤمر^(٢) .

قلت : والعلة في النهي أنها من عمل الجاهلية ، ولأن فيها تخصيص بالبنين ، وقد يشكل على هذا النهي عن « الرفاء » فإنه بمعنى الائتلاف والائتمام ، لا إشكال لأنه قد يكون ائتلاف وإتمام ليس فيه خير ، فكيف من أقوام يأنفون على باطلهم ، وأما الدعاء بالبركة فهو شامل لكل خير . والله أعلم .

(٨) يرد على ألسنة البعض في الدعاء قوله « مبروك » والأصح أن يقال : « مبارك » ، لأنها من البركة ، أما « مبروك » فهي من البروك وأصله على أحسن أحواله : الثبات فتكون على هذا المعنى شبيهة بقولهم « بالرفاء » فتكون من النهي عنها .

(١) انظر فتح الباري (٢٢٢/٩) .

(٢) حسن لشواهده : رواه النسائي (١٢٨/٦) ، وابن ماجه (١٩٠٦) ، والدارمي (٢/١٨٠) ، وأورد الشيخ الألباني طرفاً ، وقال : لهو قوي محمود الطرفين « آداب الزفاف » (ص ٩٠) .

(٩) يجوز أن يخص أناساً معينين بالدعوة ، وله أن يعم ، لما ثبت من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ أمره أن يدعو الناس ، وقال أنس : ثم أمرني فقال : ادع لي رجالاً سئاهم ، وادع لي من لقيت ^(١) .

(١٠) ولا يدهو صاحب الوليمة إلى وليمته من ميثاقون على معصية أو يفعلون المعاصي ، وليس في هذا عقوف ولا فطع للأرحام ^(٢) .

ثانياً ، الزفاف ،

بلا حظ أن الشرع الحنيف حرص في أحكامه على بناء الأسرة على أسس المودة والرحمة ، وبث أسباب الحب بين الزوجين ، وإظهار البهجة والسرور والانشراح ، ولهذا شرع في ليلة الزفاف أحكاماً نذكر منها :

(أ) إعلان النكاح ، والضرب بالدف :

عن عائشة رضي الله عنها أنها زفت امرأة إلى رجل من الأنصار ، فقال نبي الله ﷺ : يا عائشة ، ما كان معكم من ليل ، فإن الأنصار يعجبهم اللهلوه ؟ ^(٣) .

وعن محمد بن حاطب رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : فصل ما بين

(١) البخاري (١٧٩٣) ، ومسلم (١٤٢٨) .

(٢) انظر فتاوى اللجنة الدائمة (٩٩/١٩ - ١٠٠) رقم (٥٠٠١) ترتيب الدرر .

(٣) البخاري (٥١٦٢) .

الحلال والحرام الصوت بالدف ^(١) .

وعن عبد الله بن الزبير أن رسول الله ﷺ قال : « أعلنوا النكاح » ^(٢) .

ملاحظات :

(١) اعلم أن الأحاديث الواردة باللهر في العرس إنما أباحت فقط الدف ، وهو معروف ، ويكون له وجه واحد . قال ابن عثيمين رحمته الله : (وهو غير الطار والطلل لأن هذه الآلات « الرق » فيها من الوجهين) ^(٣) .

قلت : فعلى هذا يمنع الشيخ الطيال الضخام ذات الوجهين .

قلت : وأما الطبلبة المعروفة وإن كان الرق فيها من وجه واحد إلا أنها تسحب بطريقة مخروطية ، فيكون لها رنين وموسيقى فهدد أيضاً تختلف عن الدف ، لكني لا أبجد دليلاً على المنع ، والأولى تركها .

ويشترط أيضاً ألا يكون في هذا الدف صنوج وحلق تحدث رنيناً .

(٢) يحرم استعمال أية أدوات موسيقية ، وقد وردت الأحاديث في تحريم المعازف فمن ذلك قوله ﷺ : « ليكون من أمتي أقوام يستحلون الحر

(١) رواه النسائي (١٢٧/٦) ، والترمذي (١٠٨٨) ، وحسنه ، وابن ماجه (١٨٩٦) ، وحسنه الألباني في « إرواء الغليل » (١٩٩٤) .

(٢) حسن : رواه أحمد (٥/٤) ، والحاكم (١٨٣/٢) ، وصححه ووافقه الذهبي ، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٨٠٧٢) .

(٣) « الشرح للمنع » (٣٥٣/٥) ط . إسلامية .

والحرير والخمر والمعازف، ولينزلن أقوام في جنب غلّم، يروح عليهم يسارحة لهم، يأتيهم - يعني الفقير - حاجة فيقولوا: أرجع إلينا هذا فيبيتهم الله، ويصح الغلّم، ويصح آخرين فردة وخنازير^(١). ومعنى «الحر»: فروج النساء، والمقصود: الزنا، وه العلم، الجلب، و«بيتهم»: أي يهلكهم.

ويستفاد من هذا الحديث تحريم المعازف من وجوه.

الأول: قوله: «يستحلون» إذ الأصل حرمة لكنهم يستحلون ما حرم الله.

الثاني: إقراره بالزنا والحرير وليس الحرير، وكل هذه أمور محرمة.

الثالث: إهلاك الله لهم وهذا يدل على أنهم على المحصية.

الرابع: المسخ سواء كان معنوياً أو حقيقياً، وهي عقوبة لا تكون إلا على محرم.

(٣) الذي أتيح لهم الصرب بالدفع هم النساء وأما الرجال فلم يثبت إباحته لهم، وأما حديث «اضربوا عليه بالدفع» فلا يصح الاستدلال به لأنه حديث ضعيف.

قال الحافظ رحمته الله: (واستدل بقوله: «اضربوا» على أن ذلك لا يختص بالنساء، لكنه ضعيف، والأحاديث القوية فيها الإذن في ذلك

(١) البحاري تعليقا (٥٢/١٠)، ووصله أبو داود (٤٠٣٩)، وابن حبان (٦٧٥٤)

للنساء، فلا يلتحق بهن الرجال لمعوم النهي عن التشبه بهن^(١).

(٤) اعلم أن الغناء المشروع هو ما كان بكلمات مباحة ليس فيها غزل، ووصف للنساء، أو ما كان يثير الفرائز، ويدعو إلى الفجور والمعاصي كما هو حال كثير من الأغاني المنتشرة الآن فكل ذلك حرام، وترداد حرمة إذا صاحب ذلك نوع من أنواع المعازف.

(٥) اعلم أن من وسائل الإعلان للنكاح دعوة الناس إلى الرولية.

ومنها: وضع الزينة على البيت (بشرط عدم الإسراف). ومنها اجتماع الناس، وأما استخدام أصوات السيارات وإن كان هذا من الإعلان، لكن فيه ازعاج وإيذاء للناس فيمنع استخدامه إلا بقدر لا يكون معه ازعاج إذ لا ضرر ولا ضرار والله أعلم.

(٦) لا مانع من إلقاء كلمة في الأعراس، يُعلم فيها الناس بعض أمور دينهم^(٢).

قلت: ولا يشترط للمداومة على ذلك فليس هذا من لوازم الزواج.

(٧) جاء في فتاوي اللجنة الدائمة أن الزغاريد في حكم الغناء يعني أنها لا تجوز^(٣).

(١) فتح الباري (٢٢٦/٩).

(٢) اللجنة الدائمة (١٠٦/١٩) رقم (١١٧٧٥)، تقريب الدويش.

(٣) اللجنة الدائمة (١١٦/١٩) رقم (٣٦٢٧)، تقريب الدويش.

(ب) إهداء العروس لزوجها والدعاء لهما :

قال الإمام البخاري رحمته الله : (باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها ودعائهن بالبركة) ، ثم أورد حديث عائشة السابق .
والمقصود بإهداء العروس ، أن يذهب معها بعض النسوة إلى بيت الزوجية .

قال صاحب « تحفة العروس » : (ودخول أم الزوجة أو الزوج معها إلى محدد العرس بعض الزمن من القائدة بمكان ، كي تستأنس العروس وتزول وحشيتها ببعض الأحاديث والمداعبات ^(١)) .

ولا بأس بأن ينظرهما بعض النسوة في بيت الزوجية فيستقبلن مجيئها ، ويدعون بالبركة ، فمن عائشة رضي الله عنها قالت : « تزوجني النبي ﷺ ، فأتني أُمي فأدخلتني الدار ، فإذا نسوة من الأنصار في البيت ، فقلن على الخير والبركة ، وعلى خير طائر ^(٢) » .

(ج) تزين العروس وجلوتها :

وهؤلاء المتهديات عليهن أن يقص بتزين العروس أولاً قبل دخول الزوج عليها ، ثم دعوة الزوج للجلوس معها ، وجلوة العروس أمامه أي : يظهرن

(١) تحفة العروس (ص ١١٧) .

(٢) البخاري (٥١٥٦) ، ومسلم (١٤٢٢) .

منها بعض محاسنها ، فنقع عين الزوج عليها - فإن هذا لا شك يعث الرغبة في نفسه ، ويكون له أثر الحجة لها في قلبه - ثم تقديم شيء من شراب ونحوه للزوج ليلاطف به عروسه ، ودليل ما تقدم حديث أسماء بنت السكون رضي الله عنها قالت : « إني قنيت عائشة لرسول الله ﷺ ، ثم جئت فدعوتها لجلوتها ، فجاء مجلس إلى جنبها ، فأتي بقص لبن فشرب ، ثم ناولها النبي ﷺ فخفضت رأسها واستحييت ... ^(١) » الحديث - وسأذكر بقيته قريباً إن شاء الله - ومعنى « قنيت » أي زينت ، و« الجلوة » أن يراها مكشوفة أعني - لبعض محاسنها - و« القص » القدح الكبير .

تنبيه : يستحب أن يتزين الرجل لزوجته . قال تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَسْلُ الْوَدَىٰ عَثِيرًا بِالْمُغِيرِ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، وسلت عائشة رضي الله عنها بأي شيء كان يبدأ النبي إذا دخل بينه ؟ قالت : بالسواك ^(٢) .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : (إني لأتزين لامرأتي كما تتزين لي) ^(٣) .

(١) رواه أحمد (٤٣٦/٦ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٨) ، والطبراني في الكبير (٢٦/٢٣) ، والحميدي في مسنده (١٧٩/١) ، وفواه الألباني بإسناده « آداب الزفاف » (١٩) ، قال : وأشار المفرد إلى تقويته (٢٩/٤) ، يعني في « الترغيب والترهيب » .

(٢) مسلم (٢٥٣) ، وأبو داود (٥١) ، والسنائي (١٣/١) ، وابن ماجه (٢٩٠) .

(٣) ابن أبي شبة (١٩٦/٤) ، والبيهقي (٢٩٥/٧) .

(د) ملاطفة الزوج لها .

في حديث أسماء السابق قالت : « فأتني بفس لب فشرب ، ثم ناولها النبي ﷺ ، فحفظت رأسها واستحبت ، قالت أسماء : فانتهرتها ، وقلت لها : خذي من يد النبي ﷺ قالت : فأخذت فشربت شيئاً ، ثم قال لها ﷺ : « أعطني تبرك ... الحديث ، ومعنى « تبرك » : صديقك .

وبلاحظ في هذا الحديث ،

(١) جلوس الزوج بجانبها وهي مجلوسة .

(٢) إعطاء الزوج شيئاً يشرب منه ، ثم يلاطف به زوجته بإعطائها إياه .

(٣) دلال العروس وخجلها ، بأن تصنع تمعاً خفيفاً ، فإن ذلك يثير

عاطفة الزوج ورغبته بشرط أن لا يزيد هذا الدلال عن حد الاعتدال .

قال مؤلف « تحفة العروس » : (ويستحسن للمرأة ليلة بنائها أن لا تفرط في التمتع على زوجها فيما يريد منها ، ولا بأس بالامتناع الخفيف الذي يهيج به يقوي حرصه)^(١) .

(هـ) وضع اليد على رأس الزوجة والدعاء :

ثبت في الحديث قوله ﷺ : « إذا تزوج أحدكم امرأة ، أو اشترى حادثاً فليأخذ بناصيتها ويسم الله ﷻ ، وليدع بالبركة ، وليقل : اللهم إني

(١) ثمة العروس (ص ١١٨) .

أسألك من بحرها وسيرها ما جبلتها عليه ، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه »^(١) .

(و) صلاة الزوجين معاً :

وقد ثبت ذلك عن بعض الصحابة رضي الله عنهم ، فمن شقيق قال : « جاء رجل يقال له : أبو حرمز : فقال : إني تزوجت جارية شابة ، وإني أخاف أن تفركني ، فقال عبد الله - يعني ابن مسعود : « إن الإلف من الله ، والفرك من الشيطان ، يريد أن يكره إليكم ما أحل الله لكم ، فإذا أتتكم فأمرها أن تصلي وراءك ركعتين » - وفي رواية - « قل : اللهم بارك لي في أهلي وبارك لهم في ، اللهم اجمع بيننا ما جمعت بخير ، وفرق بيننا إذا فرقت إلى خير »^(٢) . ومعنى « تفركني » : تبغضني .

(ز) صيغة البناء :

عن أنس بن مالك رضي الله عنه : « .. كان النبي ﷺ عروشا يزيب ، فقالت لي أم سليم : لو أهدينا الرسول الله هدية ، فقلت لها : افعلي ، فعمدت إلى تمر

(١) حسن : رواه أبو داود (٢٦٦٠) ، وابن ماجه (١٩١٨) ، والحاكم (١٨٥/٢) ، وصححه ووافقه الذهبي ، وحسنه الشيخ الألباني في « آداب الزفاف » .

(٢) صححه الألباني في « آداب الزفاف » (٢٤) ، وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة (٦/٩٢) والطبراني في الكبير (٢٠٤/٩) .

وسن وأتخذت حيسة في برمة فأرسلت بها معي . . .^(١)

ملاحظات

(١) من الأمور المخالفة للشرع ، ما يحدث في بعض البلاد بفض بكارة المرأة بالأصبع ، وهو ما يتنافى مع الأخلاق ، وإنما يكون فض البكارة بالجماع .

(٢) لا تتم المرأة إذا لم يفض غشاء البكارة ، لأنه قد يكون الغشاء قوياً (مطاطياً) ، فلا يفض بسهولة ، وقد يحتاج الأمر إلى ففضه بواسطة الطيبة .

(٣) لا يحكم على المرأة بالزنا لمجرد عدم وجود غشاء البكارة ، وإنما يثبت حكم الزنا إما بإقرارها أو بشهادة أربعة ، أو بالحمل ، لأنه قد يزول غشاء البكارة بغير الوطء .

قال ابن فدامة : (وإن ذهبت عذرتها بغير جماع كالوثبة أو شدة حيضة ، ... فحكمها حكم الأبكار)^(١) .

(٤) لا يجوز لأهل الزوج أن يسألوا الزوج عن زوجته هل وجدتها بكراً أم ثيباً ، وليس لأهل الزوجة أن يطالبوا الزوج أن يريهم دم البكارة ، فهذه كلها أعراف تنافي مع الأخلاق ، فضلاً عن تنافيها مع الشرع ،

(١) البخاري (٥١٦٣) .

(٢) انسي (٤٩٥/٦) .

والصحيح أن يغلظ هذا الباب سنّاً على عورات المسلمين^(١) .

(٥) يجوز البناء ليلاً أو نهاراً ، ويجوز أن يكون ذلك في أي يوم . وفي أي شهر من العام ، وأما ما يدعيه بعض العامة من تحريم ذلك في شهر المحرم أو رمضان أو في شوال فلا دليل عليه . ويجوز أن يبنى بها أثناء سفره كما بنى النبي ﷺ بصغية في سفره بين خيبر والمدينة^(٢) .

ثالثاً : شئون الجماع :

هناك من الأحكام والآداب التي تتعلق بأمر الجماع نذكر منها :

١ - التسمية قبل الوطء :

فمن ابن عباس رضي الله عنه قال : قال النبي ﷺ : « وأما لو أن أحدهم يقول حين يأتي أهله : بسم الله ، اللهم جنبني الشيطان ، وجنب الشيطان ما رزقنا ، ثم قلا بينهما في ذلك ، أو قضى ولد لم يضره شيطان أبداً »^(٣) .

ب - تحريم نشر أسرار الاستمتاع :

قال الله تعالى : ﴿ وَالْمَكِيلَةُ قَنَيْتُكَ حَفِظْتُكَ لَلْعَيْنِ يَكَا حَفِظْتُكَ ﴾

(١) انظر خاوي اللجنة الدائمة (١٩/٥ - ٦) ترتيب الدعوى .

(٢) البخاري (٥١٥٩) ، ومسلم (١٣٦٥) ، والنسائي (٦١٤/٦) ، وابن ماجه (١٩٥٧) .

(٣) البخاري (١٤١) ، (٥١٦٥) ، ومسلم (١٤٣٤) ، وأبو داود (٢١٦١) . والترمذي

(١٠٩٢) ، وابن ماجه (١٩١٩) .

الله (النساء . ٣٤) ، وعن أسماء بنت يزيد بن السكن رضي الله عنها أنها كانت عند رسول الله ﷺ والرجال والنساء قعود ، فقال : لعل رجل يقول بأهله ؟ ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها ؟ فأرم القوم ؛ فقلت : أي والله يا رسول الله ، إنهن ليفعلن ، وإنهن ليفعلونه ، قال : فلا تفعلوا ، إنما ذلك مثل الشيطان لقي شيطانة في طريق فغشها ، والناس ينظرون ^(١) .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : قال ﷺ : إن من أشر الناس عد الله منزلة يوم القيامة ، الرجل يفضي إلى امرأته ، وتفضي إليه ، ثم ينشر سرها ^(٢) .

قلت : وأقبح من هذا أن يجامع بحيث يراهما أحد أو يسمع كلامهما ، أو يقبلها أو يباشرها أمام الناس . وهذا التحريم حتى لو كان الذي يسمع كلامهما زوجة له أخرى فإنه لا يجوز . قال الحسن في الذي يجامع المرأة والأخرى تسمع قال : كانوا يكرهون الوجد ^(٣) - وهو الصوت الخفي ^(٣) .

(٣) ويحرم إتيانها في الدبر : ففي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال

(١) حسن لشاهده : رواه أحمد (٤٥٦/٦) ، والطبراني في الكبير (١٦٢/٢٤) . وانه آداب الزفاف ، للألباني (ص ٧٠) .

(٢) رواه مسلم (١٤٣٧) ، وأبو داود (٤٨٧٠) ، وأحمد (٦٩/٣) .

(٣) ابن أبي شيبة (٣٧/٤) ، والبيهقي (١٩٣/٧) .

النبي ﷺ : لا ينظر الله إلى رجل يأتي امرأته في دبرها ^(١) .

وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : ملعون من يأتي النساء في محاشهن - يعني أدبارهن ^(٢) .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصله بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ^(٣) . ويلاحظ ^(٤) :

(١) أنه إن وطئها ، فعليه التوبة ، ويعزر لفعله المحرم .

(٢) لا تكون الزوجة محصنة ، ولا تصير البكر نكاحاً ما لم يحدث الوطء الصحيح في القبل ، وكذلك لا تحل لزوجها الأول إن حدث فراق .

(٣) ما ورد من التحريم بالدبر إنما المقصود به إيلاج العضو فيه .

قال ابن قدامة رحمته الله : (ولا بأس بالتلذذ بها بين الإكبتين من غير إيلاج ،

(١) رواه الترمذي (١١٦٥) وحسنه ، وحسنه الألباني في آداب الزفاف (ص ٣٣) ، وله شواهد كثيرة مذكورة في الباب .

(٢) رواه الطبراني في الأوسط (٢٦٣/٢) ، وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه أبو داود (٢١٦٢) ، وأحمد (٤٤٤/٢) ، وحسنه الألباني في المصدر السابق .

(٣) رواه أبو داود (٣٩٠٤) ، والترمذي (١٣٥) ، وابن ماجه (٦٣٩) ، وصححه الألباني في المصدر السابق .

(٤) انظر المعنى (٢٣/٧) .

لأن السنة إنما وردت بتحريم الدبر ، فهو مخصوص بذلك^(١) .

(٤) ويحرم جماع الخائض : قال تعالى : ﴿ وَمَنْ لَوْكَ مِنَ الْمَحِيضِ مَلٌ هُوَ أَدْمَى فَأَعْرِضُوا لِمَنْسَأَةِ الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَقَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٢٢] وانظر الحديث السابق .
ويلاحظ في ذلك أمور^(٢) :

- (١) أنه يجوز مباشرة الخائض دون الجماع .
- (٢) أنه لا يجمعهما إذا انقضت حيضتها إلا بعد أن تغتسل .
- (٣) أنه لو جامعها أثناء حيضها وجب عليه كفارة (التصدق بدينار أو نصف دينار) .
- (٤) لا يجوز استعمال الواقي الذكري من أجل جماع المرأة وقت حيضها فإنه يحرم ذلك لمعوم النهي عن جماعها في حيضها .
- (٥) الاغتسال من الجنابة : فيجب على الخبث الغسل ، لكن إن أراد أن ينام أو يأكل فله أن يتوضأ قبل النوم ، وهذا الوضوء على الاستحباب ، ثم ليغتسل بعد ذلك^(٣) .

قال الألباني رحمه الله : (ويجوز له التيمم بدل الوضوء أحياناً لحديث

(١) انظر المغني (٢٣/٧) .

(٢) تقدمت هذه الأحكام بأدلتها في كتاب الطهارة ، فراجعها إن شئت .

(٣) انظر كتاب الطهارة .

عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ إذا أجنب فأراد أن ينام توضأ أو تيمم »^(١) .

وإذا أراد أن يعاود الجماع فالأفضل له أن يتنسل أو يتوضأ ، ويجوز أن يعاوده قبل الاغتسال والوضوء^(٢) .

(هـ) وليجتهد أن لا يراها في حالة شئمة ، فقد نهى ﷺ عن طرق الرجل أهله ليلاً ، وعلل ذلك فقال : « حتى تستحد المعية ، وتمشط الشعنة » . ومعنى « تستحد المعية » أن تزيل شعر عانيتها بعد غياب زوجها عنها ، و « تمشط الشعنة » أي التي شعث شعر رأسها وتفرق ، والمقصود تهيؤ المرأة لاستقبال زوجها بإزالة الوسع ، وتمشط الشعر .

وفي حديث جابر رضي الله عنه حين قدمه على أهله قال له ﷺ : « الكئس الكئس »^(٣) أي الفطانة والانباه ، فلا بدخل عليهم في أي وقت بغفلتهم خاصة إذا قدم من السفر ، فلا بدخل عليهم حتى يعلمهم بقدمه .

قلت : ومن الكياسة أيضاً ألا تزف المرأة على زوجها وقد قرب حيضها ، أو لا يسألون عن موعد الحيض ، فيقاسون عند الدخول عليها أنها حائض ،

(١) رواه البيهقي (٢٠٠/١) ، وقال الخافظ في الفتح (٣١٣/١) : إسناده صحيح ، وانظر « آداب الزفاف » للألباني (ص ٤٠) .

(٢) آداب الزفاف (ص ٤٥) .

(٣) المغني (٢٦/٧) .

وربما وقع محظور بسبب ذلك .

ملاحظات ،

(١) يجوز نظر كل من الزوجين للآخر ، وتجردهما ، واستمتاع كل منهما بالآخر شريطة أن لا يكون جماع في الدبر ولا في الحيض ، وأما الأحاديث الواردة في النهي عن التجرد فكلها لا تصح .

(٢) لا بأس بكلام الرجل مع زوجته ، وكلامها معه أثناء الجماع بما يزيد الرغبة ، ولها أن تستثير غريزته بتلين صوتها ، وتكسر مشيتها ، والنمنع الخفيف الذي يزيد من حرصه .

(٣) استحب العلماء أموراً هي من قبل المتعمات لإحسان العشرة ، وتثبيت المحبة .

* فمن ذلك مداعبتها قبل الوقاع حتى يأتيها من الشهوة مثله .

* لا ينزع من جماعه بمجرد حدوث شهوته ، حتى تفرغ هي الأخرى .

(٤) قال ابن قدامة رحمه الله : (وليس للرجل أن يجمع بين امرأتيه في مسكن واحد بغير رضاهما ، صغيراً كان أو كبيراً ، لأن عليهما ضرراً لما بينهما من العداوة والغيرة ، واجتماعهما يثير المخاصمة والمقاتلة ، وتسمع كل منهما حسه إذا أتى إلى الأخرى ، أو نرى ذلك : فإن رضيتا بذلك جاز ، لأن الحق لهما ، فلها المسامحة بتركه) يعني السكنى في مسكن واحد^(١) .

(١) البخاري (٢٠٩٧) ، ومسلم (٧١٥) .

(٥) ينبغي لكل من الزوجين تجنب ما حرمه الشرع من الزينة فمس ذلك تجنب المرأة النمص ، ووصل الشعر (ويدخل في ذلك وصل الرموش) ، وإطالة الأظفار ، وتقليم الأسنان ، وتجنب الرجل حلق اللحية والتحلي بالذهب والحريم ، فكل ذلك حرام وكذلك النمص لشعر الوجه وتحفيز المرأة كذلك ترك غسل الرأس بعد الجنابة بحجة التمهيع والكبي .

(٦) وليحظر الزوجان من ترتيب البيت وتأنيثه بما فيه معصية أو مخالفة لأمر الله : فمن ذلك تعليق الصور ذات الأرواح ، وقد ثبت في الحديث أن جبريل عليه السلام قال للنبي ﷺ : « إنا لا دخل بيتاً فيه كلب ولا صورة »^(٢) ، وكذلك اقتناء التحف التي على شكل تماثيل ، سواء وضعت على المناسد ، أو على الجوانات ، أو نفشت بها بعض الكراسي ، وكذلك تحريم اتخاذ أواني الذهب والفضة للطعام والشراب ، فإن ابتلي بشيء فيه تصاوير ، فعليه أن يطمس الرأس ، أو يزيله بأي طريقة كانت^(٣) .

وكذلك يكره ، ستر الجدران بالسجاد ونحوه ، ولكن لا بأس بستر النوافذ للحاجة ، وأما الجدران فسترها هو من باب السرف والزينة غير المشروعة .

(١) مسلم (٢١٠٥) ، وأبو داود (٤١٥٧) .

(٢) وسياقي تفصيل لذلك إن شاء الله في كتاب اللباس والزينة .

(٧) يندب لمن رأى امرأة فأعجبته أن يأتي أهله (أعني بجامع زوجته) فمن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ رأى امرأة فأتى امرأته زينب، وهي تمغس منية لها^(١). ففضى حاجته، ثم خرج إلى أصحابه فقال: «إن المرأة تقبل في صورة شيطان وتدبر في صورة شيطان، فإذا أبصر أحدكم امرأة فليأت أهله فإن ذلك برد ما في نفسه»^(٢).

(٨) قررت الجامع الفقهية بتحريم تعدد النسل، وأجازت تنظيمه، والفرق بينهما، أن «تعدد النسل» معناه: الوقوف عند عدد معين من الذرية باستعمال وسائل تمنع الحمل مطلقاً.

وأما «تنظيم الحمل»: فهو استعمال وسائل يراد بها الوقوف عن الحمل فترة من الزمن لمصلحة ما يراها الزوجان، أو من يتقن من أهل الخبرة، والقصد منه مراعاة حال الأسرة وشؤونها من صحة أو قدرة على الخدمة أو نحو ذلك^(٣).



(١) أي تلك الحلة تمهيداً للذبابة.

(٢) رواه مسلم (١٤٠٣)، وأبو داود (٢١٥١)، والترمذي (١١٥٨).

(٣) راجع في ذلك كتاب: «فتح الكريم في أحكام الحامل والجنين» (ص ٩٧ - ١٠٠).
للمؤلف ط. ثانية.

عشرة النساء وحقوق الزوجين

أولاً: حقوق الزوجة على زوجها:

(١) يجب إحسان العشرة: قال تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْعَمْرِوفِ﴾ (النساء: ١٩). قال القرطبي: (وهو مثل قوله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَرْبُوفٍ﴾، وذلك توفية حقها من المهر والنفقة وألا يعيش في وجهها بغير ذنب، وأن لا يكون منطلقاً في القول، لا فظاً ولا غليظاً ولا مظهرًا ميلًا إلى غيرها^(١). وفي الحديث عن رسول الله ﷺ قال: «خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي»^(٢).

• فمن إحسان العشرة: طيب الكلام، وحسن الفعال والهيئات والتغاضي عن الهفوات.

• ومن ذلك الاستيلاء بها غيرًا، لما ثبت في الحديث قوله ﷺ:

(١) القرطبي (٩٧/٥).

(٢) رواه الترمذي (٣٨٩٥)، وابن حبان (٤١٧٧) من حديث عائشة، ورواه ابن ماجه

(١٩٧٧)، والطحاوي (٢١١/٣)، من حديث ابن عباس، وصححه الحاكم (١/

١٢٣)، لكنه ذكر الجزء الأول منه. وانظر «آداب الرفاق» للألباني (ص ١٤٧).

« استوصوا بالنساء خيراً فإنهن عوان عندكم »^(١)، ومعنى « الاستيلاء » : قبول الوصية ، فكانه قال : أوصيكم بهن فاقبلوا وصيتي فيهن ، أو يكون المعنى « اطلبوا الوصية » أي : من أنفسكم في حقهن .

• ومن حسن المعاشرة : « مداراة المرأة » قال عليه السلام : « واستوصوا بالنساء خيراً ، فإنهن خلقن من ضلع ، وإن أعوج شيء في الضلع أعلاه ، فإن ذهبت تقيته كسرته ، وإن تركته لم يزل أعوج »^(٢) .

وعن سمرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « إن المرأة خلقت من ضلع ، وإنك إن ترد إقامة الضلع تكسرها ، عذرها ، تعش بها »^(٣) .

ولا يعني ذلك عدم تقويم الاعوجاج خاصة إذا تعدى حدود الله .

قال ابن جرير رحمته الله : (يؤخذ منه أن لا يتركها على الاعوجاج إذا تعدت ما طبعته عليه من النقص إلى تعاطي المعصية بمباشرتها ، أو ترك الواجب ، وإنما يتركها على اعوجاجها في الأمور المباحة)^(٤) .

(١) أخرجه الترمذي (١٦٣) ، وقال : حسن صحيح . ورواه ابن ماجه (١٨٥١) من حديث عمرو بن الأخرس ، وحث الألباني في صحيح الجامع (٧٨٨٠) .

(٢) البخاري (٥١٨٦) ، ومسلم (١٤٦٨) ، والترمذي (١١٨٨) .

(٣) رواه أحمد (٨/٥) ، (٢٥٤/٩) ، وابن حبان (٤١٧٨) ، والحاكم (٤/١٧٤) ، وصححه ووافقه الذهبي ، وصححه الشيخ الألباني في «صحيح الجامع» (١٩٤٤) .

(٤) مسلم (١٤٦٨) ، وابن حبان (٤١٧٩) .

والمقصود بـ « الكسر » في الحديث : الطلاق كما ورد في رواية عند مسلم : « وإن ذهبت تقيمها كسرناها ، وكسرهما طلاقها »^(١) .

• ومن حسن العشرة : أنه إذا رأى منها ما يسوؤه تذكر منها ما يسهه ، فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يفرك مؤمن مؤمنة ، إن كره منها خلقاً رضي منها آخر »^(٢) . ومعنى « لا يفرك » أي : لا ينفص .

وهذا توجيه عظيم لتحقيق السعادة الأسرية ، بأن ينحلي كل من الزوجين بالصبر والحلم والاحتمال مع صاحبه ، فليس هناك كمال لأحد ، بل لابد من نقائص لبعض الصفات ، ينبغي فيها المسامحة بما يشفع لها من الصفات الحسنة . وإن من الأثنية أن يطلب الآخر أو يعتقد أن غيره لا يخطئ مع علمه بأنه هو كثير النقص عظيم الخطأ .

• وليعلم المؤمن أن الأمور بنقدير الله ، فرب شيء يرى فيه الشر جاءه منه الخير قال تعالى : ﴿ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُمْ فَتَخَسَّ أَنْ تُكْرَهُوا سَيِّئًا وَجَعَلَ اللَّهُ فِتْنَتَكُمْ إِذْ جَاءَ بِكُمْ عَنكِيبَ إِسْرَافَ »^(٣) .

• ومن هذا الباب جواز الكذب من الزوجين على بعضهما لمصلحة الحياة الزوجية ، أعني بتظاهر الحب ولو لم يوجد . فمن أم كلثوم بنت عقبة رضي الله عنها قالت : « ما سمعت رسول الله ﷺ رخص في شيء من الكذب إلا

(١) فتح الباري (٢٥٤/٩) .

(٢) رواه مسلم (١٤٦٩) وأحمد (٣٢٩/٢) .

في ثلاث : الرجل يقول يريد به الإصلاح ، والرجل يقول القول في الحرب ، والرجل يحدث امرأته ، والمرأة تحدث زوجها^(١) .

قال صاحب « تحفة العروس » : (وأرى جواز الكذب هنا بين الزوجين يكون في تظاهر كل منهما للآخر بالحب في حال عدم ميل أحدهما للآخر ... ولعل هذا الميل التصنع يتقلب إلى حب حقيقي بعد ذلك ... وما عدا ذلك فينبغي أن يسود الصدق بينهما ، وإلا زالت الثقة التي تتعذر الحياة الزوجية بدونها^(٢) .

* ومن ذلك طلاقة الوجه وبشاشته ، قال عليه السلام : « لا تحقرن من المعروف شيئا ، وأن تكلم أخاك وأنت متبسّط إليه بوجهك » فإن ذلك من المعروف^(٣) .

واعلم أن الكلمة الطيبة صدقة :

(إن الكلمة الطيبة أعلى عند الزوجة في كثير من الأحيان من الحلوى الثمين ، والتوب الفاخر الجديد ، وذلك لأن العاطفة المحبة التي تبثها الكلمة الطيبة عذراء الروح ، فكما أنه لا حياة للبدين بلا طعام ، فكذلك لا حياة للروح بلا كلام حلو لطيف ... اشكر زوجتك على صحن الطعام اللذيذ

(١) رواه مسلم (٢٦٠٥) ، وأبو داود (٤٩٢١) ، والترمذي (١٩٣٨) .

(٢) تحفة العروس (ص ١٨٨) .

(٣) رواه أبو داود (٤٠٨٤) ، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٩٨) .

الذي قد أعدته لك بيديها .. اشكرها بابتسامة ونظرة عطف وحنان ، أثق عليها وتحدث عن محاسنها وجمالها ، والنساء يعجبهن الثناء ويؤثر فيهن .. اذكر لها امتنانك لرعايتها وخدمتها لك وليبتك وأولادك^(١) .

وفي المقابل يقال للزوجة تباء زوجها :

(إنه بحاجة إلى العاطفة التي أنت مصدرها ... إنه يريد أن يسمع باللحن المريح كلمة الشوق والشكر والحب ، والرغبة في الأنس به واللقاء ... رددى بين الفينة والفينة عبارات الإعجاب بمزاياه ، واذكري له اعتزازك بالزواج منه ، وأتلك ذات حظ عظيم ، فإن ذلك يرضي رجولته ويزيد تعلقه بك ، قابليه ساعة دخوله بالكلمة الحلوة العذبة ، وتناولي منه ما يحمل بيديه ، وأنت تلهجين بذكره وانتظارك إياه^(٢) .

* ومن ذلك الاستماع إلى حديثها واحترام رأيها ومشورتها .

* ومن ذلك التسليم عليها إذا دخل عليها .

* ومن ذلك إكرامها في أهلها وصلة رحمها .

* ومن ذلك القيام على أمرها ، ومداواتها إذا مرضت ورعايتها بنفسه . وغير ذلك من الأمور التي تدل على حسن الخلق وحسن المعاملة

(١) نفلًا من كتاب عودة الحجاب - بصرف - للشيخ محمد إسماعيل المقدم (١)

(٤١٨ - ٤١٧) .

(٢) المصدر السابق (٤١٩/٢) .

والعشرة، وشريطة أن لا يكون في ذلك معاص ومخالفات شرعية.

نماذج من معاملة النبي ﷺ لأهله،

عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر، فإن كنت مستيقظة حدثني، وإلا اضطجع حتى يؤذن بالصلاة»^(١).

وعنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يكون في مهنة أهله - يعني خدمة أهله - فإذا حضرت الصلاة خرج إلى الصلاة»^(٢).

وفي رواية: «يخصف النعل، ويرقع الثوب - ويخيط»^(٣).

وكان ﷺ «يرخم» عائشة: فيقول لها: «يا عائش، وذلك لإدخال السرور على قلبها، وأحياناً يقول لها: يا حمراء، يعني: ييضاه.

ومن ذلك ما روته عائشة رضي الله عنها قالت: «والله لقد رأيت رسول الله ﷺ يقوم على باب حجرتي والحيشة يلعبون بالحرايب في المسجد، ورسول الله ﷺ يسترني برداته لأنظر إلى لعبهم، بين أذنه وعاتقه، ثم يقوم من أجلي حتى أكون أنا التي أنصرف، فاقفروا قدر الجارية الحديثة

(١) البخاري (١١٦١)، ومسلم (٧٤٣)، وأبو داود (١٢٦٢)، والترمذي (٤١٨).

(٢) البخاري (٦٦٦)، والترمذي (٢٤٨٩).

(٣) رواه أحمد (٢٤١/٦)، وابن حبان (٥٦٧٦)، والبخاري في «الأدب المفرد»

الن، الحريصة على اللهو»^(١).

وعنها رضي الله عنها قالت: «ما ضرب رسول الله ﷺ شيئاً قط بيده، ولا امرأة، ولا خادماً، إلا أن يجاهد في سبيل الله، وما ينزل منه شيء قط فينتقم من صاحبه، إلا أن ينتهك شيء من محارم الله، فينتقم»^(٢).

وعنها أنها كانت مع النبي ﷺ في سفروهي جارية قالت: «لم أحمل اللحم ولم أبذن، فقال لأصحابه: «تقدموا» فتقدموا، ثم قال: «تعالى أسابك»، فسابته، فسبته على رجلي، فلما كان بعد، خرجت معه في سفر، فقال لأصحابه: «تقدموا»، ثم قال: «تعالى أسابك»، ونسيت الذي كان، وقد حملت اللحم، وبدنت، فقلت: كيف أسابك يا رسول الله وأنا على هذه الحال؟ فقال: «لتفعلن» فسابته فسبتي، فجعل يصحك، ويقول: «هذه بتلك السيفة»^(٣).

وعن أنس في حديثه عن صفة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ قال: «... فكان ﷺ يحوي لها وراءها بعباءة، ثم يجلس عند بعيره فيضع ركبته، فتضع

(١) البخاري (٥٦٧٦)، (٩٥٠)، (٩٨٨)، ومسلم (٨٩٢)، والنسائي (١٩٥/٣).

(٢) مسلم (٢٣٢٨)، وأبو داود (٤٧٨٦).

(٣) صحيح: أبو داود (٢٥٧٨)، وأحمد (٣٩/٦)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١٣١).

صفية رضي الله عنها رجلها على ركبته حتى تركب ^(١).

ومن وفاته عليه السلام ذكره لزوجته خديجة رضي الله عنها بعد موتها حتى قالت عائشة رضي الله عنها: «ما غرت من امرأة ما غرت من خديجة، من كثرة ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرها» ^(٢).

وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كنت أشرب من الإناء وأنا حائض، ثم أناوله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع في، وأتعرق الفوق وأنا حائض، فأعطيه النبي صلى الله عليه وسلم، فيضع فمه في الموضع الذي وضعت فيه فمي» ^(٣).

(٢) من حقوق الزوجة على زوجها: المهر.

من الحقوق التي تجب على الزوج نحو زوجته تسليمها مهرها، (وقد تقدمت أبحاث الصداق . فراجعها).

(٣، ٤) ومن الحقوق أيضاً: النفقة والسكنى.

وسياأتي إن شاء الله أبواب النفقات، ونذكر فيها حق الزوجة في النفقة والمسكنى والأحكام المترتبة على ذلك.

(٥) تعليمها ورفقتها من النار.

قال تعالى: ﴿يَأْتِيَنَّكَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنفُسُهُمْ وَأَقْلَبُوا نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ

(١) البخاري (٥١٥٩)، ومسلم (١٣٦٥).

(٢) البخاري (٣٨١٦)، ومسلم (٢٤٣٥)، والترمذي (٣٨٧٥).

(٣) مسلم (٣٠٠)، وأبو داود (٣٥٩)، والنسائي (١٩٠/١).

وَالْجِبَارَةُ عَلَيْهِا مَلَكُةٌ غُلَاطٌ شِدَادُ لَا يَمْصُونَ اللَّهُ مَا أَمَرَهُمْ وَيَقْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ» [النجم: ٦].

قال قتادة: (أن يأمرهم بطاعة الله صلى الله عليه وسلم، وينهاهم عن معصيته، وأن يقوم عليهم بأمر الله تعالى، يأمرهم به، ويساعدهم عليه، فإذا رأيت لله معصية روعنهم عنها وزجرتهم عنها) ^(١). وقال تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢].

وفي الحديث: «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» ^(٢).

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أما رجل كانت عنده وليدة فعلمها فأحسن تعليمها، وأدبها فأحسن تأديبها، ثم أعنتها وتزوجها فله أجران» ^(٣).

فعليه أن يُعلم أهل ما يحتاجون إليه من أحكام الشرع من الطهارة، والصلاة، والصيام، ونحو ذلك، ويلقنها اعتقاد أهل السنة والجماعة، ويميزل عنها اعتقاد أهل الزيغ والضلال.

(١) تفسير الطبري (١٦٦/٢٨).

(٢) رواه البخاري (٥١٨٨)، ومسلم (١٨٢٩)، وأبو داود (٢٩٢٨)، والترمذي (١٧٠٥).

(٣) رواه البخاري (٩٧)، (٢٥٤٧)، ومسلم (١٥٤)، وأبو داود (٢٠٥٣)، والنسائي (١١٥/٦).

هذه بعض الحقوق أقصر عليها . ومن أراد مزيداً لذلك فليرجع إلى كتاب عبودة الحجاب لفضيلة الشيخ محمد بن إسماعيل المقدم المجلد الثاني .

ثانيًا ، حقوق الزوج على الزوجة :

(١) الطاعة : قال تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَتَحَلَّ أَفَهُ يَفْقَهُنَّ عَلَى بَعْضٍ وَيَسْمَعْنَ أَمْرًا مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ (النساء : ٣٤) .

وقد تقدم الحديث : قيل لرسول الله ﷺ : «أي النساء خير ؟ قال : التي تسره إذا نظر ، وتطيعه إذا أمر ، ولا تخالفه في نفسها ولا ماله بما يكره» (١) . وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «إذا صلت المرأة خصصها ، وصامت شهرها ، وحصنت فرجها ، وأطاعت زوجها ، قيل لها : ادعيني من أي أبواب الجنة شئت» (٢) .

ويلاحظ في ذلك أمور :

(أ) اعلم أن الطاعة إنما تكون في المعروف ، ولا طاعة لمخلوق في معصية

المخالق ، فإن أمرها بالتبرج خارج المنزل مثلاً أو بمخالطة الرجال ، أو السماع

(٦) رواه النسائي (٦٨/٦) ، وأحمد (٢٥١/٢) ، والبيهقي (٨٢/٧) ، وتقدم نحوه انظر (ص ١٨) .

(٧) رواه أحمد (١٩١/١) من حديث عبد الرحمن بن عوف ، ورواه ابن حبان (١١٦٣) من حديث أبي هريرة بسند صحيح ، ورواه البزار (١٤٦٣) (١٤٧٣)

من حديث أنس .

إلى الأغاني ، فلا طاعة له في ذلك .

(ب) اعلمي - رحمك الله - أن حق الزوج مقدم على حق الأئمة لما ثبت عن عائشة رضي الله عنها قالت : سألت رسول الله ﷺ أي الناس أعظم حقاً على المرأة ؟ قال : «زوجها» ، قلت : فأبي الناس أعظم حقاً على الرجل ، قال : «أمه» (١) .

قال شيخ الإسلام رحمه الله : (وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله نوحب من حق الزوج) (٢) .

(٢) لا تصوم إلا بإذنه :

أعني صوم النافلة ، فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : لا تصوم المرأة وبعلمها شاهد إلا بإذنه» (٣) .

وعلى هذا فيجوز لها أن تصوم وهو غائب ، قال أبو زرعة : وفي معنى غيبته كونه لا يمكن التمتع بها لنحو مرض .

(١) رواه الحاكم (١٥٠/١) ، (١٧٥/٤) ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه ، وقال المقرئ في «الترغيب» : (رواه البزار والحاكم ، وإسناد البزار حسن) . اهـ . والحديث ضعفه الآباني في ضعيف الجامع (٩٥٩) .

(٢) مجموع الفتاوى (٢٦٠/٣٢) .

(٣) البخاري (٥١٩٢) ، ومسلم (١٠٢٦) ، وأبو داود (٢٤٥٨) ، والترمذي (٧٨٢) ، وابن ماجه (١٧٦٦) .

(٣) لا تأذن لأحد في بيته إلا بإذنه :

والمراد بذلك بيت الزوجية ، سواء كان الزوج حاضراً أو غائباً .

وفي حديث مسلم : « ... فحقكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم من تكرهون ، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون »^(١) .

قال النووي رحمته الله : (والخيار أن معناه أن لا يأذن لأحد تكرهونه في دخول بيوتكم والجلوس في منازلكم سواء كان المأذون له رجلاً أجنبياً أو امرأة ، أو أحداً من محارم الزوجة ، فالنهي يتناول جميع ذلك ، وهذا حكم المسألة عند الفقهاء : أنها لا يحل لها أن تأذن لرجل أو امرأة ، ولا محرم ، ولا غيره في دخول منزل الزوج إلا من علمت أو ظلت أن الزوج لا يكرهه ، لأن الأصل تحريم دخول منزل الإنسان حتى يوجد الإذن في ذلك منه ، أو بمن أذن له في الإذن في ذلك ، أو عرف رضاه باطراد العرف بذلك ونحوه ، ومن حصل الشك في الرضا ، ولم يرجح شيء ، ولا وجدت قرينة ، لا بد من الدخول ، ولا الإذن . والله أعلم)^(٢) .

(٤) ولا تخرج من بيته إلا بإذنه :

قال ابن قدامة رحمته الله : (وللزوج منعها من الخروج من منزله إلى ما لها من بد ، سواء أرادت زيارة والديها أو عبادتهما ، أو حضور جنازة أحدهما ، فإذ

(١) مسلم (١٢١٨) ، والترمذي (٣٠٨٧) ، وابن ماجة (٣٠٧٤) .

(٢) شرح النووي لصحيح مسلم (١٨٤/٨) .

أحمد في امرأة لها زوج وأم مريضة : طاعة زوجها أوجب عليها من أمها ، إلا أن يأذن زوجها^(١) ، هذا ما ذكره ابن قدامة ، لكنه قال بعد ذلك تنبيهاً للأرواح الظلمة الذين يستغلون قواهم في منع أزواجهم عن آبائهم وأمهاتهم فقال : لا ينبغي للزوج منعها من عبادة والديها وزيارتها ؛ لأن في ذلك فطية لهما ، وحملًا على مخالفته ، وقد أمر الله تعالى بالمعاشرة بالمعروف ، وليس هذا من المعاشرة بالمعروف^(٢) .

ملاحظات :

(١) إذا استأذنت للخروج للصلاة فلا يمنعها لحديث « لا تمنعوا إماء الله مساجد الله » وقد تقدم حكم المسألة^(٣) .

(٢) قال ابن تيمية : (إذا خرجت من داره بغير إذنه فلا نفقة لها ولا كسوة)^(٤) .

(٣) لا يحل لأحد أن يمنع الزوجة عن زوجها لأني سبب كان ، فمن الأخطاء الفاحشة ، والتي تسبب أحياناً فراق الزوجين ، أن يذهب أحد أقارب الزوجة فيأمرها بالخروج ، ويأخذها عنوة من زوجها إليه ، ولا يمكنه من إرجاعها .

(١) المنذ (٢٠/٧) .

(٢) المنذ (٢٠/٧ - ٢١) .

(٣) انظر كتاب الصلاة (١٥/٢) .

(٤) مجموع الفتاوى (٢٨١/٣٢) .

(٥) ومن حقه عليها : أن تحفظ ماله :

فلا تتصرف في ماله بغير رضاه ، لأنها راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها . وقد قال ﷺ في المرأة الصالحة : « ولا تخالفه في نفسها ولا مالها بما يكره »^(١) .

وكذلك لا تتصرف من ماله إلا بإذنه ، إلا أن يكون من قوتها ، أو بما جرت العادة به بشرط عدم الإفساد ، وفي هذه الحالة يكون لها نصف الأجر لما ثبت في الحديث : « إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف الأجر » . متفق عليه^(٢) .

قال النووي رحمه الله : (ومعلوم أنها إذا أنفقت من غير إذن صريح ولا معروف من العرف فلا أجر لها ، بل عليها وزر ... واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به في العادة ، فإن زاد على المتعارف لم يجز)^(٣) .

(٦) عليها بالتقاعا وعدم المطالبة فوق الطاقة :

فلا تنظر إلى غيرها من النساء ، وتأسى بأسهات المؤمنين ، فعن عائشة رضي الله عنها قالت : « ما شيع آل محمد من خبز شعير يومين متتابعين

(١) تقدم تخريجه (ص ١٧٤) .

(٢) البخاري (٥١٦٥) ، ومسلم (١٠٢٦) ، وابن داود (١٦٨٧) .

(٣) شرح النووي لصحيح مسلم (١١٢/٧ - ١١٣) .

حتى قبضه الله »^(١) .

وعن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : « إن كنا لننظر إلى الهلال ، ثم الهلال ثم الهلال ، ثلاثة أهلة في شهرين وما أوقد في بيت رسول الله ﷺ نار ، قلت : يا خالة ، فما كان يمشيكم ؟ قالت : الأسودان ، الصر والماء ، إلا أنه قد كان لرسول الله ﷺ جيران من الأنصار ، وكانت لهم سنايح ، فكانوا يرسلون إلى رسول الله ﷺ من ألبانها فيسقيها »^(٢) .

حقوق أخرى ،

(٦) أن تشكره بما يقدمه لها لقوله ﷺ : « لا ينظر الله إلى امرأة لا تشكر لروحها ، وهي لا تستغني عنه »^(٣) .

(٧) أن تير أهلها خاصة والديه .

(٨) إرضاع الأطفال ، والقيام على تربيتهم .

(٩) أن تحفظه في دينه وعرضه ، وذلك بالألا تتبرج أمام الأحانب ، ولا

تخرج سافرة في الطرقات أو في الشرفات ، ولا تخلو برجل أجنبي (ومن ذلك

(١) البخاري (٥٣٧٤) (٥٤١٤) ، ومسلم (٢٩٧٦) ، والترمذي (٢٣٥٨) ، وابن ماجه (٣٣٤٣) .

(٢) البخاري (٢٥٦٧) ، ومسلم (٢٩٧٢) .

(٣) رواه الزوار (٣٤٠/٦) ، والحاكم (١٩٠/٢) ، (١٧٤/٤) ، والبيهقي (٢٩٤/٧) .

وانظر الصحيحة للألباني (٢٨٩) .

لا تخلو بأخي زوجها)، ولا نفسي أسرار بينها وزوجها، ونحو هذا .
(١٠) عدم امتناعها عن فراشه : حتى إن لم يكن لها رغبة إلا يكون هناك عذر، فمن أبي هريرة رضي الله عنه : « إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه ، فأبت أن تجيء ، فبات غضبان ، لعنتها الملائكة حتى تصبح »^(١) .
وفي رواية : « إذا باتت المرأة مهاجرة فراش زوجها لعنتها الملائكة حتى يصبح » . وفي رواية « حتى ترجع » متفق عليه^(٢) .

ملاحظات :

- (١) المقصود بالفراش (كناية عن الجماع) ، ومن الأداب أن يكتفى عن الأشياء التي يستحي منها .
- (٢) ظاهر الحديث أن اللبس المذكور إذا كان امتناعاً ليلاً لقوله : « حتى تصبح » ، لكنه لا يلزم من ذلك جواز الامتناع نهائياً ، للرواية الأخرى : « حتى ترجع » . وفي رواية : « حتى يرضى عنها » .
- (٣) لا يقع هذا اللعن إلا إذا سخط الزوج ، أما إن عذرها ، أو ترك حقها من ذلك . وكذلك لا يكون هذا الذنب إلا إذا كانت هي الهاجرة ، أما لو هجرها هو ظالماً لها فلا يتوجه عليها اللعن .
- (٤) وفي هذا الحديث دليل على أن منع الحقوق يوجب سخط الله .

(١) البخاري (٣٢٣٧) ، ومسلم (١٤٣٦) ، وأبو داود (٢١٤١) .

(٢) البخاري (٥١٩٤) ، ومسلم (١٤٣٦) .

فصل في حكم خدمة المرأة لزوجها

اختلفت آراء العلماء في ذلك على قولين ، فيرى جمهور العلماء أنه لا تجب خدمة المرأة على زوجها ، إلا أن يكون ذلك من باب حسن العشرة له .
وذهب فريق آخر من العلماء إلى وجوب خدمتها ، وهذا الذي رجحه ابن القيم^(١) في زاد المعاد ، ويؤيد ذلك ما يأتي :
(١) ما صح عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها أنها قالت : « كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله ، وكان له فرس ، وكنت أسوسه ، وكنت أحش له وأقوم عليه »^(٢) .

(٢) ما ثبت أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ كانت تقوم بالعمل في بيتها حتى إنها جاءت تشكو إلى رسول الله ﷺ ما نلفى في يديها من الرحي ، وتسأله خادماً^(٣) .

(٣) وكذلك قوله تعالى : « وَلَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا إِذْ يُضَاهِيهِمْ أَهْلُ الْأُمَمِ »^(٤) .
[البقرة : ٢٢٨] . فالرجل يكرن في الكسب والعمل ، ولا يلين أن يكون هو القائم بخدمة البيت ، بل هذا يتنافى مع القوامه .

(١) زاد المعاد (١٨٦/٥) .

(٢) البخاري (٥٢٢٤) ، ومسلم (٢١٨٢) .

(٣) البخاري (٥٣٦١) ، ومسلم (٢٧٢٧) ، (ص ٢٠٩١) ، وأبو داود (٥٠٦٢) .

(٤) كذلك فقد جرى عرف الناس أن المرأة تقوم على خدمة زوجها ، والمعروف عرفاً كالمشروط شرطاً .

(٥) وقد أمر النبي ﷺ استخدام الصحابة أزواجهم مع علمه بأن منهم الكارمة والراضية ، ولم يخبر بأن ذلك فيه ظلم لتتصف - على الأقل - الكارمة .

ومن ذلك حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه أنه تزوج ثيباً فقال له النبي ﷺ : « هلا بكوا تلاعبها وتلاعبك وتضاحكها وتضاحكك ؟ » فقلت له : إن عبد الله - يعني أباه - هلك وترك بنات ، وإني كرهت أن أجيشهن بمثلهن ، فتزوجت امرأة تقوم عليهن وتصلحن ، قال : بارك الله لك ،^(١) .

(٦) وفي قوله رضي الله عنه : « فإنهن عوان عندكم » أي أسيرات ، ومرتبنة الأسير خدمة من هو تحت يده .

قال ابن تيمية رحمته الله : (فالمرأة عند زوجها تشبه الرقيق والأسير ، فليس لها أن تخرج من منزله إلا بإذنه ، سواء أمرها أبوها أو أمها أو غير أبويها باتفاق الأئمة)^(٢) .

(٧) وعن حصين بن محصن قال : حدثني عمي رضي الله عنه قال : أتيت

- (١) البخاري (٢٠٩٧) ، ومسلم (٢٠٩٧ ، ٢٣٠٩ ، ٢٩٦٧) ، (ص ١٠٨٧) ،
والترمذي (١١٠٠) ، والنسائي (٦١/٦) .
(٢) مجموع الفتاوى (٢٦٣/٣٢) .

رسول الله ﷺ في بعض الحاجة ، فقال : « أي هذه أذات بعمل ؟ » قلت : نعم ، قال : « كيف أنت له ؟ » قلت : ما ألوه إلا ما عجزت عنه ، قال : « فانظري أين أنت منه فإنما هو جنتك وتارك »^(١) . ومعنى « لا ألوه » أي : لا أقصر في طاعته وخدمته .

قال الألباني رحمته الله : (والحديث ظاهر الدلالة على وجوب طاعة الزوجة لزوجها ، وخدمتها إياه في حدود استطاعتها ، وبما لا شك فيه أن أول ما يدخل في ذلك الخدمة في منزله ، وما يتعلق به من تربية أولاده ، ونحو ذلك)^(٢) .

ملاحظات وتنبيهات :

- (١) من تمام حسن الخلق أن يحتمل كل من الطرفين صاحبه ، ويتغاضى عن الهفوات والزلات ، ولا يعتنها عند الوقوع في الزلل .
- (٢) ومن حسن العشرة أن يتعاون الزوجان في المشاركة الوجدانية لكل منهما حال الأفراح والأحزان .
- (٣) يجب على الزوجين التعاون على طاعة الله عز وجل .

- (١) صحيح : رواه ابن أبي شيبة (٣٠٤/٤) ، وابن سعد في الطبقات (٤٥٩/٨) ، والنسائي في عشرة النساء (٧٦) ، وأحمد (٣٤١/٤) ، والطبراني (١٨٣/٢٥) ، والحاكم (١٨٩/٢) ، والبيهقي (٢٩١/٧) ، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي .
- (٢) آداب الزفاف (ص ٢٨٦) .

(٤) يجب عليهما أن يكتما أسرارهما ، ولا ينشرا شيئا من ذلك خاصة فيما يتعلق بأمر الفراش ، وفي الحديث : « إن من أشر الناس يوم القيامة الرجل يفضي إلى امرأته ، وتفضي إليه ، ثم ينشر سرها »^(١) .
 (٥) إن من الذنوب الموجبة لدخول النساء النار : « كفران العشير » ، قال عليه السلام : « ... ورأيت النار ، فلم أر كالיום متظرا قط ، ورأيت أكثر أهلها النساء » قالوا : لم يا رسول الله ؟ قال : « يكفرن » ، قيل : أيكفرن بالله ، قال : « يكفرن العشير » ، ويكفرن الإحسان ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر ، ثم رأيت ملك شيئا . قالت : ما رأيت منك خيرا قط »^(٢) .



تعدد الزوجات

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ جِئْتُمْ آلًا تُقِيطُوا فِي الْبَيْتِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِمَّنْ وَفَلَتْ وَرَبِّعَ فَإِنْ جِئْتُمْ آلًا تُمُولُوا فَوَيْدًا أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آذَنُكُمْ أَلَّا تُمُولُوا ﴾ (النساء : ٣) .

وسبب نزول الآية ، ما رواه البخاري عن عروة أنه سأل عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن قول الله تعالى : ﴿ وَإِنْ جِئْتُمْ آلًا تُقِيطُوا فِي الْبَيْتِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ فقالت : يا ابن أخي ، هي البتة تكون في حجر وليها فتشاركه في ماله ، فيعجبها مالها وجمالها ، فيريد وليها أو يتزوجها بغير أن يفسط في صداقها ، فيعطيهما مثل ما يعطيها غيره ، فنهرا أن ينكحوهن إلا أن يتسوطا لهن ، ويلغوا بهن أعلى مستهن من الصداق ، وأمروا أن ينكحوا ما طاب لهم من النساء سواهن ، قالت عائشة : ثم إن الناس استفتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد هذه الآية فيهن ، فأنزل الله عز وجل : ﴿ وَاسْتَفْتَوْنَا فِي النِّسَاءِ قُلْ اللَّهُ يُفَبِّحُكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يَنْتَلِ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي بَيْتِ النِّسَاءِ أَلْتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴾ (النساء : ٣) قالت : والذي ذكر الله أنه ينلى عليهم في الكتاب الآية الأولى التي قال الله سبحانه فيها : ﴿ وَإِنْ جِئْتُمْ آلًا تُقِيطُوا فِي الْبَيْتِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ

(١) رواه مسلم (١٤٣٧) ، وأبو داود (٤٨٧٠) .

(٢) البخاري (٥١٩٧) ، ومسلم (٩٠٧) .

بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَالنِّسَاءِ [٣] ... الحديث (١).

قلت : وعلى هذا معنى الآية : أن الله تعالى خاطب أولياء اليتامى ؛ إذا كانت اليتيمة في حجر أحدكم وخاف ألا يعطيها مهر مثلها وقد رغب في نكاحها ، فليعدل عنها إلى غيرها من النساء فإنهن كثيرات ، فله أن ينكح متى وثلاث ورباع ، فإن خاف الحور والظلم فليكتف بواحدة أو ما ملكت يمينه من الإماء .

وعلى هذا فمعنى ﴿أَلَا تَعْلَمُونَ﴾ أي : كي لا تجوروا وتظلموا ، وليس المقصود : ألا يكثر عيالكم فإن هذا المعنى بعيد ، وقد بين ضعفه ابن القيم وابن كثير وغيرهم من المحققين .

شروط التعدد :

(١) ألا يزيد الجمع عن أربع نسوة وقد دلت الآية السابقة على ذلك ، ودلت عليه الأحاديث كما تقدم .

(٢) ألا يكون الجمع بين من يحرم الجمع بينهما ، فلا يجمع مثلا بين البنت وخالتها ، أو بين البنت وعمتها ، وقد تقدم بيان ذلك (٢).

(٣) أن يعدل بين الزوجات لقوله تعالى : ﴿ذَلِكَ أَتَىٰ أَلَّا تَعْلَمُونَ﴾ [النساء : ٣] . فعدل ذلك على تحريم الجور .

(١) البخاري (٤٥٧٣) ، (٤٥٧٤) ، ومسلم (٣٠١٨) ، وأبو داود (٢٠٦٨) .

(٢) انظر باب المحرمات من النساء .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : « من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما جاء يوم القيامة وشقه مائل » (١) .

وهذا العدل إنما يكون في الأمور الظاهرة من المسكن والملبس والمأكل والمبيت ، وأما العدل القلبي فهذا لا يملكه العبد فهو لا يؤخذ عليه .

تنبيه : أورد البعض أنه لا يجوز الجمع لأن الله تعالى قال : ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَانِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء : ١٢٩] ، مع نهي سبحانه في الآية الأخرى عن ترك العدل ﴿فَإِنْ حَفِظْتُمْ أَفَّا تَعْلَمُونَ فَوَيْدُ﴾ [النساء : ٣] .

والجواب : أنه ليس بين الآيتين تعارض ، لأن الآية الأولى تبين أنه لا يملك الإنسان العدل القلبي مهما حرص ، وأما الآية الثانية فإنه توجيه إلى العدل الظاهري الذي يملكه الإنسان ، ولذلك فلا يجوز له - حتى لو أحب إحدى نساته عن الأخريات - أن يهمل في حق الأخريات من النفقة والمسكن والمبيت ونحو ذلك .



القسم بين الزوجات :

يجب القسم بين الزوجات وذلك بأداة القرآن والسنة والإجماع .

(١) صحيح : أبو داود (٢١٣٣) ، والترمذي (١١٤١) ، والنسائي (٦٣/٧) .

قال ابن قدامة رحمته : (لا نعلم بين أهل العلم في وجوب التسوية بين الزوجات في القسم خلافا ، وقد قال تعالى : ﴿ وَعَايِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ، وليس مع الميل معروف ، وقال تعالى : ﴿ فَلَا تَجْسِلُوا كَجَلِّ الْعَيْلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمَمْلُوكَةِ ﴾ [النساء : ١٢٩] ...)^(١).

ويلاحظ في ذلك أمور :

(١) يجب القسم على الرجل سواء كان صحيحاً أو مريضاً أو كان به ما يمنع المعاشرة الجنسية ، لأن القسم للأنس ، وما يدل على ذلك ما رواه الشيخان من حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ لما كان في مرضه جعل يدور في نساءه ويقول : «أين أنا غدا؟»^(٢).

(٢) إن شق عليه في حال مرضه القسم فإنه يستأذنهن ليعود عند إحداهن ، قالت عائشة رضي الله عنها : إن رسول الله ﷺ قال : «إني لا أستطيع أن أدور بينكن ، فإن رأيتم أن تأذن لي فأكون عند عائشة فلتن ، فأذن له»^(٣).

(٣) قال ابن قدامة رحمته : (فإن لم يأذن له أقام عند إحداهن بالفرقة ،

(١) المنى (٢٧/٧).

(٢) البخاري (١٣٨٩) ، (٣٧٧٤) ، (٥٢١٧) ، ومسلم (٢٤٤٣).

(٣) رواه أبو داود (٢١٣٧) ، ورواه البخاري (٦٦٥) ، ومسلم (٤١٨) نحوه .

أو اعتزلهن جميعاً إن أحب)^(١).

(٤) ويقسم لتمامه حتى لو كانت مريضة أو حائضاً أو نكساً ، والتي ظاهر منها ، لأن القصد : الإواء والأنس .

(٥) إذا كان عنده نسوة لم يجز أن يتدنى بواحدة منهن إلا بفرقة ، لأن البداية بها تفضيل لها والتسوية واجبة .

(٦) اعلم - رحمك الله - أنه لا يعني العدل في القسم أن ذلك يعني التسوية في كل شيء حتى في اللقمة وحجمها ونوعها ، كما اشتهر على ألسن الكثير حتى قالوا : لو اشترى لهذه شيئا من فاكهة معينة لابد أن يشري للأخرى مثلها تماماً ، فهذا مستحيل ، بل المقصود «الكفاية» والقيام بالواجب لها ، وقد يختلف حد الكفاية من امرأة لأخرى من حيث «الكَم» ، و«الكيف» ، مع مراعاة الحالة الاجتماعية لكل منهن ، والظروف النفسية ونحو ذلك .

والخلاصة أنه لا يميل لواحدة ويهمل الثانية أو يجور عليها . والله أعلم .

(٧) الصحيح أنه لا يجب عليه التسوية في الوطء (الحماة) لأن هذا ليس في مقدوره ، لأن سبيله الميل القلبي وحصول الشهوة ، وهذا يتحقق عند واحدة ، ولا يتحقق عند الأخرى ، وبشرط أن لا يكون مقصوده الإضرار

(١) المنى (٢٨/٧).

بالمغروب عنها ، أو الامتناع توفيراً للأخرى .

قال النووي رحمته الله : (وأما محبة القلب فكان يحب عائشة أكثر منهن ، وأجمع المسلمون على أن محبتهم لا تكليف فيها ، ولا يلزمه التسوية فيها ، لأنه لا قدرة لأحد عليها إلا الله سبحانه وتعالى ، وإنما يؤمر بالعدل في الأفعال) ^(١) .

ولا شك أنه مهما أمكن التسوية بينهما في الجماع كان أحسن وأليق ، فإن لم يتمكن من التسوية فلا يهمل الأخرى ، يجامعها قدر استطاعته ؛ لقوله ﷺ : « إن لزوجك عليك حقاً » ^(٢) رواه البخاري .

(٩) بقي أن يقال : هل يجب عليه وطء الزوجة ؟ فيه أقوال :

القول الأول : يجب ما لم يكن عذر وهو مذهب الحنابلة .

القول الثاني : لا يجب إلا أن يتركه للإضرار وهو مذهب المالكية .

القول الثالث : لا يجب مطلقاً لأنه حقه ، وهو مذهب الشافعية .



ومن القسم :

الراجح أن عماد القسم الليل .

قال ابن قدامة رحمته الله : (لا خلاف في هذا ، وذلك لأن الليل للسكن والإيواء ، يأوي فيه الإنسان إلى منزله ويسكن إلى أهله ، وينام في فراشه مع زوجته عادة ، والنهار للمعاش والخروج والكسب والاشتغال) ^(١) .



ويلاحظ في ذلك :

(١) أن النهار يدخل في القسم تبعاً لليلة الماضية ، قالت عائشة : قبض رسول الله ﷺ في يتي ، وفي يومي ، ومعلوم أن النبي ﷺ قبض نهاراً .

(٢) إن خرج من عندها نهاراً ، أو خرج ليلاً خروفاً حررت العادة بحروجه من أجله جاز له ذلك .

وأما إن خرج في غير ذلك (أعني خرج ليلاً ولم تجر العادة بخروجه) فإن عاد مباشرة ، فإنه لا يقضي لها هذه المدة ، وإن أقام قضاء لها .

(٣) هل يجوز أن يدخل على ضررتها في زمنها ؟

الجواب : إن كان ليلاً لم يجز إلا للضرورة ، وأما الدخول في النهار فيجوز للحاجة من دفع نفقة ، أو عادة ، أو سؤال عن أمر يحتاج إلى معرفته ،

(١) شرح مسلم (٢٩٧/٥) .

(٢) البخاري (١٩٧٥) ، ومسلم (١١٥٩) .

لما روت عائشة رضي الله عنها قالت : « كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم ، من شكته عندنا ، وكان قل يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً ، فيدنو من كل امرأة من غير ميسر حتى يبلغ إلى التي هو يومها فيبيت عندها ^(١) .

(٤) طريقة القسم : أن يقسم لكل منهن ليلة ليلة ، فإن أرد الزيادة بأن يجعلهن ليكتين ليكتين ، أو ثلاثاً ثلاثاً جاز ذلك برضائهن ، وذلك لأن النبي ﷺ كان يقسم بين نسائه ليلة ليلة .

(٥) إذا جاء إلى من لها القسمة فأغلقت الباب أو منعه سقط حقها من القسم ، ولا يقضي لها لنشوزها لأنها أسقطت حق نفسها .

(٦) وأما إن ظلم واحدة فامتنع هو ، أو لم يقسم لها وجب عليه أن يقضي لها ما فاتته من ظلها .

(٧) قال ابن قدامة رحمته الله : (فإن كانت امرأتان في بلدتين فعليه العدل بينهما لأنه اختار المباحة بينهما فلا يسقط حقهما عنه بذلك ، وإما أن يمضي إلى الغائبة في أيامها ، وإما أن يقدمها إليه ويجمع بينهما في بلد واحدة ، فإن امتنع من القدوم مع الإمكان سقط حقها لنشوزها ^(٢) .

(١) صحيح : رواه أبو داود (٢١٣٥) ، وأحمد (١٠٧/٦) ، وأصله في الصحيحين .

(٢) المغني (٣٨/٧) . وانظر الإجماع (ص ٤٢) .

(٨) اعلم أن القسم واجب حتى لو كانت إحداهن مسلمة والأخرى كفاية .

قال ابن المنذر رحمته الله : (أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن القسم بين المسلمة والذمية سواء ^(١) .

(٩) ملك اليمين (وهي الأمة) لا قسم لها . وهذا لا خلاف فيه ، لأنها ليست زوجة ، فله أن يستمتع بمن شاء منهن ، وله أن يسوي يمينه ، وله أن يفضل بعضهن .

(١٠) إذا سافرت المرأة بغير إذن زوجها سقط حقها من القسم والنفقة ، وإن كان ياذنه ففيه قولان ^(٢) .

المرأة تهيب ليلتها :

قال تعالى : ﴿ وَإِنْ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَنِيهَا تُشُورًا أَوْ إِعْرَاصًا فَلَا حُكْمَ عَلَيْهَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ (النساء - ٣٤) .

قالت عائشة رضي الله عنها في تفسير الآية : « هي المرأة تكون عند الرجل لا يستكثر منها فيريد طلاقها ، ويتزوج غيرها ، فتقول له : امسكني ولا تطلقني ، ثم تزوج غيري فأنت في حل من النفقة علي والقسمة لي ، فذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَا حُكْمَ عَلَيْهَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ

(١) انظر المغني (٣٦/٧) .

(٢) المجموع (٤٢٨/١٦) ، والمغني (٤٠/٧) .

خير^(١) (النساء : ١٢٨) .

وقد ثبت أن سودة رضي الله عنها وهبت يومها لعائشة وكان رسول الله يقسم لعائشة يومها ويوم سودة^(٢) .

وبلاحظ في ذلك أمور :

(١) جواز أن تهب المرأة نوبتها لضرئها ، ويشترط في ذلك رضا الزوج ، لأن له حق في الواهبة فلا يفوته إلا برضاه^(٣) .

(٢) لا يجوز لها أن تأخذ على هذه الهبة عرساً .

(٣) ويجوز لها أن تهب يومها للزوج ، بأن يجعل نوبتها لمن شاء من بقية نسائه ، وله أن يخص به بعض نسائه ، وله أن يوزعه عليهم .

(٤) قال النووي رحمته الله : (وللواهبة الرجوع متى شاءت ، فراجع في المستقبل دون الماضي)^(٤) .

(٥) إن قبل الزوج فليس للموهوبة أن تمتنع منه ، بل له أن يأتيها في نوبة الواهبة سواء رضيت للموهوبة أم كرهت .

(١) البخاري (٥٢٠٦) ، ومسلم (٣٠٢١) .

(٢) رواه البخاري (٥٢١٢) ، ومسلم (١٤٦٣) .

(٣) انظر شرح مسلم للنووي (٦٤٨/٣) ، وصحيح أبي داود (٣١٢/٩) .

(٤) شرح مسلم (٦٤٨/٣) ، وانظر فتح الباري (٣١٢/٩) ، وسبل السلام

(ص ١٠٦٨) ، والمفتي (٣٨/٧) .

إذا سافر الزوج ،

عن عائشة رضي الله عنها ، أن النبي ﷺ كان إذا أراد سفرًا أقرع بين نسائه فطارت القرعة لعائشة وحفصة ، وكان النبي ﷺ إذا كان بالليل سار مع عائشة يتحدث فقالت حفصة : ألا تركبين الليلة بعيري ، وأركب بعيرك تنظرين وأنظري ، فقالت : بلى ، فركبت ، فجاء النبي ﷺ إلى حمل عائشة وعليه حفصة ، فسلم عليها ، ثم سار حتى نزلوا ، واقتدته عائشة ، فلما نزلوا حملت رجلها بين الإذخر ، وتقول : رب سلط علي عقرباً أو حبة تلدغني ، ولا أستطيع أن أقول له شيئاً^(١) .

ويتعلق بهذا الحديث أمور ،

(١) إذا أراد الرجل سفرًا ، وكان له أكثر من زوجة وأراد أن يصحب بعضهم ، فإنه يقرع بينهم فمضى وقعت القرعة على إحداهن سافر بها .

(٢) المحكم السابق فيما إذا أراد أن يسافر معه إحداهن أما إن خرجن كلهن ، أو تركهن كلهن فلا شيء .

(٣) إذا قدم من سفره - وكان قد أقرع بين نسائه - فلا يحب عليه أن يفضي للزواني اللاتي لم يسافرن معه ، ولكنه يتبدأ القسم بينهما .

وقد ذهب الشافعي وأحمد رحمهما الله أنه إذا سافر ولم يقرع بينهما

(١) البخاري (٥٢١١) ، ومسلم (٢٤٤٥) .

قضى البرقي، وذهب أبو حنيفة رحمته ومالك أنه لا يقضي أيضًا، والله أعلم.



حكم يقيم عند الزوجة الجديدة بعد الزفاف؟

عن أنس رضي الله عنه قال: «من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها سبعا، وقسم، وإذا تزوج الثيب البكر أقام عندها ثلاثا، ثم قسم»^(١).

وعن أم سلمة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثا، وقال: «إنه ليس بك على أهلك هوان، إن شئت سمعت لك، وإن سمعت لك سمعت لنسائي»^(٢).

قال النووي رحمته: (فيه أن حق الزفاف ثابت للمزفوفة، وتقدم به على غيرها، فإن كانت بكرا كان لها سبع ليال بأبامها بلا قضاء، وإن كانت ثيبا كان لها الخيار إن شئت سبعا ويقضي السبع لباقي النساء، وإن شئت ثلاثا، ولا يقضي، وهذا مذهب الشافعي وموافقه، وهو الذي ثبت فيه هذه الأحاديث الصحيحة، ومن قال به، مالك، وأحمد، وإسحاق، وأبو

(١) البخاري (٥٢١٤)، ومسلم (١٤٦١)، وأبو داود (٢١٢٤)، والترمذي (١١٣٩)، وابن ماجه (١٩١٦).

(٢) رواه مسلم (١٤٦٠)، وأبو داود (٢١٢٤)، وابن ماجه (١٩١٧).

ثور، وابن جرير، وجمهور العلماء^(١).

تنبيه

اشتهر على ألسنة كثير من الناس (وبعضهم من الدعاة) أن الزوج يقيم عند زوجته، ولا يخرج إلى الصلاة سبعة أيام إن كانت بكرا، وثلاثة إن كانت ثيبا، وهذا قول باطل، ولا أثارة عليه من العلم، ولم يثبت أن النبي ﷺ تخلف عن صلاة الجماعة عقب زواجه.

قال ابن حزم رحمته: (ولا يحل له في كل ما ذكرنا - كانت عنده زوجة غيرها أو لم يكن - أن يتخلف عن صلاة الجماعة في المسجد ولا عن صلاة الجمعة، فإن فعل فهي معصية)^(٢).

ملاحظات

(١) كره أهل العلم أن يزف إلى الرجل امرأتان في ليلة واحدة^(٣).
(٢) ينبغي للزوج أن يكون حكيما في علاقته مع زوجته لما يقع بينهما من الغيرة، وهذا أمر جليل عليه.

(٣) لا ينبغي للمرأة أن تدعوها غيرتها إلى التشوز عن طاعة زوجها، أو طلب الطلاق، أو طلاق ضررتها لما ثبت في الحديث أن النبي ﷺ قال: «أيما

(١) شرح النووي لصحيح مسلم (٦٤٤/٥).

(٢) المحلى (٢٧٨/١١) المسألة رقم (١٩٠٤) باب أحكام قسم الزوجات.

(٣) انظر تفصيل المسألة في المحلى (٤٥/٧).

امراً طلست الطلاق من زوجها من غير ما بأس فالجنة عليها حرام^(١).
(٤) لا يحل للمرأة أن تشيع أمام ضررتها بما لم تعطه ، فمن أساء أن امرأة قالت : يا رسول الله ﷺ ، إن لي ضرة فهل علي جناح إن تشيعت من زوجي غير الذي يعطيني ، فقال ﷺ : «المتشيع بما لم يعط كلاهس ثوبي زوره»^(٢).

ومعنى الحديث أن تدعى أن زوجها أعطاها وهو لم يعطها لتظهر بذلك أمام ضررتها أن لها حظوة عنده ، ولا شك أن هذا الصنيع يسبب فساداً بين زوجها وضررتها ، لما يقع في نفسها من حرمانها . والله أعلم .
(٥) لا يلزم الزوج إذا أراد التعدد أن يستأذن زوجته الأولى ، بل لا يلزمه إعلامها بذلك .



شبهات وردود

شبهات حول تعدد الزوجات ،

أورد البعض شبهات حول تعدد الزوجات ، أثاروا من خلالها بأنه لا يجوز التعدد ، أو أن التعدد إنما يحوز في حالات خاصة ، وأحاول في هذه الأسطر أن أبين بعض هذه الشبهات جملة والرد عليها سريعاً :

(١) الشبهة الأولى : أن الله تعالى قال : ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَمْدُوا بَيْنَ أَيْسَلِهِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ﴾ [النساء : ١٢٩] ، وقال : ﴿فَإِنْ يَفْعَمْ أَلَا تَمُولُوا فَوَيْدَةً﴾ [النساء : ٣] ، قالوا : قد دل ذلك على الاقتصار على واحدة ، لأن الآية الأولى بينت أنه لا يمكن أن يعدل بين النساء ، فإذا حملنا هذا المعنى على الآية الأخرى ظهر لنا عدم التعدد خوفاً من الظلم .

والجواب : أن العدل في الآية الأولى المقصود به الميل القلبي ، ومعلوم أن العدل فيه غير ممكن ، وأما الآية الثانية فمقصوده العدل في الأفعال وهي ممكنة .

(٢) الشبهة الثانية : قالوا : إن الله قال : ﴿ذَلِكَ أَذَنَّهُ أَلَا تَمُولُوا﴾ [النساء : ٣] وزعموا أن المعنى : ألا يكثر عيالكم ، وبهذا يقتصر على واحدة ، لأن كثرة النساء يستدعي كثرة العيال وهو مخالف للآية .

والجواب : أن الفهم الصحيح للآية : ﴿ذَلِكَ أَذَنَّهُ أَلَا تَمُولُوا﴾ أي : لا تجوروا ، ولا تظلموا ، ولا شك أن التعدد مشروط بالعدل ، فهو من (عال)

(١) صحيح : روله أبو داود (٢٢٢٦) ، والترمذي (١١٨٧) ، وابن ماجه (٢٠٥٥) .

(٢) البخاري (٥٢١٩) ، ومسلم (٢١٢٩) ، وأبو داود (٤٩٩٧) .

(يعول) أي: بجور، ولو كانت الآية كثرة العيال لقال (تميلوا) من (عال) (يعيل).

الشبهة الثالثة: أن النبي ﷺ نهى علي بن أبي طالب عليه السلام أن يجمع مع فاطمة بنت أبي جهل، قالوا: وهذا يدل على منع التعدد.

والجواب من وجوه:

الأول: أن النبي ﷺ قبل أن ينهى علياً عن هذا الجمع قال: «إني لا أحل حرائرًا، ولا أحرم حلالاً»، فدل ذلك على أن أصل الجمع جائز، ولكن قصة فاطمة حالة خاصة.

الثاني: أنه عليه السلام قال: «والله لا يجمع بين بنت رسول الله وبنت عدو الله أبدًا»^(١)، فيكون ذلك من جملة المحرمات: الجمع بين بنت نبي الله وبنت عدو الله.

الثالث: أن هذا فيه إيذاء للنبي ﷺ لقوله عليه السلام في بعض روايات الحديث: «فإنما هي بضعة مني يربطني ما وربطني ما آذاها»^(٢).

ومن المعلوم حرمة التقدم لفعل يؤذي النبي ﷺ.

الشبهة الرابعة: قالوا: إنما يحل التعدد إذا كان بالأولى عيب أو مرض أو نحو ذلك.

(١) البخاري (٥٢٣٠)، ومسلم (٢٤٤٩)، وأبو داود (٢٠٧١).

(٢) البخاري (٣١١٠)، ومسلم (٢٤٤٩)، وأبو داود (٢٠٦٩)، وابن ماجه (١٩٩٩).

والجواب: أن الله تعالى قال: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْبَنَاتِ﴾ (النساء: ٣)، ولم يفيد ذلك بهذه القيود.

وأيضًا فإن النبي ﷺ مع حبه لعائشة عليها السلام - وسلامتها من المبروب - تزوج وهي عنده: سبع نساء فدل ذلك على بطلان هذه الشبهة.

الشبهة الخامسة: قالوا: إن هذا ظلم للأولى.

والجواب: أن الله حكيم في شرعه، وحكمه عدل لا ظلم فيه، وإذا كان الله قد شرع ذلك فهذا هو الخير للمرأة وللرجل وللجميع كله.

وقد ضمنت الشريعة للزوجات الحق والعدل، ونددت بالأزواج الذين

يقومون بالظلم على بعض الزوجات، فإذا كان ظلم واقع فليس من الحكم

التشريعي، ولكن من سوء خلق الزوج، وهو إذا كان كذلك - أعني سيء

الخلق - ظلّمها حتى لو كانت وحدها، فهل يقال بتحريم الزواج أساسًا عشية

الظلم؟ أم نقول بإباحته، مع الانتصاف للمظلوم إن كان هناك ظلم!! فأمثل.

الشبهة السادسة: قالوا: إن التعدد يقضي إلى الخلاف بين الزوجات،

وقد يمد ذلك إلى أبنائهم، مما يشعل الزوج دائمًا في فض الخلافات، فتضيع

سعادة الأسرة.

والجواب: أن هذا الخلاف الواقع سببه سوء الخلق، وليس هذا حكم

الشرعة وعلى العكس من ذلك أنه لو منع الزوج من التعدد ربما سبب ذلك إساءة

في تصرفاته معها فيهدم البيت، أو يتخذ طريق الخيالات فسوء أخلاقه.

والصحيح : أن يعالج التنافس والكيد الذي قد يقع بين الزوجات بتحيين أخلاقهن بأحكام الشرع ، ومن المعلوم أن المنافسة أمر طبيعي بين الناس فقد يقع بين الموظفين إرضاء لصاحب العمل أو مديره فهل يفتل أبواب العمل أمام الناس خشية الكيد ، أم تعالج الأخلاق ؟

الشبهة السابعة : قالوا : إذا كان الإسلام أباح التعدد للرجل فلماذا لم يباح للمرأة ليكون لها حق المساواة ؟

وهذا من أبلج وأفسد الكلمات ، وما أراد بها أعداء الدين إلا تمرد النساء على أزواجهن ، بل على شريعة الله . لأن هذا الذي قالوه : مستحيل طبيعة وخلقة وواقعا : (لأن المرأة في طبيعتها لا تعمل إلا في وقت واحد ، .. وأما الرجل فغير ذلك ، فمن الممكن أن يكون للرجل أولاد متعددون من نساء متعديدات ... وأيضا تعدد الأزواج بالنسبة للمرأة يضيع نسب ولدها إلى شخص معين ... ، وشيء آخر ، وهو أن للرجل حق رئاسة الأسرة فإذا أبحنا للزوجة تعدد الأزواج فلنمن تكون رئاسة الأسرة ؟ ... وهناك أمور تتعلق بسية الولد إلى أحد الأزواج ، وأمور تتعلق بالعلاقة الزوجية ، لا تخفى على من كان عنده أدنى إدراك وبصيرة ، من إرهاق المرأة ، واضرار بها ، ومن وفرغ في المشاكل العائلية ، والأمراض الجسدية والنفسية .

إذا : تعدد الأزواج بالنسبة للمرأة مستقبح عقلاً ، وحرام شرعاً ومستحيل طبيعة وواقعا ، فلا يقول به إلا من كان إباحي النزعة ، رمدنس

السمعة ، فامد الحلق ، عديم الغيرة ، ملوث الشرف^(١) .

الحكمة من تعدد الزوجات :

لا شك أن هناك حكما جفة من تعدد الزوجات ، وقد صنف فيها الكتاب مصنفات ، وفيما يلي بعض هذه الحكم مختصرة :

(١) أن فيه إعفاف للنساء ، لأنه من المعلوم أن النساء أكثر من الرجال لما ينوب الرجال من التعرض للأخطار ، ومنزلة الأعداء ونحو ذلك . فلو أزم الرجل بزوج واحدة للزم من ذلك عتوسة كثير من النساء ، وضباع الكثير منهن بغير إعفاف .

(٢) أن فيه تكثير لنسل الأمة ، وقد رغب الإسلام في الإكثار من النسل ، ولا شك أن الرجل مهيأ لهذا الغرض إذا جامع أكثر من امرأة ، وأما المرأة فإنها تحمل في فترات متباعدة ، وتحتاج إلى أوقات راحة مما يقلل من النسل .

(٣) أن فيه صيانة للمجتمع من الرذيلة ، وذلك من جهة الرجال ومن جهة النساء .

أما من جهة الرجل ، فقد جبل غالب الرجال بالقنطرة على الوطء ، وقد لا يكتفي بواحدة إرضاء لرغبته ، وعندئذ إذا لم يبح له التعدد سلك سبل

(١) تعدد الزوجات في الإسلام للدكتور عبد الله صالح علوان . نقلنا من كتاب عمدة الحجاب (١٥١/٢ - ١٥٢) . نصرف .

الانحراف .

وأما النساء فإذا ضيعن بلا عائل يحملهن سلكن سبيل الانحراف ، إما لدافع الشهوة ، وإما لدافع المال أو نحو ذلك .

فكان التعدد صيانة للرجال والنساء على السواء .

(٤) في التعدد تدرب وقوة على تحمل المسئوليات ، وتحري العدل والفضيلة في التعامل . وهذا ظاهر لا خفاء فيه .

(٥) في التعدد مخالفة لما عليه التصاري وغيرهم ممن لا يرون التعدد ، على ما وقع في بلادهم من الفساد والانحراف ، واتخاذ الخليلات .

(٦) في التعدد مداومة المحبة بين الزوجين ، لأنه إذا غاب عنها بعض الأيام ازداد اشتياقها إليه واشتياقه إليها ، مما يوجب ذلك حسن اللقاء بعد الغياب ، وإغضاء الطرف عن بعض الهفوات .

وأيضاً فإنه بسبب منافسة الضرائر فيما يمتن علي أن يكن في أحسن حال مع زوجهم ، استجلاباً لألفت لها ، لما أودع الله في قلوبهن من الغيرة ، على أن لا يتجاوز ذلك حدود الله ﷻ كما تقدم .

وغير ذلك من الحكم التي لا يعلمها إلا الله من قوائد تعدد الزوجات . والحمد لله رب العالمين .

ملاحظات وتنبيهات ،

(١) ينبغي لمن أراد التعدد أن يصدق النية في رواجه من الأخريات ، ولا

يكون ذلك للتسلي والترفيه والتلاعب يحدود الله .

(٢) ينبغي لمن أراد التعدد أن يكون مالكاً للباية على مؤن الزواج ، قادراً على العدل بين الزوجات ، ولا فليكتف بواحدة ، كما قال الله ﷻ : ﴿ فَإِنْ جِئْتُمْ إِلَّا بِتَمْلِيلٍ فَلْيَزِدْكُمْ ﴾ .

(٣) ينبغي للرجال والنساء أن يثبتوا قلوبهم روح الإسلام وأحكامه لنسوا الأخلاق على الأنانية ، وتنتظر الزوجة إلى التعدد نظرة واقعية وتعبدية تعامل من خلالها الزوجة الثانية .

(٤) اعلمي - أختي المسلمة - أن ظاهرة التعدد كانت بصورة واسعة عند السلف ، ولم يعرف عنهم ظاهرة تأذي الأولى بزواج الثانية ، ولقد أشاع المفسدون هذه الدسائس الحبيطة واخترعوا منها ما يضحكون به الناس لهدم ما شرعه الله فإياك أن تكوني أداة هدم معهم لشرع الله ، ضوتي بلثم عظيم .

(٥) كوني - أختي المسلمة - داعية في إثبات حقيقة التعدد الصحيح في الشريعة ، وأنها تتم ، لا تنفسد ، ولك في ذلك ثواب الجهاد لإعلاء كلمة الله ﷻ لتزجر به بملك هذا ، لأنك نسقطن خطط المتأمرين على الإسلام وإياك أن تتخذك الأعداء ذريعة ومثلاً للتقليل من شأن شريعة الله .

وهذا آخر ما تيسر لي جمعه في هذا الجزء من أحكام النكاح . وأسأله سبحانه أن يجزينا على الإحسان إحساناً ، وعلى الميقات غفراناً .

وصل اللهم وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٣
كتاب النكاح	٩
معناه - الحث عليه	٩
حكم الزواج	١١
أحكام الخطبة	١٥
اختيار الزوجين	١٥
الشروط المعتبرة في عطف المرأة ؟	٢٣
عطف المعتدة	٢٤
الخطبة على عطفة الغير	٢٧
النظر إلى الخطوبة	٣٠
فسخ الخطبة	٣٧
عقد النكاح	٤٠
أركان عقد النكاح	٤٠
شروط عقد النكاح	٤٦
حكم عضل الولي	٥٩
الكفاية	٦٢
المصداق	٧٠
معناه - حكمه	٧٠
تسمية المهر في العقد	٧٥
أقل المهر وأكثره	٧٣

المحل والمؤجر	٧٦
أحرمان من النساء	٨٤
أحرمان تحريراً مؤبداً	٨٤
أحرمان بالنسب	٨٤
أحرمان بالمصاهرة	٨٦
أحرمان بسبب الرضا	٨٧
التحريم بسبب اللعان	٨٧
أحرمان تحريراً مؤقتاً	٨٨
(الجمع بين الأختين - الجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها - المحصنات من النساء - المطلقة منه ثلاثاً - نكاح المشركة - الزيادة على الأربع - نكاح المحرم - نكاح الزانية - نكاح الأمة ... ٨٨ - ١٠٢)	
الشروط في النكاح	١٠٤
الشروط الصحيحة	١٠٥
الشروط الفاسدة غير المفسدة	١٠٧
الشروط الفاسدة المفسدة	١٠٨
نكاح الشغار	١٠٨
نكاح التحليل	١٠٩
نكاح الفقة	١١٠
نكاح الجاهلية	١١٢
العيوب في النكاح	١١٤
أنكحة الكفار	١١٩
أحكام الرضا	١٢٣

١٢٣	المحرّمات بسبب الرضاع
١٢٤	شروط التحريم بالرضاع
١٢٩	لين الفحل
١٣١	كيف تعدد الرضعة
١٣٥	الوليمة والزفّاف وشئون الجماع
١٣٥	الوليمة - حكمها
١٣٦	ونت الركيمة
١٣٦	إجابة الدعوة
١٤٨	الزفّاف
١٥٧	شئون الجماع
١٦٥	عشرة النساء وحقوق الزوجين
١٦٥	حقوق الزوجة
١٧٤	حقوق الزوج
١٨٥	تعدد الزوجات
١٨٦	شروط التعدد
١٨٧	القسم بين الزوجات
١٩١	زمن القسم
١٩٣	المرأة نهب ليلتها
١٩٥	إذا سافر الزوج
١٩٦	كم يقيم عند الزوجة الجديدة بعد الزفّاف ؟
١٩٩	شبهات حول تعدد الزوجات
٢٠٣	الحكمة من تعدد الزوجات
٢٠٦	الفهرس